الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

الملحقة الجامعية – مغنية

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم: العلوم الإقتصادية تخصص: إقتصاد نقدي و مالي

مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تحت عنوان:

أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي و العمالة في الجزائر

من إعداد الطالب:
زحاف يوسف

تحت إشراف:
الدكتور بن عزة محمد

لجنة المناقشة:

الأستاذ بن لباد محمد	أستاذ مساعد .أ.	جامعة تلمسان	رئيسا.
الدكتور بن عزة محمد	أستاذ محاضر.ب.	جامعة تلمسان	مشرفا.
الأستاذة بن شعيب فاطمة الزهراء	أستاذة مساعدة.أ.	جامعة تلمسان	ممتحنة.

السنة الجامعية: 2016/2015

إهـــداء

✓ قبل كل شيء نشكر الله عز وجل الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم، نحمده حمدا كثيرا يليق بعظمته وجلال قدره وكثرة نعمه، ولما أعطاه لنا من القوة والشجاعة والإرادة للوصول إلى هذا المستوى وإتمام المذكرة.

✓ اهدي عملي هذا إلى الشمعة التي أنارت دربي وفتحت لي أبواب العلم والمعرفة إلى الصدر الحنون و القلب الرفيق، إلى اعز ما املك في الدنيا، الحبيبة الطاهرة الوفية والملاك الصافي، القريب لله سبحانه وتعالي،

أمّي ثم أمّي ثم أمّي.

✓ إلى الإنسان الذي يسعى جاهدا في رعايتي وتربيتي، تعليمي وتوجيهي والوقوف إلى جانبي بكل ما أوتي ، إلى من كان لي السند القوي في السراء والضراء، إلى من كان رمز الصمود والعطاء وقدوة في التربية والأخلاق،

إلى أبي العزيز حفظه الله.

✓ إلى الزوجة الغالية التي رافقتني بصبر و تأني و دعمتني بكل ما تملك من كلمة طيبة و تشجيع معنوي و سهر.و كذا إلى صغيرتي إناس التي أسأل الله أن ينبتها نباتا حسنا.

✓ إلى دفئ البيت وسعادته إلى إخوتي وكل الأهل والأقارب وإلى كافة الأصحاب والأحباب، خاصة رضا ، امال.

✓ كما أشكر أساتذتنا الكرام من الابتدائي إلى الجامعي، والذين كان لهم الفضل في وصولنا إلى ما نحن عليه الآن، خاصة الأستاذ المحترم المؤطر محمد بن عزة.

✓ إلى كل رفقاء الدراسة دون إستثناءات.

✓ وفي الأخير نشكر كل شخص من قريب ومن بعيد لم يبخل علينا و لو بكلمة طيّبة.

المقدمة العامة	3 - 3
الفصل الأول:مقاربة نظرية حول الإستثمار الأجنبي المباشر	01
المبحث الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر	03
المطلب الأول:ماهية الاستثمار و طبيعته	03
الفرع الاول:ماهية الاستثمار	03
الفرع الثاني:انواع الاستثمار و محدداته	03
المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر و اهميته	05
الفرع الاول: مفهوم الاستثمار الاجنبي	05
الفرع الثاني: اهمية الإستثمار الأجنبي المباشر	06
المطلب الثالث :صور الاستثمار الاجنبي المباشر	07
الفرع الأول :الاستثمار المشترك	07
الفرع الثاني:الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات (الشركات متعددة الجنسيات)	08
الفرع الثالث: الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي	09
الفرع الرابع : انواع اخرى للاستثمار الاجنبي المباشر	10
المطلب الرابع :آثار الاستثمار الأجنبي المباشربالنسبة للبلد المستضيف	11
الفرع الأول: مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر	11
الفرع الثاني :الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر	12
المبحث الثاني :النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر	13
المطلب الأول:النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	13
الفرع الأول :النظرية الكلاسيكية	13

المقدمة العامة	4 - 4
الفصل الأول:مقاربة نظرية حول الإستثمار الأجنبي المباشر	01
المبحث الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر	03
المطلب الأول:ماهية الاستثمار و طبيعته	03
الفرع الاول:ماهية الاستثمار	03
الفرع الثاني:انواع الاستثمار و محدداته	03
المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر و اهميته	05
الفرع الاول: مفهوم الاستثمار الاجنبي	05
الفرع الثاني: اهمية الإستثمار الأجنبي المباشر	06
المطلب الثالث :صور الاستثمار الاجنبي المباشر	07
الفرع الأول :الاستثمار المشترك	07
الفرع الثاني:الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات (الشركات متعددة الجنسيات)	08
الفرع الثالث: الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي	09
الفرع الرابع : انواع اخرى للاستثمار الاجنبي المباشر	10
المطلب الرابع :آثار الاستثمار الأجنبي المباشربالنسبة للبلد المستضيف	11
الفرع الأول: مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر	11
الفرع الثاني :الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر	12
المبحث الثاني :النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر	13
المطلب الأول:النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	13
الفرع الأول :النظرية الكلاسيكية	13

الفرع الثاني:النظرية النيوكلاسيكية	13
الفرع الثالث: نظريات عدم كمال السوق	14
الفرع الرابع: نظرية الميزة الاحتكارية	15
المطلب الثاني :النظريات الحديثة المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر	16
الفرع لاول: نظرية توزيع المخاطر	16
الفرع الثاني:نظرية دورة حياة المنتوج ل:Raymond Vernon	17
الفرع الثالث**:**النظرية الانتقائية لجون دنينج في الإنتاج الدولي:Jaun.Dunning ج. دينينغ	19
الفرع الرابع: نظرية الميزة النسبية للمدرسة اليابانية	21
المبحث الثالث: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر	23
المطلب الأول: المحددات الإقتصادية	23
الفرع الأول :درجة الإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي	23
الفرع الثاني:سعر الصرف:	24
الفرع الثالث:حجم الناتج المحلي الإجمالي	24
الفرع الرابع:القوة التنافسية للإقتصاد القومي	24
الفرع الخامس:الإستقرار الإقتصادي	25
الفرع السادس: السياسات المختلفة لمعالجة الاستثمارات الاجنبية المباشرة	25
المطلب الثاني:المحددات السياسية	25
الفرع الأول:الإستقلال السياسي	25
الفرع الثاني :التوجه السياسي و مدى استقراره	26
الفرع الثالث :الاستقرار السياسي	26

الفرع الرابع:محاولات التأميم و مدى التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي	26
الفصل الثاني: الاثار المحتملة لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي و العمالة	28
المبحث الأول : الإطار النظري للنمو الإقتصادي	30
المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي	30
الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي	30
الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي	31
الفرع الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي	31
الفرع الرابع: أهم استراتيجيات النمو الاقتصادي	33
المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي	34
الفرع الاول:التحليل الكنزي	34
الفرع الثاني: نموذج سولو- سوان Solow –Swan	35
الفرع الثالث**:** نمـوذج هارود-دومار Harrod – Domar	38
المطلب الثالث: نظرات النمو الحديثة(الداخلية)	40
الفرع الأول: نموذج بول رومار Paul Romer	40
الفرع الثاني: نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد	42
الفرع الثالث: نموذج Pradeep Agrawal	44
المبحث الثاني:الإطار النظري للعمالة "البطالة"	46
المطلب الأول : ماهية البطالة	46
الفرع الأول:مفهوم البطالة و قياسها	46
الفرع الثاني :الآثار المترتبة عن ظاهرة البطالة	48
الفرع الثالث:أنواع البطالة	51

المطلب الثاني:التفسير الكلاسيكي و الكنزي للبطالة	54
الفرع الأول: التفسير الكلاسيكي	54
الفرع الثاني:التفسير الكينزى للبطالة	55
المطلب الثالث:النظريات الحديثة المفسرة للبطالة	56
الفرع الاول:نظرية البحث عن العمل	56
الفرع الثاني:نظرية تجزئة سوق العمل	58
الفرع الثالث:نظرية الأجر الكفأة	59
الفرع الرابع:نظرية اختلال سوق العمل	60
المبحث الثالث:لمحة نظرية عن الأثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة و النمو الإقتصادي	63
المطلب الأول:الآثار المحتملة لتدفقات الإستثمار الاجنبي المباشر على العمالة	63
الفرع الأول:أثرالاستثمار الاجنبي المباشر على مرونة سوق العمل	63
الفرع الثاني: أثر الإستثمار الاجنبي المباشر على الموارد البشرية	64
الفرع الثالث:مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في التخفيض من البطالة	66
المطلب الثاني:الاثار المحتملة للإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي	68
الفرع الأول:طبيعة العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي	68
الفرع الثاني:الأدبيات الإقتصادية التي تناولت أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو	69
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على متغيرات النمو الإقتصادي و البطالة في الجزائر "1990-2014"	72
المبحث الأول:تحليل إحصائي لواقع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، النمو الإقتصادي و البطالة	74
المطلب الأول:محددات و عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	74
الفرع الأول:محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	74
الفرع الثاني: الصعوبات و العوائق التي يواجهها الاستثمار الاجنبي في الجزائر	76

المطلب الثاني:تطور قانون الاستثمار في الجزائر والتوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة	79
الفرع الأول: تطور قانون الاستثمار في الجزائر	79
الفرع الثاني:التوزيع القطاعي للإستثمارات الاجنبية و أهم الدول المستثمرة في الجزائر	84
المطلب الثالث:واقع النمو الإقتصادي في الجزائر	85
المطلب الرابع:لمحة عن واقع التشغيل في الجزائر	87
الفرع الأول :العوامل المؤثرة في التشغيل في الجزائر	87
الفرع الثاني :مميزات التشغيل في الجزائر	91
المبحث الثاني:دراسة نظرية للطرق القياسية المستعملة	93
المطلب الأول:دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية	93
الفرع الأول: مفهوم مشكلة الاستقرارية	93
الفرع الثاني: أنواع السلاسل الزمنية غير المستقرة	93
الفرع الثاني: اختبار الاستقرارية لـ: Dickey-Fuller الموسع (ADF).	93
المطلب الثاني:نموذج شعاع الإنحدار الذاتي "var"	95
الفرع الأول:تقديم نموذج شعاع الإنحدار الذاتي "var"	95
الفرع الثاني: شرح وبناء نموذج شعاع الإنحدار الذاتي حسب sims	96
الفرع الثالث: تعريف Granger للسببية	97
المبحث الثالث : الدراسة القياسية لأثر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي و البطالة في الجزائر(2014–1990) بإستعمال نموذج var	99
المطلب الأول: دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة	99
الفرع الأول:عرض السلاسل الزمنية و التعريف بالمتغيرات المدروسة	99
الفرع الثاني: دراسة الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	100
الفرع الثالث:دراسة النمو الإقتصادي في الجزائر	102
الفرع الرابع:دراسة البطالة فب الجزائر	103

المطلب الثاني:منهجية الدراسة القياسية	105
الفرع الأول:دراسة إستقرارية السلاسل المدروسة	105
الفرع الثاني:إختبار شعاع الإنحدار الذاتي "VAR"	110
الفرع الثالث :تجزئة و تحليل تباين الخطأ	118
الخاتمة العامة	121

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر2002–2010.	90
02	عدد المشاريع للمستثمرين الأجانب خلال الفترة2002–2010.	91
03	تطور الناتج المحلي الاجمالي GDP في الجزائر خلال الفترة1990 – 2011:الوحدة:مليون دولار أمريكي.	92
04	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ،التج المحلي الإجمالي ،معدلات البطالة."2014–1990"	105
05	اختبا ديكي و فولر الموسع على سلسلة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر	111
06	نعديل سلسلة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بالفرق الأول	112
07	اختبا ديكي و فولر الموسع على سلسلة الناتج المحلي الإجمالي	113
08	نعديل سلسلة الناتج المحلي الإجمالي بالفرق الأول	113
09	اختبا ديكي و فولر الموسع على سلسلة معدلات البطالة	114
10	نعديل سلسلة معدلات البطالة بالفرق الأول	115
11	تعديل سلسلة معدلات البطالة بالفرق الثاني	115
12	السلاسل الزمنية المستقرة المستخرجة بالإعتماد على برنامج eviews7	116
13	جدول السببية لغراغنر	117
14	جدول نموذج شعاع الإنحدار الذاتي	118–119
15	جدول الإستجابة للصدمات	121
16	دراسة التغاير:"variance decomposition"	123

لقد أصبح الاستثمار الاجنبي المباشر يتخد أهمية بالغة في مختلف الدراسات و الابحاث الاقتصادية على مستوى الساحة الاقتصادية العالمية، و دلك نتاج مختلف التحولات التي شهدتها هده الاخيرة من فتح و تحرير التجارة الخارجية و زيادة حجم المبادلات و كدا اتساع الهوة و الفجوة بين المستوى الاقتصادي للدول النامية و نظيرتها المتقدمة .حيث ان مختلف الدول التي كانت تخشى من فتح اقاليمها على الشركات الاجنبية التي تهدف للاستثمار و دلك تحت هاجس استنزاف مواردها، اصبح هاجسها هو كيفية توجيه استراتيجيات نموها و تنميتها نحو استقطاب مختلف رؤوس الاموال الخارجية من خلال مختلف التسهيلات من اعفاءات و معدلات فائدة و تشريعات تسهل انتقال رؤوس الاموال ، و التي بدورها لا تثقل كاهلها بالمديونية مثل المنظمات العالمية المختصة في هدا المجال "التمويل الدولي" حيث اصبح الاستثمار الاجنبي المباشر من أفضل مصادر التمويل الخارجي .

كما أنه أعطى دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال مساهمته في الربط بين أسواق المال.و الجزائر شأنها شأن سائر الدول الاخرى كانت لديها عدت مخاوف من توجيه سياساتها الاقتصادية العامة نحو استقطاب الاستثمارات الاجنبية التي كانت تراها تدخلا في سيادتها في تحديد استراتيجياتها التي تحقق أهدافها المسطرة ، و ذلك لانتهاجها النهج الاشتراكي مند حصولها على الاستقلال .لكن و بعد سقوط النظام الاشتراكي وازمة تهاوي اسعار المحروقات التي نتج عنها مشاكل كبيرة للاقتصاد الجزائري من ارتفاع معدلات التضخم و تدهور حاد في المحددات الاقتصادية الاساسية من نمو و عمالة قامت بانتهاج نهج الاقتصاد الذي يقوم على لا مركزية القرار اي الاقتصاد الحر حيث تجلى ذلك في قانون الاستثمارات رقم 82-11 الصادر في 21-08-1982الذي وضح كيفية انشاء الشركات المختلطة بين الاجنبية و الوطنية بالنسبة المعوفة التي لا تتعداها الشركات الاجنبية 49 بالمائة مما اعطى دفعة اولوية لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية و تتالت التشريعات في السنوات اللاحقة بما يحفز الاستثمارات الاجنبية في جميع اشكالها و التي رات فيها الجزائر شانها شان الدول الاخرى منفذا و مخرجا من اللجوء الى القروض الدولية التي نتج عنها التبعية و الديون الكبيرة.

و ذلك ما يساعد على تحقيق استراتيجياتها لبناء و تطوير و تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري ،كما صاحب مختلف التشريعات عدت اصلاحات اقتصادية من خلال تحفيز انتهاج الخوصصة لمختلف الشركات و المؤسسات العمومية من اجل تهيئة البنى الاقتصادية التحتية التي تعتبر من اهم الحوافز التي تساعد على تدفق رؤوس الاموال الخارجية نحو الاقتصاد الجزائري و خير دليل على ذلك برنامج التصحيح

الهيكلي سنة 1994 .حيث أصبحت الجزائر سوق مستهدفة من طرف مختلف الشركات العالمية التي تختلف باختلاف مجالات عملها منها التي تعمل في مجال الطاقة و المحروقات و هي ذات النصيب الكبير من الاستثمارات الاجنبية و كذا مجال الاتصالات و مختلف المجالات الاخرى و ذلك ام يميز الجزائر عن غيرها من الدول من امتيازات من مساحة كبيرة توفر مختلف الموارد و تحقق مساعي الشركات متعددة الجنسيات .

طرح الاشكالية :

ومن ما سبق يتجلى لنا طرح الاشكالية التالية :

فيما تتمثل أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و العمالة ؟ والى أي مدى نجحت التدفقات رؤوس الاموال الخارجية في الرفع من معدلات النمو و الزيادة في نسبة التشغيل في الجزائر ؟

الأسئلة الفرعية :

*ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي الأهمية التي يكتسيها في تحقيق معدلات نمو مرتفعة؟

*ما مدى المساهمة الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في دعم القضاء على معدلات البطالة المرتفعة ؟

*ما هي المزايا والخصائص المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتميز بها الجزائر ؟ و هل هناك معوقات تحول دون استقطاب رؤوس الاموال الخارجية؟

فرضيات الدراسة:

تستند الدراسة على الفرضيات التالية:

-الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي.

-الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر إيجابيا على معدلات البطالة أي تساهم في الخفض منها و تساهم في تاهيل اليد العاملة المحلية .

-الاستثمارات الاجنبية تساهم في انتقال التكنلوجيا الى البلد المستظيف.

-تحوز الجزائر على ميزة الموقع النوعية و بالتالي تكون اثار الاستثمارات الاجنبية المباشرة ايجابية و تتوافق مع اهدافها المسطرة .

الهدف من الدراسة :

الغرض من هدا البحث هو :

-تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

-تبيان مدى تاثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على العمالة أي اخبار مدى صحة الفرضيات .

-محاولة البحث عن طرق قياس علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي عن طريق استخدام نماذج النمو الداخلي واستعمال الاقتصاد القياسي لدراسة الظاهرة الاقتصادية والتعبير عنها كميا.

-محاولة إضافة شيء جديد للدراسات السابقة في هذا الميدان.

أهمية الدراسة:

إن الاعتماد على الإستدانة الخارجية يتميز بالعديد من الجوانب السلبية و الانتقادات بفعل انطواء بعضه على مزايا آنية و أعباء مستقبلية، حيث يستفيد الجيل الحالي من مزايا هذا التمويل دون تحمل أعبائه التي تنقل إلى الجيل القادم ، مما يجعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر للتمويل الخارجي هي المناسبة و يعزى هذا إلى الايجابيات المتنوعة التي يحدثها هذا النوع من الاستثمار سواء بصفته كمصدر تمويلي خالي من التكاليف المستقبلية عكس حالة الاقتراض الخارجي، أو بصفته كنشاط اقتصادي يقام في البلد المضيف له، من المتوقع أن يحدث آثارا إيجابية متنوعة على الاقتصاد المحلي.

ومن هنا تنبع أهمية الموضوع بالنسبة للدول و لهذا صارت تعمل جاهدة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و وقع تحول جذري في نظرة بعض الدول إلى هذه الاستثمارات، من نظرة معادية و رافضة لها إلى نظرة راغبة فيها و مرغبة لها في آن واحد، و تتجلى أيضا أهمية الموضوع فيه مختلف الأثار المترتبة عن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر سواء الإيجابية أو السلبية على مكونات و عناصر الإقتصاد للدولة المضيفة.

صعوبات الدراسة:

إنّ الصعوبات التي واجهناها في هذا البحث تتمثل في قلة المراجع المتخصصة في هذا الميدان في الجانب النظري و هذا في كل من الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي و البطالة، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد واجهتنا صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية. إضافة إلى عدم تماثل بعض الحقائق الواقعية مع التحليل النظري مما صعب عملية التفسير والتحليل.

المنهج المتبع في الدراسة :

سوف نستعين في دراستنا التطبيقية بنموذج شعاع الانحدار الذاتي var و ذلك بعد اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة :ide-pib-tc و بعدها الاختبار اللازم لاجراء القياسات التي تفضي بالنتائج المراد الحصول عليها للاجابة على الاشكاليات المطروحة و تبيان مدى صحة الفرضيات.هذا و بالإضافة إلى المنهج التحليلي.

حدود الدراسة :

الاطار المكاني : الجزائر.

الاطار الزمني :1990-2014. و كان الاختيار لهذه الفترة بما يتناسب مع مختلف التغيرات خلالها من دخول الجزائر الى اقتصاد السوق الى فتح ابوابها امام المستثمر الاجنبي .

الدراسات السابقة للموضوع:

1/دراسة من اعداد"Cristina Jude, Monica Ioana Pop Silaghi" في [1]2010 حيث ان كرستينا تشتغل بالبنك الفرنسي ب قسم الدراسات و الابحاث الاقتصادية و هي خريجة جامعة اورليان . اما مونيكا فهي خريجة " Babes-Bolyai University" ب: رومانيا .

تحت عنوان :

Foreign direct investment, employment creation and economic growth in CEE countries. An open issue

حيث ان الباحثتان قامتا بدراسة اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول اوروبا الوسطى و الشرقية و كانت الدراسة و صفية تحليلية و كانت النتائج المتوصل اليها هي ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة من اه العوامل التي تساهم بدفعة كبيرة في الرفع من معدلات النمو اي يجب على دول اوروبا الوسطى و الشرقية ان ترتكز في استراتيجياتها على وضع كل ما يمكن ان يستقطب تلك الاستثمارات .

2/ هي ورقة دراسية من اعداد "Masipa Tshepo" **في نوفمبر2014** و هي من جامعة :[2]

"*Department of Economics and Management Science, University of Limpopo (Turfloop Campus) Private Bag X1106, Sovenga, 0727. South Africa"*

تحت عنوان :

"The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth and Employment in South Africa: A Time Series Analysis"

[1] Development, Energy, Environment, Economics-ISBN: 978-960-474-253-0.

2[1] Mediterranean Journal of Social Sciences MCSER Publishing, Rome-Italy.- Vol 5 No 25-November 2014-ISSN 2039-2117 (online)ISSN 2039-9340 (print).

*حيث أن الهدف من هذه الدراسة هو تحديد اثر الاشتثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي المدروس بالناتج المحلي و العمالة في جنوب افريقيا خلال فترة 24 سنة ممتدة من *1990 الى غاية 2013** حيث اعتمدت في دراستها عاى اختبار استقرار السلاسل الزمنية و اختبار التكامل المشترك لجوهانسن حيث اظهر وجود تكامل بين المتغيرات .و هدا ما اكد موثوقية و مصداقية النتائج المتوصل اليها و التي كانت كالاتي:*

**هناك علاقة طويلة المدى بين الاستثمار الاجنبي المباشر و العمالة في جنوب افريقيا خلال المدة المدروسة.*

**هناك علاقة سببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو و العمالة .*

**و كذلك نتيجة مهمة هي ان تطور النمو الاقتصادي و زيادة فرص العمل في جنوب افريقيا يعتمدان بشكل كبير على مدى استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة أي هناك اثر ايجابي له عليهما .*

3/ *دراسة تمت من طرف "* Youssef El Wazani *, Malika Souaf *"في 2006 :*[3]

"La création d'emplois par les investissements directs étrangers au Maroc: un apport limité à la réduction du chômage et des flux migratoires"

كماهو مبين في العنوان استحداث مناصب شغل من طرف الاستثمارات الاجنبية المباشرة " مساهمة محدودة في الحد من البطالة و الهجرة "كانت النتائج بعد اعتماد الباحث على الاسلوب التحليلي الوصفي في دراسته حيث كانت نتيجة بحثه هي :ان هناك تناقض بين اهداف سياسة الدولة المغربية و الشركات الاجنبية القادمة من الشمال حيث ان هذه الاخيرة تاتي تحت غطاء انها رافضة للهجرة لعمل في بلدانها أي انها تاتي لاستحداث مناصب شغل في المغرب الا انها تهدف ضمنيا لتشغيل عمالتها التي قد تاتي معها و ان لم تاتي تقوم باخذ مختلف المؤهلين من الدولة المستضيفة نحو الخارج بعد توفير جميع التسهيلات و تستغني عن البقية بعد فترة عملها المحدودة داخل المغرب و هدا عكس هدف المغرب الذي هو التخفيض من معدلات البطالة عن طريق استحداث مناصب شغل دائمة و الحد من الهجرة بتوفير ذلك الشغل .

4/ورقة دراسية من طرف الاستاذ "قريد عمر " و هو استاذ مساعد مكلف بالمحاضرات بكلية العلوم الاقتصادية و التسيير بجامعة بسكرة نشرت في مجلة " Recherches économiques et managériales"العدد رقم 03 سنة 2008 تحت عنوان :[4]

[3] Presses de Sciences Po (P.F.N.S.P.) | « *Autrepart*». *2006*/1 n° *37* | pages 19 à 35. ISSN 1278-3986. ISBN 782200921268.

"L'investissement direct étranger en Algérie:Impacts, opportunités et entraves "

حيث كان هدفه من هذه الورقة الدراسية اظهار مختلف ابعاد الاستثمار الاجنبي المباشر من اثار و فرص و معوقات على الدول المستضيفة له مع دراسة حالة الجزائر بطريقة تحليلية وصفية بالاعتماد على جداول و منحنيات ومن اهم نتائجه :

*انه يجب على الجزائر توفير الجو الاقتصادي و القانوني الملائم لجذب المستثمرين الاجانب نحوها .

5/ اطروحة دكتوراة مقدمة من طرف "طالبي اناس" للحصول على درجة دكتوراة في جامعة ستراسبورغ نوقشت 18-12-2013 تحت اشراف الدكتور "روندي باتريك" و البروفيسور "كيرن فرانسيس" و هما استاذان محاضران بجامعة ستراسبورغ . تحت عنوان :[5]

Determinants et impacts des ide sur la croissance economique en tunisie

حيث انها استعملت الطرق القياسية للاقتصاد القياسي "اختبارات وحدت الجذر" لقياس اثر الاستثمارت الاجنبية على النمو الاقتصادي في تونس و كانت اهم النتائج هي ان تونس يمكنها ان تكتسب العديد من المزايا من الاستثمارات الاجنبية المباشرة و ذلك باتحادها في استراتيجياتها الاقتصادية مع جيرانها و ذلك لجعلها سوق مفتوحة يكسبها مزايا استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة مما يعطيها دفعة تنموية .

6/ اطروحة ماجستير مقدمة من طرف "بكيحل محمد" دفعة 2013 جامعة وهران.

تحت عنوان :[6]

Les investissments directs etrangers en algerie : « essai d'evaluation emperique de son impact sur la croissance economique entre 1990 et 2010 »

حيث قام بدراسة قياسية لاثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي باستعمال طريقة المربعات الصغرى . وكانت النتائج كالاتي:ان الاستثمار الاجنبي المباشر لم يكن له تاثير خلال الفترة المدروسة و ذلك بسبب تدني معدلاته بالمقابل بالمتغيرات الاقتصادية الاخرى التي تاثر على سيرورة النمو الاقتصادي

[4] Recherches économiques et managériales-N°3-juin 2008. *Faculté des Sciences Economiques et de Gestion-Université Mohamed Khider - Biskra*

[5] Universite de strasburg these pour obtenir le grade de doctorat.

[6] universite d'oran Mémoire de magistere . soutenue le 03/07/2013.

.و من اهم الحلول المقترحة هي القضاء على كل معوقات استقطاب الاستثمارات الاجنبية مثل البيروقراطية ...الخ

/دراسة من طرف :[7]7

M.DEMBELE ALASSANE MAKAN

في اوت 2008 تحت عنوان :

Impact des investissements directs etrangers sur la croissance economique en cote d'ivoire

و كان هدف الدراسة هو تبيان اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في ساحل العاج باستعمال الطرق القياسية التي يوفرها الاقتصاد القياسي مما يشرح طبيعة العلاقة بين المتغيرين في ساحل العاج و كانت النتيجة كما يلي : ان الاستثمار الاجنبي ليس له تاثير كبير على النمو الاقتصادي في بلاد ساحل العاج.

8/ ورقة دراسية مقدمة من طرف **"محمد مراس" كلية العلوم الاقتصادية – جامعة سعيدة – الجزائر**

تحت عنوان " **قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الاجنبي المباشر و معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر" في سنة 2015.**[8]

كانت الدراسة تهدف لتبيان هل هناك علاقة سببية بين المتغيرين المدروسين و كانت النتيجة كالاتي: هناك علاقة بين الاستثمار الاجنبي و النمو في الجزائر على المدى القصير لتنتقل هذه العلاقة الى المدى البعيد.

9/ دراسة من طرف : "s.ibi ajayi"[9]

Departement d'economie – universite de ibadan –nigeria

في 2004 تحت عنوان:

L'IDE ET LE DÉVELOPPEMENT ÉCONOMIQUE EN AFRIQUE

و كان الهدف من دراسته اظهار مدى اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة لاقتصاديات الدول السائرة في طريق النمو في افريقيا و اكنت اهم نتائجه هي ان الاستثمار الاجنبي يمكن ان يحدث الفارق بالنسبة

[7] Programme de Formation en Gestion de la Politique Economique -Boulevard Latrille, près Lycée Classique d'Abidjan 08 BP 1295 Abidjan 08, Tél : 22486212 ; Fax :22488284

[8] **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية –عدد رقم 02/جوان 2015.**

[9] Source: Asiedu (2004, p. 374).

لهذه الدول لكن بشرط توفر المناخ الاقتصادي و السياسي و التشريعي له من اسواق مالية و تشريعات تساعد على تجسيد اثاره الايجابية على النمو الاقتصادي.

10/ ورقة دراسية منجزة من طرف awe abelariyo.

في 2013 تحت عنوان :[10]

The Impact of Foreign Direct Investment On Economic Growth In Nigeria

حيث قام بدراسة اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي فس نيجيريا بين 1976-2006 باستعمال طريقة المربعات الصغرى .و خلص الى نتيجة ان هناك علاقة عكسية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي .

11/دراسة من طرف الاستاذ لوعيل بلال –كلية العلوم الاقتصادية جامعة أمحمد بوقرة بومرداس الجزائر تحت عنوان "أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2007) و ذلك سنة 2008 في مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية .و من أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي :[11]

* الحوافز المقدمة من قبل الحكومة الجزائرية أدت إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نوعا ما، خاصة في قطاع المحروقات.

* انعدام التوجه التسويقي من قبل الحكومة الجزائرية، والترويج لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لأن تبسيط الإجراءات والترويج للاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على زيادته.

12/اطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية من طرف الاستاذة "كريمة قويدري" جامعة أبو بكر بلقايد –تلسان– تحت اشراف الاستاذ الدكتور –محمد بن بوزيان–:دفعة2011 .

و ذلك بهدف قياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر اعتمادا على ، دالة الإنتاج" كوب –دوقلاس "cobb-douglas" ومن أهم نتائج هذه الدراسة : الاثر الايجابي للاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.[12]

[10] Journal of Economics and Sustainable Development ISSN 2222-1700 (Paper) ISSN 2222-2855 (Online) Vol.4, No.2, 2013

[11] مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية- العدد الرابع ديسمبر 2008.

[12] مذكرة لنيل شهادة الماجستير –جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان دفعة 2011.

13/دراسة من اعداد "رفيق نزاري" جامعة الحاج لخضر باتنة –كلية العلوم الاقتصادية –فرع الاقتصاد الدولي–دفعة 2008:[13]

تحت عنوان:**الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي "دراسة حالة تونس الجزائر المغرب"**

حيث قام الباحث بقياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كل دولة على حدى و اكنت النتائج ان الاثر في المغرب و الجزائر بين المتغيرات موجب على عكس تونس الذي كان سالبا .

14/دراسة من اعداد : ا.نعيمة بوكلثوم و ا.داود خيرة .استاذتان مساعدتان بجامعة المسيلة في 2011

تحت عنوان: **الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2010–1998)**

حيث قامتا بدراسة تحليلية لاثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر كانت نتيجتها هي ان الاستثمار الاجنبي المباشر له اثر ايجابي و لكنه اثر محدود لا يظهر كحل للقضاء علىمعدلا البطالة المرتفعة في الجزائر .

15/مداخلة مقدمة من طرف الاستاذة بلعيدي عايدة عبير و هي استاذة مساعدة أ بجامعة محمد خيضر بسكرة 2011 .[14]

تحت عنوان : **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر.**

كانت هي الاخرى دراسة تحليلية كانت اهم نتائجها كالاتي:

* رغم الأولوية التي أعطت للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلا أن مساهمته في خلق فرص العمل جد ضئيلة.

خطوات الدراسة:

سوف أقوم بتقسيم مذكرتي لثلاث فصول و ذلك لاستيفاء جميع المعلومات التي تثري مذكرتي و تمنحها افضلية النتائج التي تتميز بمصداقية و هي كالاتي :

---

[13] جامعة الحاج لخضر باتنة كلية العلوم الاقتصادية .سنة 2008.

3ورقة مشاركة في: الملتقى الدولي حول " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة " الذي نظمته: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر جامعة المسيلة خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011.

*في الفصل الاول " **مقاربة نظرية حول الإستثمار الأجنبي المباشر**" سوف اتطرق لمختلف الجوانب النظرية للاستثمار الاجنبي المباشر و هذا الفصل بدوره سوف ينقسم لثلاث مباحث الاول " ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر" حيث فيه يابين ماهية الاستثمار بصفة عامة ثم الاستثمارات الاجنبية بمختلف انواعها و في الاخير سوف افصل في ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر بدقة .أما في المبحث الثاني فسوف ابين مختلف النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر و في المبحث الاخير لهذا الفصل اتطرق لمختلف محددات الاستثمار الاجنبي المباشر.

*أما الفصل الثاني " **الاثار المحتملة لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي و العمالة**" فسيكون وعاء الاطار النظري للمتغيرات الاقتصادية المراد دراستها .حيث في الفصل الاول نتطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي اما المبحث الثاني يكون مخصص لمختلف النظريات التي تفسر العلاقة بين النمو و الاستثمار الاجنبي المباشر و في المبحث الاخير الذي يحمل عنوان " :علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بسوق العمل" يكون مخصص لدراسة الاطار النظري للعمالة و علاقتها بالاستثمار الاجنبي المباشر.

*و في الفصل الاخير "**دراسة قياسية لأثر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على متغيرات النمو الإقتصادي و العمالة في الجزائر 1990-2014**" الذي سيحمل بين طياته الاطار التطبيقي لموضوع المذكرة حيث فية تتم الاجابة على مختلف التساؤلات و اختبار صحة الفرضيات المتبناة في بداية البحث و سوف يقسم بدوره لثلاث مباحث الاول يتم التطرق فيه لواقع الاستثمار الاجنبي في الجزائر بالمرور بمختلف الفاهيم التنظيمية و التشريعية للاستثمار في الجزائر مع تسليط الضوء على واقعه في الجزائر . اما في المبحث الثاني فسوف يتم التعريف بالطرق القياسية التي سيتم الاعتماد عليها في الدراسة التطبيقية بصفة تحليلية . و في الاخير نقوم باختبار مدى صحة الفرضيات بالتطبيق القياسي على مختلف المتغيرات التي تمثل نموذجنا الدراسي.

الفصل الأول

لقد لقي موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر الاهتمام من طرف الباحثين نظرا للاهمية البالغة التي يكتسيها عبر مختلف المدارس الاقتصادية ،و ازدادت اهميته بعد الحرب العالمية الثانية و اصبح من اهم ملامح الساحة الاقتصادية في مرحلة الثمانينيات من القرن العشرين و ذلك نظرا لانه أصبح يشكل مصدر بديل لتمويل العجز الاقتصادي للدول النامية و التي تعاني نقص التمويل و كذلك اصبح مصدر لتمويل الاستثمارات الاقتصادية بالنسبة لجميع الدول على اختلاف مستوياتها الاقتصادية .كما انه يتميز بعدة مميزات عن مختلف وسائل التمويل الني تقدمها منظمات النقد و التمويل الدولية ، وفيما يلي سوف نتطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة به بما يسهل علينا دراستنا ،حيث أننا قسمن هذا الفصل إلى ثلاث مباحث الأول "ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر" نتطرق فيه إلى المفاهيم العامة للإستثمار الأجنبي المباشر.أما المبحث الثاني "النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر" فيه نتطرق إلى التطور الذي عرفه الإستثمار الأجنبي المباشر حتى وصل إلى ما هو عليه في وقتنا الحالي . وسنختم فصلنا بمبحث ثالث و اخير " محددات الإستثمار الأجنبي المباشر" وفيه نتطرق إلى مختلف المحددات التي تمثل المناخ الاستثماري أو هي عبارة عن مجموعة من الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية السائدة في الدول و المؤثرة بطريق مباشر و غير مباشر على القرار الاستثماري.

المبحث الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر

سنتناول في هذا المبحث اهم المفاهيم المتعلقة بالاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الاجنبي المباشر بصفة خاصة مع تبيان مختلف صور واشكال هذا الاخير و كذا اهميته .

المطلب الأول:ماهية الاستثمار و طبيعته :

الفرع الاول:ماهية الاستثمار:

لقد تعددت التعاريف للاستثمار و ذلك لما يكتسيه ذلك الاخير من اهمية و للاستعمال الشائع للمصطلح من طرف الباحثين الاقتصاديين حيث يعرف:

أولا: على أنه التعامل بالاموال للحصول على الارباح . و ذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة و لفترة زمنية معينة ،بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للاموال المستثمرة و تعوض عن عامل المخاطرة الموافق للمستقبل .[1]

ثانيا: و يمكن تعريفه كذلك :استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الانتاجية الجديدة اللازمة لعملية إنتاج السلع والخدمات . و المحافظة على الطاقة الانتاجية القائمة أو تجديدها.[2]

ثالثا: كما يمكن تعريفه أيضا على أنه :النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة.[3]

الفرع الثاني:انواع الاستثمار و محدداته:

يمكن اعطاء الكثير من التقسيمات التي جاء بها الباحثين الاقتصاديين .حيث يمكن ان يكون التقسيم من ناحية الطبيعة القانونية و ينتج عنه استثمارات عمومية و أخرى خاصة و قد تكون مختلطة .و يمكن ان يكون التقسيم كذلك من ناحية المدة الزمنية فيكون لدينا استثمارات طويلق الاجل و قصيرة الاجل و متوسطة الاجل.لكن في دراستنا سوف نشير الى التقسيممن حيث الموطنفنجد فيه الاجنبية و المحلية حيث تنقسم الاولى بدورها الى الاستثمارات الاجنبية المباشرة و الاستثمارات الاجنبية الغير مباشرة و فيما يلي سوف نفصل فيها:

---

[1] 2-الدكتور منصوري الزين . تشجيع الاستثمار و اثره على التنمية الاقتصادية . دار الراية للنشر و التوزيع .الاردن عمان.الطبعة الاولى 2012.ص19.

[3] مبارك سلوس ، التسيير المالي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2001 ، ص115 .

أولا:الاستثمارات الاجنبية:و تنقسم إلى نوعين:

1-الاستثمار الاجنبي الغير مباشر:

و يتمثل في إمتلاك غير المقيمين لبعض الاوراق المالية من أسهم وسندات لمنشاة وطنية .دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم و إدارة المشروع الإستثماري مقابل حصولهم على عائد نظير المشاركة المتمثلة في الاسهم و السندات .[1]

2-الاستثمار الاجنبي المباشر:

2-1و يتمثل في المشروعات التي يقيمها و يمتلكها و يديرها المستثمر الاجنبي من خلال تحرك مزيج من راس المال النقدي و المعرفة التقنية و الادارية.[2]

2-2 كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه المشاركة في ملكية رأسمال الشركة بنسبة 10 بالمائة أو أكثر حيث ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها.[3]

ثانيا : الاستثمارات المحلية :

و تتمثل في كافة أنواع الاستثمارات . ولكن ملكية رأس المال و كافة الاصول تعود للطرف المحلي.[4]

الفرع الثالث:محددات الاستثمار:

إن محددات الاستثمار هي مختلف العوامل التي تؤثر فيه و تعطيه ميزة التقلبات و من أهمها :

أولا: سعر الفائدة:

و هو سعر الفائدة عن القروض الممنوحة للمستثمرين .

ثانيا: التوقعات:

و هي مختلف الدراسات حول السوق وإتجاهاته المستقبلية لتفادي الصدمات المفاجاة.

ثالثا: مستوى الأرباح:

[1] الدكتور أشرف سيد حامد قبال .الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة تحليلية لأهم ملامحه و إتجاهاته في الإقتصاد العالمي—دار الفكر الجامعي .الاسكندرية .الطبعة الأولى 2013.ص19 .

[2] الدكتور أشرف سيد حامد قبال .الاستثمار الأجنبي المباشر.مرجع سبق ذكره.ص19.

[3] Michel Menry Bouhet , la globalisation , introduction à l'économie du nouveau monde , France , Pearson Educations , 2005 , p 99.

[4] الدكتور منصوري الزين . تشجيع الاستثمار و اثره على التنمية الاقتصادية.مرجع سبق ذكره .ص 25

و هي مختلف إيرادات و عوائد الإستثمارات .

رابعا: معدل التغير في الدخل القومي(الناتج المحلي):

وهي مستوى الزيادة أو الإنخفاض في الدخل القومي الذي يؤثر على حجم الاستثمارات التي تتماشى معه.

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر و اهميته :

الفرع الاول: مفهوم الاستثمار الاجنبي:

هناك العديد من التعاريف للاستثمار الاجنبي المباشر سوف نتطرق لأهمها فيما يلي :

أولا:يعرف على أنه امتلاك الافراد أو المؤسسات غير المقيمين لجزء او كل الإستثمارات في مشروع معين مع الحق في المشاركة في إدارة هذا المشروع أو السيطرةالكاملة على إدارته . و ذلك سعيا وراء ربح أوفر أو عمالة أرخص أو لفتح أسواق جديدة .فضلا عن تحويل المستثمر كمية من الموارد المالية و التكتولوجية و الخبرة الفنية في جميع الميادين إلى الدولة المضيفة .[1]

ثانيا : يكون الاستثمار وفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي مباشرا عندما يرسي أحد المستثمرين الأجانب علاقة طويلة الأجل مع إحدى المشاريع ويمتلك نسبة % 10 أو أكثر من أسهم رأس مال المشروع ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر قدرا ملحوظا من التأثير والنفوذ على إرادة ذلك المشروع.[2]

ثالثا: يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)الاستثمار الأجنبي المباشر على انه نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[3].

---

[1]عصام عمر مندور. محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية.دار التعليم الجامعي .الاسكندرية 2010..ص11.

[2] أميرة حسب الله محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة (تركيا، كوريا .الجنوبية، مصر)–مصر :الدار الجامعية2005 – ص19 .

[3] OECD ,third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment, Paris, 1999, P 07.

من التعريفات السابقة نستخلص أن" :الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستمارات في المشروع المعين، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الدارة والتنظيم في حال ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع الحالات إلى الدول المضيفة.[1]

مما سبق يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتكز على عنصرين أساسيين هما:

1- امتلاك المستثمر في دولة ما لأصول ملكية تامة أو جزئية، تعطي له الحق في التصرف فيها من خلال ما يمتلكه من خبرة فنية في مجال نشاطه وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا وقدرات تسييرية عالية.

2- سلطة القرار الفعلية في الإدارة، يستطيع المستثمر التأثير على إدارة المشروع حسب قوة التصويت التي يتمتع بها، والتي تؤهله لتمرير قراراته حسب أهدافه المسطرة.

الفرع الثاني: اهمية الإستثمار الأجنبي المباشر:[2]

ان الاهمية البالغة الي يكتسيها الاستثمار الاجنبي المباشر تتجلى في مختلف الدراسات التي تتطرق الى موضوعه و التي تتميز بالتجدد الدائم و يمكن تلخيص اهميته فيما يلي :

اولا :زيادة الراسمال الاجتماعي في الدول النامية.

ثانيا:ان استقدام المستثمرالاجنبي بما لديه من خبرات فنية و تسويقية و اعلانية و قنوات اتصال مسبقة بالاسواق العالمية يؤدي الى توسيع نطاق السوق المحلي و فتح اسواق عالمية جديدة امام المنتجات المحلية.

ثالثا:تخفيض التكلفة عن طريق توفير بعض عناصر الانتاج التي كانت غير متوفرة.

رابعا:يؤدي قيام المشروع الاجنبي الى قيام العديد من الصناعات التي تمده بمختلف احتياجاته او بالصيانة و الاصلاح .

[1] .عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل والاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1989 ، ص13 .

[2] عبد المجيد أونيس: الاستثمار الاجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتويطة-وافع و افاق-ملتقى دولي حول واقع وافاق تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية .إشراف مختبر العولمة و اقتصادية شمال افريقيا-جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر-.يومي 17-18 أفريل 2006.ص 253.

خامسا: تؤدي الى تحقيق وفرات اقتصادية للعمال تتمثل في ارتفاع اجورهم الحقيقية و زيادة قدلااتهم الانتاجية الناتجة عن تدريبهم على الاساليب الفنية المتطورة و وسائل رفع الكفاءة الانتاجية .

سادسا: ان استقطاب الاستثمارات الاجنبية يعالج بعض مشاكل الدول النامية مثل هجرةالادمغة و انتقال رؤوس الاموال.

سابعا : المساهمة في خلق فرص عمل و الحد من البطالة .

المطلب الثالث :صور الاستثمار الاجنبي المباشر :

تتحدد صور الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نسبة ملكية المشروع من طرف المستثمر الأجنبي.و بالتالي يمكن تكون جزئية أو مطلقة ومن هذا المنطق يتم تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع رئيسية :المشترك والمملوك بالكامل للمستثمر وشركات متعددة الجنسيات.

الفرع الأول :الاستثمار المشترك:

يتم بين طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة في ملكية المشروع وبالتالي المشاركة في قرارات الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع والعلامات التجارية .و لقد تعددت التعاريف بالنسبة لهذا النوع حيث :

أولا-يعرفه **كولدي** بأنه":أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أوشخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة .و المشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة ,أو الخبرة و براعات الاختراع أو العلامات التجارية[1] "

ثانيا-ويرى **تير بسترا":** أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية ,و يكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية يمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه "[2]

ثالثا-"هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيات معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع، كما أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي للقيام

[1] فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، الأردن ،عالم الكتب الحديث ، 2007 ، ص188

[2]عبد السلام أو قحف.الاشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الاجنبية.مؤسسة شباب الجامعة..مصر.2003.ص15-16.

بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدماتي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعتبر استثمار مشتركا"[1].

حيث يعتبر هذا النوع من الاستثمار أكثر قبولا لدى الدول النامية، ويرجع ذلك لأسباب سياسية واجتماعية، أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني، ويساهم الاستثمار المشترك في زيادة رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية . التكنولوجية وخلق فرص جديدة للعمل، تحسين ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني:الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات (الشركات متعددة الجنسيات):

أولا :مفهوم الشركات متعددة الجنسيات:

1-"تعتبر الشركات متعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة وقد تعددت التعاريف الخاصة بها حيث أن التسميات العديدة التي تطلق على هذا الشركات ناجم بالأساس عن اختلاف وجهة النظر بخصوصها وحتى بخصوص تعريفها[2]".

2-"فقد كان يطلق عليها في بداية ظهورها الشركات المتعددة الجنسيات Multinational company حيث كانت ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص ، من جنسيات متعددة و في مرحلة لاحقة رأت لجنة العشرين والتي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في تقريرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات أن يتم استخدام entreprise بدلا من corporation و كلمة transnational بدلا من كلمة multinational حيث أن هذه الشركات تتعدى القوميات، ذلك لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد والمزايا بين الدول[3]".

ثانيا:مميزاتهااو خصائصها:[4]

و تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص هي كالتالي :

1-كبر حجمها وتشجيعها في العالم بأسره.

2- تنوع المنتجات.

[1] عبد السلام أو قحف، إدارة الأعمال الدولية، مصر، دار الجامعة الجديدة بالإسكندرية، 2002 ، ص364

[2] فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، الأردن ،عالم الكتب الحديث ، 2007 ، ص188.

[3] عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، عمان، دار أسامة للنشر، 2008 ، ص278 .

[4] موسى سعيد مطر ، شقيري نوري موسى ، ياسر المومني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء، 2008 ، ص179

3- الطبيعة الاحتكارية لهذه الشركات.

4- التفوق التكنولوجي.

5- هيمنتها على الاقتصاد.

6- قدراتها المالية الكبيرة حيث أن الشركة التي تقل مبيعاتها عن 100 مليون دولار لا تعبر من الشركات متعددة الجنسيات.

7- قرارات التخطيط والاستثمار والإنتاج والتسويق والتسعير يتم اتخاذها من قبل الشركة الأم ؛

8- القدرة الهائلة على التسويق والاعتماد الكبير على الإعلان الدائم في مختلف وسائل الإعلام المتاحة .

9- رغبتها الدائمة في التحكم والسيطرة على سوق التكنولوجيا في العالم وذلك لبسط سيطرتها الاقتصادية وزيادة نفوذها في العالم.

الفرع الثالث: الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

إن الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي تعتبر الاكثر تفضيلا لدى المستثمرين الاجانب، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات الاجنبية بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق، أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة.كما أنه وإذا كان هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي مفضلا لدى الشركات الاجنبية، نجد الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا (بل ترفض في معظم الأحيان) في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار، حيث يعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسية لأسواق الدول النامية، من بين أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من دول العالم الثالث للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي."إلا أن الدلائل العلمية تشير إلى انتشار هذا النوع من الاستثمارات في الدول النامية واستخدامه كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية".[1]

[1] أميرة حسب الله محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة (تركيا، كوريا .الجنوبية، مصر)** مصر :الدار الجامعية، 2005 .ص.19-20.

الفرع الرابع : انواع اخرى للاستثمار الاجنبي المباشر :

هناك العديد من الانواع الحديثة للاستثما الاجنبي المباشر و التي لاقت انتشارا واسعا في الوهلة الاخيرة و اقبالا من طرف المستثمرين الاجانب و من اهمها :

أولا:مشروعات أو عمليات التجميع:[1]

يتم هذا النوع من الاستثمار بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي الخاص أو الحكومي أو الاثنين معا، على شكل اتفاقية يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا، مع تقديمه للخبرة والمعرفة الخاصة واللازمة بالتصميم الداخلي للمصنع، عمليات التشغيل والتخزين والصيانة، في مقابل عائد مادي يتفق عليه وقد يتخذ هذا النوع من الاستثمار شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع من قبل الطرف الأجنبي.

ثانيا:الاستثمار في المناطق الحرة:[2]

يهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات، ويكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظم إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة.

ثالثا: الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة:[3]

يكون في شكل عقود امتياز تكون لمدة معينة تتراوح ما بين 20 إلى 50 عاما في مجال البنية الأساسية، مثل بناء المطارات أو الطرق، على أن يعود المشروع في نهاية عقد الامتياز إلى المجتمع أو الحكومة، أي المشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل وهي ذات اتجاه يفيد الطرفين الحكومة والمستثمر الأجنبي حيث الحكومة تحتاج إلى استثمارات ضخمة يصعب عليها تمويل تلك الاستمارات من الموازنة، بينما نجد المستثمر الأجنبي يرى أن تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية خلال فترة الامتياز.

[1]–2عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها** الإسكندرية :الدار الجامعية،2006 ، ص185 .

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص186 .

المطلب الرابع :آثار الاستثمار الأجنبي المباشربالنسبة للبلد المستضيف:[1]

يتجلى ميل البلدان المستضيفة للاستثمارالاجنبي المباشر و ذلك لما يميزه عن غيره من باقي أنواع الاستثمارات الأجنبية بالمزايا التي يمكن ان تحصلها من هذا النوع و المتمثلة في دفع عجلة النمو الاقتصادي, و التنمية الشاملة المستديمة و لكن بالمقابل لا يعني ذلك انه يخلو من العيوب التي يمكن ان تترتب عن استقطابه فيما يلي سوف نتطرق للجوانب الايجابية و السلبية للاستثمار الاجنبي على البلد المستضيف :

الفرع الأول: مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر :

إن تقليل الواردات و زيادة الإنتاج الموجه للتصدير يؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري مما يحسن ميزان المدفوعات؛

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عملية التنمية الاقتصادية عن طريق جلب الأصول المادية و الغير مادية و المتمثلة في رأس المال و التكنولوجيا و المهارات التنظيمية و هذا بواسطة شركات متعددة الجنسيات؛

إن الاستثمار الأجنبي المباشر عامل في تحسين الاستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و المدخرات المحلية مما يؤدي إلى زيادة فوائد هذه الاستثمارات التي بدورها ترفع من المدخرات؛

إشباع حاجات السوق بالمنتجات و زيادة فتح الأسواق المحلية و الأجنبية نتيجة تسويق منتجات هذه المستثمرات؛

الرفع في كفاءة الشركات المحلية و هذا عن طريق العلاقة المباشرة بين شركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية فقد تكون علاقة خلفية حيث تتمثل وظيفة الإنتاج أو التموين في زيادة الطاقة الإنتاجية ,أو علاقة أمامية و التي تتمثل في وظيفة التسويق؛

ينمي الاستثمار الأجنبي المباشر روح المنافسة بين الشركات المحلية ,إذ يصبح من الضروري على هذه الشركات التركيز على تحقيق هدف البقاء و التوسع و تطوير منشآتها؛

[1] سحنون فاروق.قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير-جامعة فرحات عباس سطيف .2009-2010.ص26.

تقليص حجم البطالة و هذا عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات و هذا من اجل القيام بأعمالها الخاصة؛

رفع مستوى التنمية الاقتصادية و هذا من خلال ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من رأس المال النقدي و العيني من الأثر الايجابي على اقتصاد و تجارة تلك الدولة و ذلك بالقيام ببرامج تنموية متوسطة و طويلة الأجل.

الفرع الثاني :الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:[1]

إن منح الإعفاءات الضريبية للشركات الأجنبية قد ينجم عنه تقليص في الموارد المتاحة للمؤسسات المحلية ,مما يتطلب موازنة الفوائد قصيرة الأجل بالفوائد طويلة الأجل فالفوائد طويلة الأجل ,قد تأتي نتيجة لقيام الشركات الأجنبية بخلق وظائف معينة في الوقت الحالي ,لكن ذلك قد يكون على حساب الاستثمار الرأسمالي المتاح للمؤسسات المحلية, والتي ستبقى في بلادها حتى و لو غادرتها الشركات الأجنبية ,إلا أن مسالة بقاء المؤسسة المحلية في العمل بعد مغادرة الشركة الأجنبية محل جدل ,كما إن قدرة الشركات الأجنبية على دفع أجور أعلى يجعل من الصعب على المؤسسات المحلية المنافسة لاستقطاب أفضل الكفاءات.

يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا في تحويل الموارد المالية المحلية إلى الخارج و كذا خروج الأموال في شكل أرباح و العوائد على المدى الطويل ,و هذا عندما يصل الاستثمار إلى مرحلة النضج؛

قد يهيمن المستثمر الأجنبي على بعض الصناعات في الدول المضيفة ,فعلى سبيل المثال:

في فرنسا يسيطر الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاثة أرباع قطاع الكمبيوتر و معدات تشغيل المعلومات ,و في بلجيكا يسيطر على 78 % من قطاع الهندسة الكهربائية؛

إن الاستخدام المكثف للتكنولوجيا في عملية الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة البطالة في البلد المضيف؛

إن اختلاف العادات و المعتقدات بين المستثمر و البلد المضيف ,قد يؤثر سلبا في الثقافة الوطنية ,وهذا من خلال ترويج السلع الاستهلاكية السيئة؛

[1] سحنون فاروق.قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر- مرجع سبق ذكره.ص27.

المستثمر الأجنبي قد يهدد سيادة الدولة و هذا من خلال الضغوط التي يمارسها على حكومة البلد المضيف ,و هذا خاصة إذا كان المستثمر في القطاعات الإستراتيجية؛

استخدام المستثمر الأجنبي طرق ملتوية من اجل التهرب الضريبي و تحويل العملة الأجنبية...الخ؛

المبحث الثاني :النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر:

هناك العديدمن النظريات التي تفسر سلوك حركة و انتقال الاموال الموجهة للاستثمار من بلد الى بلد بحسب الظروف و المناخ الاقتصادي لكل دولة و التي تعكس التطور التاريخي للاستثمار الاجنبي المباشر عبر المدارس الاقتصادية المختلفة و فيما يلي سوف نتطرق لاهمها :

المطلب الأول:النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

الفرع الأول :النظرية الكلاسيكية:

"لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط"[1].

حيث أنهم إهتموا بدور رأس المال والتكنولوجيا في تحفيز النمو الاقتصادي، وأظهرت آرائهم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الاقتصاديات النامية، من خلال التخفيف من فجوة الادخار والاستثمار واعتبر الكلاسيك أن النمو الاقتصادي يعتمد على عوامل مثل عرض عنصر العمل، ورأس المال، والبرامج التعليمية، و كذا افتراضهم مبدأ المنافسة التامة هذا و بالاضافة الى افتراض أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع ، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات.

"من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية"[2].

الفرع الثاني:النظرية النيوكلاسيكية:

إن اهم الركائز التي قامت عليها النظرية النيوكلاسيكية كانت مستوحاة من اسس و فرضيات النظرية الكلاسيكية والمتعلقة أساسا بفرضية المنافسة الكاملة، واعتبرت أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا منعزلة عن بعضها البعض وليست بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول خاصة النامية منها

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، الأردن ، 2007 ، ص55 .

[2] عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص32 .

وأكدت على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي بمثابة تحركات دولية في رأس المال وذلك بسبب اختلاف أسعار الفائدة حيث ترتفع معدلات الفائدة في الدول النامية، نظرا لندرة رؤوس الأموال فيها ويعتبر أولين 1933 أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة، وأرجع اختلاف سعر الفائدة إلى .مسألة إتاحة أو وجود رأس المال أو إنتاجية رأس المال.

و ما يؤخذ على هذه النظرية أنها لم تستطع أن تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، فقد أكدت النظرية في تحليلها للاستثمار الأجنبي المباشر من منطلق رأس المال المالي ولم تأخذ بعين الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر كقائمة تتضمن أيضا التكنولوجيا والمهارة والإدارة، ولم يشرح النموذج الأسباب التي من أجلها تفضل الشركات القيام بالاستثمار المباشر بدلا من التصدير، ونظرا لبساطة وضيق تحليلها، فشلت النظرية في التعامل مع الواقع فافتراضات أولين لقيت قبولا في الحقبتين اللاحقتين لظهورهما، لكن بعد عشرون عاما أصبح أنOhlin مثل هذه النظرية غير قادرة على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن قيام تلك النظرية على افتراض المنافسة الكاملة وغياب تكلفة الانتقال وعدم كمال المعلومات هو بداهة، وافتراضات غير واقعية.[1]

الفرع الثالث: نظريات عدم كمال السوق:

وتقوم هذه النظريات على فرضية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية وهذا ما أكده شارل كيندر لبرغر عام1969.

حيث ارتكزت العديد من الدراسات النظرية على مسألة عدم كمال السوق كسبب لقيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر خارج حدودها المحلية، وتخضع لسوق احتكار القلة، والتي من شأنها أن تؤثر على سلوك الشركات وتدفعها إلى تدويل نشاطها، ويقر رواد هذا الاتجاه ستيفن هيمر وكريموند فيرنون .وشارل كيند لبرغر .أن قدرة الشركات على الاستثمار في الخارج إنما يتوقف على مدى تمتعها بميزات احتكارية تمكنها من المنافسة في البلد المضيف، ، إلى جانب ذلك هناك عدة صور أخرى لعدم كمال السوق والتي تمثل حوافز إضافية للشركات العابرة للقارات للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، متمثلة في الضرائب، عدم التوازن بين البائعين والمشترين بخصوص المعلومات المتعلقة بقيمة وجودة السلع والمنتجات.

[1] رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة القاهرة :دار الإسلام للطباعة والنشر،2000، ص47.

كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي[1]:

1- "اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي.

2-توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما متوفر منها في الشركات والمشروعات المحلية.

3-قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها اقل كلفة وسعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بكلفة وسعر أعلى.

4-اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

5-التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور

6-الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبيةبهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية .

7-الخصائص الإدارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية والتنظيمية والإدارية والتكاملية والتي تتيح لها قدرة أكبر على المنافسة ونتيجة للقوة التنافسية الأكبر والمستندة إلى قدرة الشركات الأجنبية في كافة المجالات السابقة ، فإنها تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في أسواق هذه الدول بسبب ضعف المنافسة في هذه الأسواق نتيجة نواقص السوق ، أي وجود السوق غير التامة.

"من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج و هذا غير واقعي من الناحية العلمية. و يمكن القول بأن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات مشروط بمدى مرونة و تعدد الشروط و الإجراءات الجمركية و الضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب "[2].

الفرع الرابع: نظرية الميزة الاحتكارية :

إن هذه النظرية مشابهة لنظرية عدم كمال الاسواق في العديد من الجوانب و هي تعتمد في تحليلها

[1] فليح حسن خلف ، **التمويل الدولي** ، عمان ، مؤسسة الوراق،2004 .ص24.

[2] عبد السلام ابو القحف ،" اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ، مرجع سابق ، ص398 .

على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر. و تركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات العابرة للقارات تتمتع بقدرات خاصة بشأن تقييمها ونشاطها في الدولة الأم، وتتجه للاستثمار في الخارج إذا تمتعت بميزات

لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، وظهر هذا النموذج أولا في تحليل ستيفن هايمر Steven Haymerالذي اعتبر أن الدافع الأساسي والرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة تلك الشركات في السيطرة على السوق الخارجي.

وتأخذ المميزات التنافسية عدة أشكال فالشركات تقوم بإنتاج منتجات متميزة والتي لا يمكن للشركات المحلية إنتاج مثلها بسبب فجوة المعلومات وانخفاض تكاليف الوحدة بسبب حجم الإنتاج الكبير، أو التميز الإداري والضريبي أو المهارات العالية في التسويق والتي تمتلكها الشركات الأجنبية وأوضح هايمر أنه في ظل سوق ذات هيكل احتكاري، تقوم الشركات بتعظيم عوائدها اعتمادا على مميزاتها عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر[1]، الذي يتضمن إضافة لرأس المال، التكنولوجيا الإدارية، فالشركات تبحث عن فرص في السوق الخارجي حيث قراراتها تتم وفقا لإستراتجيتها في تعظيم قدراتها الخاصة، وبمجرد تحقق تلك القدرات في الدولة الأم يكون ذلك حافزا قويا لتلك الشركات للاستثمار وتوسيع نشاطها في الأسواق الخارجية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.[2]

المطلب الثاني :النظريات الحديثة المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر :

هناك العديد من النظريات نذكر أهمها :

الفرع لاول: نظرية توزيع المخاطر:

ركز كوهين عام 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر .فوفقا لهذه النظرية، الشركات تستثمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة و من ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى فهي فكرة مشابهة للفكرة العامية القائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة و بالتالي تقوم شركة بعملية توزيع لاستثماراتها من خلال

[1] سعيد محمد السيد، **الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية**،مصر :الهيئة المصرية للكتاب،1978 ص49.

[2] رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**.القاهرة :دار الإسلام للطباعة والنشر، 2002 ،49-50.

الاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصاديتها غير متشابهة و غير مرتبطة مع بعضها البعض.
بالرغم من أن هذه النظرية تجد جانبا من التطبيق في حياتنا المعاصرة، إلا أن ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001 كان بمثابة ضربة قاضية للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة خاصة تلك التي تعمل لخدمة السوق الأمريكي فما حدث بالولايات المتحدة لم يؤثر فقط على سوق و الاقتصاد الأمريكي و إنما على كافة الأسواق العالمية و من ثم لن يغير من الأمر شيء لو قامت الشركة بتوزيع أنشطتها في دول أخرى غير الولايات المتحدة ، كما أن النظرية لم تستطع تقديم تفسير مقنع للحكمة من قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها[1].

الفرع الثاني:نظرية دورة حياة المنتوج ل:Raymond Vernon :

لقد لقيت هذه النظرية إهتماما كبيرا من طرف الباحثين و الدارسين الاقتصاديين في منتصف القرن العشرين لكن كانت من بين اهم الدراسات تلك التي قام بها ريموند فيرنون عام 1966 حيث ارتكزت هذه الدراسة على فكرة أن كل منتوج يمر بعدة مراحل منذانتاجه و دخوله السوق حتى يتم سحبه نهائيا .و فيما يلي سوف نتطرق لتلك المراحل :[2]

أولا:مرحلة الظهور(الإنتاج) والبيع في السوق المحلي :

من المعروف أن أي دولة عندما تفكر بإنتاج سلعة جديدة غير مسبوق إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها أن تبيعها في السوق المحلية وإشباع حاجات مواطنيها المتجددة وليس بالضرورة تصديرها أو بيع كمية منها في الخارج فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها في السوق إلا نخبة الأغنياء ، إلا أن عرض هذه السلعة يظل محدودا لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج قد تم التغلب على معظمها فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي فان الشركة تبدأ في التفكير و وضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها وفي نهاية هذه المرحلة تبدأ بتصميم الآلات الكبيرة والمتخصصة والبحث عن قوى عاملة مدربة.

[1] رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر ، .الطبعة الأولى ، مصر، المكتبة العصرية بالمنصورة، 2007 ص48 .

[2] علي عباس ، إدارة الأعمال الدولية ، الأردن ، دار الحامد ،2007 ص165-168.

ثانيا: مرحلة النمو والتصدير:

في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة ويقبل الناس على شرائها في السوق المحلي وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك السلعة بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة ، حيث تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج مبتدئة بالأسواق المجاورة ، كما يزيد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية في حين تعمل الشركة بكل خبرتها على الاستفادة من الفرصة فتواصل الإنتاج وتواصل تحسين السلعة وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة السلعة فتشتري الشركة الآلات الحديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة بهدف مضاعفة كميات الإنتاج للاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي وفي نهاية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية الموجهة نحو المستهلكين وتجار الجملة و التجزئة، مركزة في حملتها على جودة السلعة وفوائدها.

ثالثا: مرحلة نضوج السلعة:

في هذه المرحلة يفترض أن يكون المنتج قد شق الطريق في السوق المحلي والأجنبي بنجاح وأصبح المستهلك نتيجة تجربته الناجحة مع المنتج يكرر شراؤه له وفي هذه المرحلة كذلك يكون الشغل الشاغل للمدير هو تذكير المستهلك بالمنتج واستمرار مستوى جودته والتأكد من أن ثقة المستهلك بالمنتج لا زالت بدون تغيير سلبي لا في السوق المحلي أو الأجنبي وفي إطار التخطيط للمرحلة المقبلة تعمل الشركة على تعزيز مكانتها في السوق المحلي والخارجي والمحافظة على أرباحها ومبيعاتها ، حيث تبدأ بتطوير إستراتيجيتها الترويجية عن طريق نقل مراكز الإنتاج والتوزيع إلى أماكن قريبة من الأسواق الخارجية فالسوق المحلي مشبع ، أما في السوق الخارجي فقد تفاجأ الشركة بان وضعها فيه أصبح مهددا إما بسبب دخول منافسين جدد أو بسبب أن الدولة المستوردة بدأت تفرض قيودا حماية مثل الرسوم والجمارك والضرائب... الخ.

من هنا تقوم الشركة بتأسيس وبناء وحدات إنتاجية (فروع) في الأسواق الخارجية التي يتزايد فيها الطلب على السلعة ومع مرور الزمن تتسرب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة من جانب الدولة والشركة المخترعة للسلعة حيث تصبح السلعة معروفة وشائعة ومألوفة ويصبح أمر تقليدها من جانب المنتجين في الدول الأجنبية واردا واحتمالات بيعها مقلدة بأسعار منافسة أمرا واردا وعندئذ تبدأ الدولة أو الشركة بفقدان ميزتها التنافسية تدريجيا حتى الوصول إلى مرحلة التدهور وانخفاض المبيعات عندئذ تقوم الشركة مرة أخرى بتغيير إستراتيجيتها الترويجية من التركيز على الجودة فقط، إلى التركيز على

السعر أولا ثم الجودة ويصبح السعر وسيلة ترويجية بعد أن تضطر الشركة إلى تخفيض الأسعار للتخلص من الفائض في كما تلجأ ضمن الإستراتيجية الجديدة إلى أساليب تنشيط المبيعات وغيرها من المخزون الإجراءات.(stock)

رابعا: مرحلة الانحدار والتدهور:

في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا استراتيجيا للشركة والعمل على تدعيم موقفها في السوق ، فعنصر تكلفة إنتاج السلعة أصبح للشركة مهما للغاية وبدأ المستهلكون يغيرون من ولاءاتهم للسعة بحثا عن السلعة جديدة مماثلة وتبدأ الشركة بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض ، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة وأحجامها وألوانها وعبواتها وأسعارها ... الخ ، بهدف البقاء في السوق لأطول فترة مقبلة، في الوقت ذاته تكون الشركة تعمل على اختراع سلعة جدية تغزو بها الأسواق وهو ما يطلق عليه" بالإستراتيجية الهجومية".

و من بين أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية ما يلي[1]:

1- صعوبة تطبيق مراحل دورة المنتج على جميع المنتجات وهذا نتيجة إما لصعوبة تقليد ابتكار المنتج من طرف الدول الأخرى- غير الدول صاحبة المنتج – أو إذا كان المنتج من المنتجات الفاخرة مثل سيارة **الرولز رويس.**

2-بالإضافة إلى ذلك فإن نظرية دور المنتج لم تفسر قيام شركات متعددة الجنسيات باختيار الاستثمار المباشر عند عقود التراخيص في الدول المضيفة ,حيث اكتفت النظرية بتفسير السلوك الاحتكاري التي تقوم به شركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة ,وهذا باستغلال الفروق التي تتمتع بها من حيث التكاليف، الإنتاج الأسعار أو استغلال. الامتيازات الممنوحة ,أو لتجنب القيود الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة على الاستيراد...الخ

الفرع الثالث:النظرية الانتقائية لجون دنينج في الإنتاج الدولي:Jaun.Dunning ج. دينينغ:

"لقد طور جون دينينغJ.Dunning المنهج الانتقائي وذلك من خلال تحقيق التكامل والترابط بين ثلاث مجالات في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتمثل في النظريات الثلاثة التالية:

[1]عبد السلام أبو قحف ,اقتصاديات الاستثمار الدولي ,المكتب العربي الحديث ,الإسكندرية ,الطبعة الثانية, 1992 ص85.

نظرية المنظمات الصناعية، نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية،ونظرية الموقع، فوفقا للنظرية الانتقائية فإن الشركة تقوم بالاستثمار في الخارج لاعتبارات راجعة إلى الشركة ذاتها، واعتبارات الموقع في الدولة المضيفة، التي تجعل من المفيد قيام الشركة بالاستثمار في دولة دون أخرى، وامتلاك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل، في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة، وأن للشركة الأفضلية في الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج، على الاستخدامات البديلة لهذه المزايا كالتصدير أو التراخيص، وأن تتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل انخفاض الأجور، اتساع السوق، توافر المواد الأولية"[1].

ويرى دينينغ أنه يوجد اتفاق على نطاق واسع، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما تتضافر ثلاثة عوامل اساسية هي: [2]

1- ملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة.

2- أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص.

3- أن تتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة،مثل :انخفاض الأجور واتساع السوق وتوافر المواد الأولية.

وأعتبر أيضا أنه إذا أمكن تدويل الميزات الراجعة للملكية، فإن الشركة ستفضل كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير على منح التراخيص.

"ووفقا للنظرية الانتقائية ، فان العوامل التي تؤثر على موقع الاستثمار يمكن تلخيصها في عوامل الجذب و عوامل الدفع .فعوامل الدفع هي العوامل التي تجعل من سوق الدولة الأم سوقا أقل جاذبية، حيث أن القيود على التوسع و زيادة الضرائب ماهي إلا أمثلة على عوامل الدفع في الدولة الأم، حيث أنها تدفع الشركة للبحث عن سوق آخر غير الدولة الأم ، أما عوامل الجذب فهي تلك العوامل التي تجعل من السوق الأجنبي سوقا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، كما صنفها دنينج إلى عوامل ترجع إلى التقارب الثقافي كتشابه أساليب حياة الأفراد في بعض الدول و حجم السوق، تحركات المنافسين و التقارب

---

[1] رفيق نزاري-الاستثمار الاجنبي المباشر-دراسة حالة تونس الجزائر المغرب-. **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية – فرع : اقتصاد دولي.*جامعة الحاج لخضر باتنة*2008.ص68.**

3 عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ،مصر، الدار الجامعية ، 2003 ، ص، 49 - 50.

الجغرافي بين الدولة الأم و الدولة المضيفة ، حيث أن العديد من الشركات الدولية تتجه إلى التوسع خارجيا نحو الأسواق الأقرب جغرافيا للدولة الأم و ذلك رغبة في تخفيض تكاليف النقل و الشحن و الاتصال الخارجي."[1]

بالرغم من محاولة هذه النظرية، أن تكون أهم النظريات القادرة على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لاعتمادها على عوامل متعددة لكن رغم ذلك أشار العديد من الاقتصاديين إلى مسائل لم تتمكن النظرية من حلها كما أكد على ذلك Baclіبكلي عام 1982 ، أن النظرية لم تحاول شرح العلاقة بين العناصر الثلاثة خاصة علاقة التأثير والتأثر فيما بينها، بل عالجتها وبشكل منفرد، فميزة الملكية عديمة القيمة لأن فكرة التدويل كافية لشرح الظاهرة وبدون مزايا راجعة لقدرات الشركة التكنولوجية والإدارية لا يمكن للشركة تدويل إنتاجها، وكما أكد كوجيما عام 1987 ، أن النظرية ركزت على المسائل الكلية وبالتالي فهي قللت من فاعلية صنع القرار[2].

الفرع الرابع: نظرية الميزة النسبية للمدرسة اليابانية:[3]

يرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى الاقتصاديين كوجيما وأوزاوا حيث حاولا تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة استنادا إلى تجربة الشركات اليابانية، المتمتعة بخصائص تسييرية، تنظيمية، تكنولوجية، تختلف على نظيرتها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وطوروا نموذجا يمزج بين الأدوات الكلية المتمثلة في السياسات التجارية والصناعية للحكومة والأدوات الجزئية كالأصول المعنوية للشركة والتميز التكنولوجي وذلك لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة .واعتمادا على الدروس المستفادة من التجربة اليابانية منذ سنة 1945 ، تؤكد تلك المدرسة على أن السوق وحده غير قادرعلى تفسير الاستثمار الاجنبي المباشر مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتزايدة، فالمدرسة اليابانية توحي بالتدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية، فنظرية كوجيما تدمج النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر .كما برهن على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة، أما الاستثمارات اليابانية فهي تشجع على خلق قاعدة تجارية، فالشركات اليابانية طورت

[1] - [2] رضا عبد السلام ،مرجع سابق،ص56.

[3] كريمة قويدري-. **الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر– مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص :مالية دوليةجامعة ابي بكر بلقايد 2010.ص68.**

من مهاراتها المتخصصة استجابة لبيئة معينة في الدول المضيفة وأن معظم تلك الاستثمارات تتم من قبل مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتتركز في البلدان الآسيوية.

هناك من الاقتصاديين الذين اعتبروا أن تحليل المدرسة اليابانية غير كاف لتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، لكونه يعتبر نموذجا كلاسيكيا غير قادر على تقييم آثار أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الرفاهية كما أكده جون دنينغ عام 1988 والذي انتقد كوجيما في كون الاستثمارات اليابانية لم تتركز فقط في الدول الآسيوية بل تعدت إلى دول أمريكا وأوروبا وحتى إفريقيا وأن كبرى الشركات اليابانية تستثمر في البيئات العالمية الأكثر ملائمة للإنتاج والتسويق.

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر:

يمثل المناخ الاستثماري أو ما يعرف بمحددات الاستثمار الاجنبي مجموعة من الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية السائدة في الدول و المؤثرة بطريق مباشر و غير مباشر على القرار الاستثماري , و على ذلك فإن الناخ الإستثماري يمكن أن ينقسم إلى إقتصادي و مناخ إجتماعي ومناخ سياسي .[1]و فيما يلي سوف نتطرق لأهمها :

المطلب الأول: المحددات الإقتصادية :

تمثل المحددات الإقتصادية الدور الأساسي في توجيه هذه الإستثمارات و استفادة الدول منها من غيرها و من هذه المحددات ما يلي :

الفرع الأول :درجة الإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي :

"و يقصد بها مدى إنفتاح الاقتصاد المضيف على الخارج وحجم تعامله معه.و هناك عدة مؤشرات لهذا الإنفتاح:

أولا–نسبة المستوردات من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا–حاصل جمع المستوردات مع الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .

ثالثا–حاصل الصادرات كنسبة من الناج المحلي الإجمالي."[2]

حيث تميل الاستثمارات الاجنبية الى التوجه الى الاقتصاديات المفتوحة أو بعيدا عن الاقتصاديات المغلقة ,ونحو البلدان التي تتبع وسائل جذب و تشجيع الاستثمارات الاجنبية.

"و يرى باحثون اخرون الى حركتي الصادرات و الاستثمارات الاجنبية كحركتين مكملتين لبعضهما أكثر منهما بديلتين.و ذلك من خلال قيام البلدان بتصدير المصنعة و النصف مصنعة بواسطة شركاتها المتواجدة في الخارج وبعد ان تقوم هذه الشركات بمعالجة ما يلزم من تلك المنتجات قبل طرحها في السوق. "[3]

و بالتالي فإن وجود درجة عالية من الانغلاق سوف يؤدي الى الحد من وجود الاستثمارات الاجنبية المباشرة و ليس استقطابها و تشجيعها.

---

[1] سعيد النجار "نحو استراتيجية قومية للاصلاح الاقتصادي" دار الشرق,القاهرة,1991.ص55.

[2] محمد عبد العزيز عبد الله عبد,الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي,دار النفائس للنشر و التوزيع ,الطبعة الأولى 2005,عمان,ص72.

[3] غراييةهشام و نضال عزام,محددات الطلب على الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد الاردنيمجلة ابحاث اليرموك,سلسلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ,مجلد 13وعدد1, 1997 ,ص40.

الفرع الثاني:سعر الصرف:

و هو السعر الذي يتم عنده مبادلة إحدى العملات بعملة أخرى في سوق الصرف .و يؤثر إرتفاعه و إنخفاضه تأثيرا مباشرا على التكلفة الحقيقية لعناصر الانتاج و العمالة و المواد و الاجور ...إلخ و و كذا يؤثر على سعر الفائدة وبالتالي تختلف التكاليف من دولة لأخرى مما يؤثر على القرار الإستثماري عن الإستثمار في دولة معينة و يتحول إلى دولة أخرى.

"و للتغيرات المفاجئة أو غير المتوقعة في أسعار الصرف بالزيادة أو بالنقصان تأثيرا على المستثمرين أنفسهم حيث يؤثر في قدرتهم على تقدير حجم ثرواتهم مما ينعكس و يؤثر على القرار الإستثماري."[1]

و كذلك سياسة سعر السرف المتبعة تؤثر على القرار الاستثماري فهناك من يفضل سعر الصرف المرن و هناك من يتجه نحو البلدان التي ترتكز في إقتصادها على سياسة سعر الصرف الثابت ....إلخ.

الفرع الثالث:حجم الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر حجم الناتج المحلي الإجمالي أحد المتغيرات المهمة و التي تؤثر في تحديد حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة ,و ذلك لأنه يرتبط مباشرة بحجم السوق للبلد المضيف و بالتالي يحقق مدى تحقيق المشروعات الكبيرة و المختلفة الواردة من الخارج.

"و هناك علاقة إيجابية تربط بين الناتج المحلي الإجمالي و الإستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى البلد المضيف ,و ذلك لإرتباط الناتج المحلي إيجابيا و حجم السوق المحلي و بالتالي توفير إقتصاديات الحجم ...فنمو مستوى الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة مستوى دخل الفرد مما يجعله يتطلع إلى أنماط إستهلاكية جديدة , و باتالي يصبح بحاجة إلى إستثمارات أولية لتغطية الطلبات المتزايدة في البلد المضيف." [2]

الفرع الرابع:القوة التنافسية للإقتصاد القومي :[3]

تمثل هذه التنافسية للإقتصاد القومي أحد أهم المحددات الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فكلما تحسن المركز التنافسي للإقتصاد القومي ,كان ذلك مدعاة للمزيد من من الإستثمارات الاجنبية و العكس صحيح , و يمكن تعريف القوة التنافسية من خلال عدد من المقاييس أهمها :

أولا–الرقم القياسي لأسعار الصادرات.

ثانيا– معدل نمو الصادرات.

[1] Kojima,kiyoshi, direct foreigninvestment, billing and sons ltd guild ferd,london1982,pp213-219.

[2] محمد عبد العزيز عبد الله عبد,الإستثمار الأجنبي المباشر,مرجع سبق ذكره ,ص66.

[3]عصام عمر مندورمحددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل المتغيرات الإقتصادية الدولية ,مرجع سبق ذكره ,ص 72.

الفرع الخامس:الإستقرار الإقتصادي:

الاستقرار الاقتصادي من اهم العومل التي تؤثر على جذب المستثمرين و تدفعهم الى القاء رواسي استثماراتهم في بلد معين ,حيث يعد هذا الاستقرار من أهم المؤثرات في القرار الإستثماري ,فتكون أولى الخطوات للمشروعات الأجنبية المباشرة هي التأكد من هذا المناخ الإستثماري و ذلك من حيث وجود قيوذ مراقبة العملة و سهولة أو صعوبة الإجراءات الحكومية و قوانين الإستيراد و التصدير و السماح للمستثمر الأجنبي بالتملك, و مدى الإنفتاح الإقتصادي ضمن الأطر الإقليمية و الدولية بالإضافة إلى إستقرار المؤشرات الكلية المختلفة كتلك المتعلقة بالميزان التجاري و الموازنة العامةو ميزان المدفوعات ...إلخ[1]

الفرع السادس: السياسات المختلفة لمعالجة الاستثمارات الاجنبية المباشرة:[2]

في سبيل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتنافس الدول المختلفة على منح التسهيلات المختلفة ,و على العكس فإن التعقيدات و القيود المختلفة قد تكون سببا في هروبه من دولة إلى أخرى ومن هذه السياسات :

اولا-الإعفاءات الضريبية .

ثانيا-القيود على التحويلات و الأرباح و الفوائد.

ثالثا- الإمتيازات المختلفة لتشجيع الإستثمار الخاص.

المطلب الثاني:المحددات السياسية :

هناك العديد من المؤثرات السياسية التي تؤثر على إتجاه الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي يجب أن تراعيها الدول المضيفة ومن أهم هذه المؤثرات أو المحددات ما يلي :

الفرع الأول:الإستقلال السياسي:[3]

و المقصود هنا بالإستقرار السياسي هو استقرار السياسة الاقتصادية و ما يعكسه على استقرار الاستثمارات الاجنبية الموجودة و احتمال نموها , و على العكس فإن عدم إستقرارها سوف ينعكس عليها سلبا , و يتم التعرف على هذا الإستقرار من عدمه من خلال :

[1] محمد عبد العزيز عبد الله عبد,الإستثمار الأجنبي المباشر,مرجع سبق ذكره ,ص78.
[2] عصام عمر مندورمحددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل المتغيرات الإقتصادية الدولية ,مرجع سبق ذكره ,ص 72.

[3] -2عصام عمر مندورمحددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل المتغيرات الإقتصادية الدولية ,مرجع سبق ذكره ,ص 74.
3 محمد عبد العزيز عبد الله عبد,الإستثمار الأجنبي المباشر,مرجع سبق ذكره ,ص70.

اولا-احتمالات الحروب.

ثانيا-النظام السياسي.

ثالثا-معدل التغير في الإدارة الإقتصادية و السياسية .

الفرع الثاني :التوجه السياسي و مدى استقراره:

و هو يعكس النهج السياسي المتبع او النظام الإقتصادي المتبنى فهنا يراعي المستثمر الأجنبي النظام السائد في البلد المضيف بما يتلائم مع مشروعه الإستثماري .

"فالإستثمار الأجنبي يميا إلى الإقتصاديات المفتوحة التي لا تفرض القيود و العراقيل أمام حركته على عكس ما في الدول الإشتراكية ,لذا فإن إتجاه الدولة السياسي سوف يكون له تاثيره الموجب أو السالب على حركة هذه الإستثمارات."[1]

الفرع الثالث :الاستقرار السياسي :

لشرح هذا المؤثر يمكن الإستعانة بالمثال الأتي:[2]

فكرت شركة "كارناسيون" في إقامة مصنع لها لتعليب الألبان في أحد الدول الإسلامية , و أوضحت نتيجة الدراسة التي قامت بها الشركة إحتمال حدوث تغير نظام الحكم , و بعد فترة قصيرة حدثت إضطرابات سياسية نجم عمها تغيير نظام الحكم فيها .مما أدى إلى عدول الشركة عن قرارها بالإستثمار.

و من مظاهر عدم الإستقرار السياسي التغيير المستمر في الحكومات حتى و إن كان بشكل ديمقراطي , و الإضطرابات الداخلية المسلحة و التي يعتبرها المستثمرون على أنها مقدمة للتغير السياسي.

الفرع الرابع:محاولات التأميم و مدى التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي:[3]

إن التدخل الحكومي يتسم دائما بعدم الكفاءة و سوء إستخدام الموارد الإقتصادية نظرا للتحيز في إستخدامها , مما يثير المخاوف للإستثمارات الأجنبية , كما أن محاولات التأميم أو المصادرة التي تمت أو إحتمالات قيامها سوف يكون لها تأثيرا يلبيا على فرص نجاح هذا الإستثمار و معدلات زيادته و تطوره.

[3] عصام عمر مندورمحددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل المتغيرات الإقتصادية الدولية ,مرجع سبق ذكره ,ص 74.

خاتمة الفصل :

يتجلى لنا من دراستنا لهذا الفصل الأول أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تنامت بشكل كبير باعتباره مصدرا هاما من مصادر التمويل الدولي خاصة بالنسبة للبلدان الناميةو يعتبر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، و تعطي صاحبها حق التملك و الإدارة للمشروع الاستثماري ، في ظل الحركية الاقتصادية التي ساهمت في عولمة الاستثمار والتجارة، وهذا الذي جعل الكثير من الاقتصاديين وصناع القرار يهتمون بتفسير هذه الظاهرةفي مختلف دراساتهم و ابحاثهم و كتاباتهم ، موضحين مزاياه وعيوبه ومحاولين تحديد ووضع إطار وتصور خاص بالاستثمار الأجنبي المباشر، توازيا مع التحولات العالمية في كل النواحي، وزيادة الطلب خاصة من الدول النامية لتمويل اقتصادياتها في ظل الإصلاحات التي قامت بها وتخفيف عبء المديونية التي تعاني منها، ومحاولة تصحيح الاختلالات الكلية، وهو الأمر الذي جعلها تقدم حوافز وامتيازات لمحاولة جذب المزيد من تلك التدفقات و إعادة النظر في مناخها الاستثماري الذي له دور كبير في جذب هذه الاستثمارات.

الفصل الثاني

يزخر الأدب الاقتصادي في العقدين الأخيرين بالكثير من الدراسات و الأبحاث الاقتصادية التي تهتم بموضوع الاستثمار الأجنبي عموما و الأجنبي المباشر منه خصوصا و حضي هذا الأخير باهتمام الاقتصاديين منذ القديم، الذين تراوحت آراؤهم بشأنه بين التباين تارة و التكامل تارة أخرى .و أنتج تطور هذه الآراء و الأفكار ما يصطلح عليه الآن بنظريات الاستثمار الأجنبي المباشر. وكذا نظريات النمو الإقتصادي. حيث ارتأت الكثير من الدراسات الاقتصادية و الابحاث العلمية دراسة وتقدير العلاقات بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي و أيضا أثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى التشغيل الذي يعتبر من ركائز و دعائم التنمية المستديمة ,كما أن أولى محاولات فهم العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بدأ مع سلسلة أعمال هارود–دومار. و بالتالي لقد قسمنا فصلنا هذا الى ثلاث مباحث تطرقنا في الأول " الإطار النظري للنمو الإقتصادي" إلى مختلف المفاهيم و النظريات المفسرة للنمو الإقتصادي أما في المبحث الثاني " الإطار النظري للعمالة –البطالة–" تكلمنا فيه عن مختلف الجوانب المتعلقة بالبطالة كمشكلة إقتصادية مرورا بمختلف النظريات و المدارس الإقتصادية التي تطرقت لها .أما في المبحث الثالث و الأخير فلقد خصصناه للتطرق للمحة عن الأثار المحتملة للإستثمارات الأجنبية على النمو الإقتصادي و العمالة بصفة نظرية تحليلية لأهم النقاط المتعلقة بذلك الأثر.

المبحث الأول : الإطار النظري للنمو الإقتصادي:

لقد ارتأينا في هذا المبحث دراسة مجمل الجوانب النظرية للنمو الاقتصادي من مفهوم إلى عوامل وخصائص ومعوقات، وذلك من اجل تسهيل عملية فهم هذه المادة.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي:

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

هناك العديد من الاقتصادي (الباحثين) الذي عرفوا النمو الاقتصادي نذكر من بينهم ما يلي:

أ: تعريف : Jacques le caillanالنمو الاقتصادي "بمقدار التوسع أو الزيادة في الإنتاج المحلي في المدى الطويل[1].

وحسب هذا التعريف فالنمو هو نمو في حجم الإنتاج الكلي الخام والذي يشير إلى حجم السلع والخدمات التي تم الحصول عليها خلال فترة زمنية محددة.

ب- حسب تعريف" :Joseph shumputer فإن النمو يشير إلى النمو الاقتصادي والذي يمكن الاستدلال عليه في مستوى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي من خلال الدورة الاقتصادية للموارد المتاحة[2].

ج- أما الاقتصادي "S.kuznets" في كتابه "النمو والهيكل الاقتصادي" يعرف النمو الاقتصادي كما يلي: "النمو الاقتصادي هو أساس ظاهرة الكمية[3]."

د- معنى النمو الاقتصادي: ربما يمكن أن يوصف بالتوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية.

1 Jaques lecaillan :1972 « la croissance économique » édition cukaz paris p10.

2 جهينة سلطان العيسي و آخرون "علم الاجتماع والتنمية" الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع- الطبعة1999، ص37-38

3 Régis Bénichi, marc nouschi, la croissance aux sixième siècle, 2eme édition, paris édition marketing 1990, p 44.

ويعني النمو الاقتصادي أيضا حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن. ومتوسط الدخل الفردي ممثل بالعلاقة الرياضية التالية :

متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي / عدد السكان

وما يجب التأكيد عليه أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس في شكله النقدي. فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها. أما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي مقسما على المستوى العام للأسعار، أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة. ويلاحظ مما سبق أن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم.

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي [1]:

يمكن تصنيف النمو إلى:

أولا– النمو الاقتصادي الموسع (Croissance Extensive):يتمثل هذا النمو في كون النمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان أي أن الدخل الفردي ساكن.

ثانيا– النمو الاقتصادي المكثف (croissance intensive): يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع، وعليه المرور من النمو السريع إلى النمو المكثف تمثل نقطة الانقلاب أين المجتمع يتحول تماما والظروف الاجتماعية تتحسن.

الفرع الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي:

يتم بقياس نمو الناتج الوطني و نمو الدخل الفردي :

[1] Jacques Braseul, introduction a l'économie du développement, paris Armand colion, edition1993, p13.

أولا:الناتج الوطني: هو مقياس لحصيلة النشاط الانتاجي ، و حساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه تسمية " معدل النمو " ، و يمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد ما ، و تقديمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة و معرفة معدل النمو، وما يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية، و بالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس ؛ و لذا تستخدم غالبا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان ، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها.

ثانيا:متوسط الدخل الفردي: يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما و صدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم ، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة احصائيات السكان و الأفراد.

هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي ، وهما:

1**–طريقة معدل النمو البسيط:** يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.

2**–طريقة معدل النمو المركزي:** يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا.

ثالثا: مقارنة القوة الشرائية[1] :

لقد اعتمد صندوق النقد الدولي مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها والذي يعني حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى ، وقد كانت المنظمات الدولية تقوم بترتيب الدول حسب درجة التقدم وفقا لمقياس الناتج الوطني مقوما بالدولار الأمريكي، حيث أن تلك الطريقة تربط قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار ، ورغم ذلك فالمؤسسات الدولية لم تقم بالأخذ بهذه الطريقة لأنها تبرز التقدم الذي أحرزته بعض الدول التي تبنت الاقتصاد المخطط في السبعينات وفي الآونة الأخيرة قام صندوق النقد الدولي بتبني هذه الفكرة.

[1] محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر احمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية .الاقتصادية** ،مصر، مكتبة الإشعاع الفنية ،.1999 ص125.

الفرع الرابع: أهم استراتيجيات النمو الاقتصادي[1]

أولا–استراتيجية النمو المتوازن: أساس هذه النظرية يرجع إلى العديد من الاقتصاديين الذين يعارضون فكرة أن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن سلسلة من الدفعات المتقطعة حيث يوصي هؤلاء بضرورة قيام بدفعة قوية وذلك بتنفيذ حجم ضخم في الاستثمارات حتى يمكن التغلب على الركود الاقتصادي.

حيث صاغ الأستاذ "**نيركسه**" جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمها "**روز نتشين رودان**" في صيغة حديثة متكاملة أخذت بتسمية "استراتيجية النمو المتوازن" حيث يركز **نيركسه** على الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي مؤكدا على أن كسر هذه الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسع حجم السوق والذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن مع التأكيد على ضرورة تحقيق قدرا من التوازن بين القطاع الصناعي والزراعي حتى لا يمثل تقدم أحدهما عقبة أمام تخلف الآخر بحيث لا يكون شرط نمو هذه الصناعات الاستهلاكية بمعدلات واحدة بل عكس ذلك لمعدلات مختلفة تتحدد بمرونة الطلب الداخلي للمستهلكين على السلع المنتجة.

وفي صدد توفير الموارد التمويلية لتنفيذ البرنامج الاستثماري الضخم في استراتيجية النمو المتوازن يدعو **نيركسه** إلى الاعتماد على الموارد المحلية في المحل الأولي ولذلك لعدم ثقته في الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية حيث تتحول شروط التبادل فيها لغير لصالح الدول النامية التي تصدر المواد الأولية.

أما فيما يخص الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية في تركيزها على دور رأس المال المتراكم الضخم الموجه لتحريك ودفع عجلة التنمية حيث يضيف **كيرنكروس** أن الدراسات الإحصائية قدرت مساهمة التركيز الرأسمالي بنسبة لا تزيد عن 25 % من معدلات النمو التي حققت وأما ثلاثة أرباع الباقية فترد إلى عوامل أخرى منها القطاعات التنظيمية والإدارية والإفادة من الابتكارات والأساليب الإنتاجية التي لا تتطلب إلا القليل من الاستثمارات.

ثانيا–استراتيجية النمو الغير متوازن: ارتبطت استراتيجية النمو غير متوازن بالاقتصادي" **هيرشمان**" وإن كان قد سبق "**بيروس Perrox** " في تقديمه صيغة للنمو الغير متوازن تحت اسم نقاط أو مراكز النمو، وتمثلت نظرية **بيروس** في أن على البلاد المتخلفة أن تبدأ بتركيز جهدها الإنمائي على مناطق تتميز

[1] زحاف يويف – تريفي نوال– حسين يوسف *أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي*حالة الجزائر*جامعة ابي بكر بلقايد *تلمسان* دفعة 2010. ص43.

بتمتعها بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي وأن تنمية هذه المناطق سوف تجذب ورائها المناطق الأخرى ومع مرور الوقت تنتشر عجلة النمو إلى سائر المناطق في الاقتصاد القومي.

المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي:

الفرع الاول:التحليل الكنزي:

يمكن القول بأن التحليل في مجال النمو عند كينز لم يصل إلى حد وضع نموذج في هذا المجال، على غرار النماذج المعروفة والتي سوف يتم تناولها لاحقا[1]، إلا أن تحليله اهتم بدراسة التوازنات على المدى القصير من أجل وضع الخطوط العريضة للتنمية الاقتصادية، فقد اهتم التحليل الكنزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال، وقد رأى كينز أن العنصر الأساسي في النشاط الاقتصادي هو الاستثمار، الذي يعتبر المؤشر الأساسي في توسيع الطاقة الإنتاجية، والعامل الرئيسي في رفع معدلات النمو في الأجل الطويل[2]، حيث اعتبر أن الطلب الفعال يتكون من الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار، ويعتمد الدخل والتشغيل أساسا على مستوى الاستثمار والذي يتوقف على الكفاية الحدية برأس المال وسعر الفائدة، وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكنزي والتي تعطى بالصيغة التالية:

الزيادة في الاستثمار × التغير في الدخل = المضاعف

وبالتالي فإنه من أجل الزيادة في الدخل والتشغيل، لابد من ضخ دفعات أكبر من الاستثمارات وربط معدل النمو بالناتج الإجمالي، فيكون الطلب العامل الموجه لكل من الاستثمارات والتشغيل والإنتاج، وقد أدخل كينز متغيرات تتسم بالديناميكية مثل نموالسكان والتحول التكنولوجي. وبالتالي فإن التحليل الكنزي لم يحدد الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي، وهكذا ترك كينز موضوعات النمو والتنمية لاقتصاديي لمدرسةCambridge .

---

[1] عقيلة عز الدين محمد طه، **أثر الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا على التنمية الاقتصادية في مصر**، رسالة دكتوراه جامعة .القاهرة :كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1990 ، ص65.

[2] عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر، وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة .دكتوراه، فرع التخطيط جامعة الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004 ، ص20 .

الفرع الثاني: نموذج سولو– سوان Solow –Swan : [1]

طور هذا النموذج لمحاولة تفسير الشواهد التاريخية حول أنماط النمو في العالم و في الدول الصناعية المتقدمة، حيث أوضحت الشواهد التاريخية لسجل النمو في هذه الدول عدداً من الحقائق النمطية اشتملت على ما يلي:

–أن هناك تفاوت كبير في دخل الفرد بين أقطار العالم حيث يبلغ متوسط دخل الفرد في أفقر الدول الفقيرة حوالي0,05 متوسط دخل الفرد في أغنى الدول الغنية.

–أن معدلات النمو الاقتصادي تتفاوت تفاوتاً كبيراً فيما بين الدول.

–أن معدلات النمو الاقتصادي ليست بالضرورة ثابتة مع الزمن.

–أن المكانة النسبية للدولة في التوزيع العالمي للدخل يمكن أن تعدل ، بحيث يمكن أن يصبح الدولة غنية والعكس بالعكس.

كذلك أوضحت تجربة النمو في الولايات المتحدة الأمريكية ثبات معدل العائد الحقيقي على رأس المال ، وثبات أنصبة رأس المال و العمل في الناتج المحلي الإجمالي بمعنى انعدام الاتجاهات الزمنية ، و كذلك ثبات متوسط نعدل نمو دخل الفرد عند قيمة موجبة ، بمعنى استمرارية نمو دخل الفرد بطريقة منتظمة.

و يمكن كتابة هذا النموذج على شكل ثلاث معادلات على النحو التالي:

$$(1)\ Y = F(K, L)$$

تمثل هذه المعادلة دالة الإنتاج حيث يفترض أن هذه الدالة تتميز بخاصية العوائد الثابتة الحجم، بمعنى أن زيادة مدخلات الإنتاج بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الناتج بنفس النسبة ، كذلك يفترض أن تستوفي دالة الإنتاج

شرط الإنتاجية الحدية الموجبة لعوامل الانتاج، وقانون تناقص الغلة ، بمعنى أن تتناقص الإنتاجية الحدية مع ازدياد استخدام عامل الإنتاج . على هذا الأساس يمكن كتابة الناتج الفرد على النحو التالي:

$(2)\ y = f(k)$ حيث أن k هو رصيد رأس المال للفرد.

[1] صدر الدين صواليلي ، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة مقدمة .لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006 ، ص78.

و تعبر المعادلة الثانية للنموذج عن شرط التوازن في سوق السلع الذي يتطلب أن يتساوى إجمالي الاستثمار (الإضافة إلى رصيد رأس المال زائد مخصصات اهتلاك رأس المال) مع الادخار الذي يفترض أن يكون نسبة محددة من إجمالي الإنتاج.

$$\mathbf{k' = sY - dk}$$

حيث k' هو الميل الحدي (المتوسط) للادخار . s هو التغير في رصيد رأس المال ، وهو يساوي صافي الاستثمار .

d هو معدل اهتلاك رأس المال .

و يلاحظ أنه يمكن كتابة شرط التوازن في سوق السلع بدلالة الكميات للفرد و ذلك بملاحظة أن التغير مع الزمن لنسبة رأس المال العامل:

$$(\mathbf{K = (k / L)})$$

يمكن كتابته على النحو التالي:

$$\mathbf{k' = (G(k) - G(L))}$$

مع ملاحظة أن نمو العمال $G(L)$ ، قد أفترض ثابتاً عندn ، و بتعويض معدل نمو السكان ومعادلة صافي الاستثمار نحصل على:

$$\boldsymbol{k' - n - d)\ k = (s\frac{y}{k}}$$

نلاحظ أنه يمكن التعبير عن $\frac{Y}{K}$ بدلالة الفرد على أنها

$$\frac{y}{k}$$

و بتعويضها في المعادلة أعلاه نحصل على المعادلة الأساسية لنموذج سولو سوان:

$$\mathbf{k'} = \left(\boldsymbol{s}\frac{\mathbf{y}}{\mathbf{k}} - \boldsymbol{n} - \boldsymbol{d}\right)\boldsymbol{k} = \boldsymbol{sy} - (\boldsymbol{n} + \boldsymbol{d})$$

أو $\boldsymbol{K' = s\,f(K) - (n + d)k}$

حيث تم تعويض دالة الانتاج للفرد.

تقول المعادلة الأساسية للنمو في نموذج سولو سوان أن نسبة رأس المال للفرد تتغير مع الزمن نتيجة لثلاث عوامل:

-الاستثمار للفرد و الذي تؤدي الزيادة فيه إلى ارتفاع نسبة رأس المال للفرد .

-معدل اهتلاك راس المال للفرد dk، و الذي تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال العامل.

-معدل انخفاض رأس المال للفرد نتيجة للنمو السكاني nk، و الذي تؤدي الزيادة فيه الى انخفاض نسبة رأس المال للفرد.

عادة ما يتم تحليل النمو الاقتصادي بالتركيز على المد الطويل عندما يتمكن الاقتصاد من تحقيق حالة مستقرة باضطراد تنمو فيها أهم العوامل بمعدل ثابت ، و من المعادلة الأساسية يمكن ملاحظة خاصية الحالة المستقرة للاقتصاد عندما يكون التغير في نسبة رأس المال للعامل مساوياً للصفر ، ويمكن توضيح أحد أهم نتائج هذا النموذج بملاحظة أنه إذا كان البلد يتمتع بمستوى من نسبة رأس المال للعامل أقل من مستوى الحالة المستقرة

فإن الاقتصاد سوف ينمو ، بمعنى زيادة رأس المال للعامل ، حتى يصل إلى مستوى الحالة المستقرة ، و كلما كان البلد بعيداً عن الحالة المستقرة كلما كان نموه اكبر ، و عند مستوى الحالة المستقرة يبقى دخل الفرد ثابت.

αو لتوضيح هذه النتيجة نأخذ دالة الإنتاج من الشكل كوب – دوكلاس حيث α هي نصيب رأس المال في الناتج. في هذه الحالة فإن المعادلة الأساسية لنموذج سولو سوان تأخذ الشكل التالي :

$$\mathbf{k' = s}k^{\alpha} \mathbf{- (n + d)\, k}$$

و في المدى الزمني الطويل عند مستوى الحالة المستقرة: $k^*=0$ مما يعني أنه يمكننا الحصول على قيمة رأس المال العامل عند الحالة المستقرة يساوي :

$$\mathbf{k} * = \left[\frac{\mathbf{s}}{\mathbf{n + d}}\right] \frac{\mathbf{1}}{\boldsymbol{\alpha}}$$

و بتعويض هذه القيمة في دالة الانتاج نتحصل على دخل الفرد في المدى الزمني الطويل على النحو التالي: $\boldsymbol{y} * = [\boldsymbol{s}/(\boldsymbol{n} + \boldsymbol{d})]^{\boldsymbol{\alpha}/\mathbf{1}-\boldsymbol{\alpha}}$

وهي قيمة ثابتة بما أن كل المعطيات على يمين المعادلة ثابتة.

فسرت هذه القيمة التوازنية على أنها تحمل جواباً للسؤال حول لماذا يتم مشاهدة بعض البلدان و هي فقيرة ، بينما الأخرى غنية ، و ذلك بملاحظة أنه مع بقاء قيمة العوامل الأخرى على حالها ، كلما كانت معدلات الادخار مرتفعة ،كلما كان البلد غنياً نسبياً ؛ و مع بقاء قيمة العوامل الأخرى على حالها ، كلما كان معدل نمو السكان مرتفعاً كلما كان البلد فقيراً .

الفرع الثالث: نمـوذج هارود–دومار Harrod – Domar :

يعتبر هذا النموذج أشهر نماذج الكينزيين الجدد ، ويعتبر الادخار ورأس المال أساس عملية النمو الاقتصادي، ووفقه يجب على كل بلد ادخار نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي كحد أدنى سنويا لغرض استبدال رأس المال الثابت ، أي الاهتلاك السنوي لقيمة الموجودات (المعدات ، الأبنية ، الطرق ، والجسور ...) وذلك من أجل المحافظة على مستوى الناتج الوطني . ولأجل تحقيق زيادة صافية في الناتج القومي (من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي) لا بد من زيادة الاستثمارات الكلية بنسبة أعلى من النسبة المطلوبة لأغراض الاهتلاك. وتمثل هذه الاستثمارات الإضافية زيادة فيما يسمى رأس المال.ويعتبر الادخار أهم مصدر للاستثمارات وبالتالي فهو المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي.[1]

– تحليل النموذج:يقوم هارود بتصور معدل النمو من خلال 3 نقط:[2]

أولا– معدل النمو الفعلي:

يتمثل في النمو الفعلي لكل من الناتج أو الدخل الوطني والذي يتحدد عن طريق الادخار ومعامل متوسط راس المال.

وبافتراض ما يلي: y: الدخل الوطني

S: الادخار الإجمالي هو دالة خطية للدخل الوطني.S=sy

k: المعامل المتوسط لرأس المال k ثابت

$$k = K/y = AK/Ay$$

[1]موشيار معروف، قياس تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تونس و المغرب.ص382-381 .

[2] Gilbert Abraham-frois dynamique ecomonique,7, edition paris, edition dalloz, 1991 , p 182-185.

وبالأخذ بعين الاعتبار المساواة التالية: I=S و I=A K

تتحصل على:

$$I = \Delta K = \kappa \Delta y = sy = S$$

ومن العلاقة $k\Delta y = sy$ لدينا: $g = \frac{\Delta y}{y} = \frac{s}{\kappa}$

g: معدل النمو الفعلي

إذن معدل النمو يساوي نسبة كل من الادخار المتوسط على معامل راس المال.

ثانيا: معدل النمو المضمون:

وهو المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع نسار نحو التوازن بحيث أن المؤسسات تقوم بصفة مستمرة بتخصيص مبلغ من الاستثمارات والذي يتناسب مع نسبة الدخل الذي ادخرته.

بافتراض ما يلي: S: نسبة الادخار في حالة التشغيل الكامل.

C: المعامل الحدي لراس المال.

مع الأخذ بعين الاعتبار المساواة أو التوازن بين الاستثمار والادخار تتحصل على:

$$sy_0 = c(y_1 + y_0) \dots \dots \dots (1)$$

حيث: sy_0 : الادخار المحقق

$c(y_0 + y_1)$: الاستثمار المرغوب فيه والذي يعتبر نسبة ثابتة.

ومن العلاقة السابقة (1) نتحصل على: g_m معدل النمو المضمون.

$$g_m = \frac{(y_1 + y_0)}{y_0} = \frac{s}{c}$$

ومن هذه العلاقة يمكن تفسير معدل النمو المضمون بمعدل النمو المرغوب فيه والمستخدم الكامل مخزون رأس المال.

ثالثا: معدل النمو الطبيعي:

وهو عبارة عن أقصى معدل النمو يسمح به كل من التطورات الفنية حجم السكان، التراكم الرأسمالي ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ.

ومن الانتقادات الموجهة لنموذج هارود–دومار هو أن الفرضيات التي بني عليها التحليل المتمثلة في افتراض ثبات ميل الادخار والذي قد يكون صحيح على المدى القصير لكنه متغير على المدى

المتوسط والطويل وكذلك الحال بالنسبة لثبات العلاقة بين رأس المال والنتاج والذي يكون صحيح في المدى القصير وغير صحيح في المدى المتوسط والطويل

المطلب الثالث: نظرات النمو الحديثة(الداخلية):

الفرع الأول: نموذج بول رومار Paul Romer:[1]

تمكن رومر1986من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية ، وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن ، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية ، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية ، يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار ، بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية الثانية متمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر آنيا في كل الاقتصاد ، وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسI بالمؤشر AI هذا يعني أن التغير dAi/dt يمثل التعلم الكلي للاقتصاد ، والذي بدوره يتناسب مع التغير في Ki لمخزون رأس المال ، ومنه دالة الإنتاج هي :

$$Yi = F(ki , KLi)$$

بحيثF : تحقق الخصائص النيوكلاسيكية، متمثلة في الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص و وفرات الحجم ثابتة ، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر ، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية.

إذا كانت كل من L ;kثابتة, كل مؤسسة هي معرضة إلى مردودية متناقصة ل k كما هو ملاحظ في نموذج سولو ، بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة ل L ،فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة واحد في Ki وK , وبالتالي فن مصدر النمو الداخلي هو ثبات المردودية الاجتماعية لرأس المال ، وبتحديد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دوغلاص:

$$Yi = A . (Ki)\,\alpha\ . (KLi)1-\alpha$$

حيث : $0< \alpha < 1$

وبوضع $yi = y$ و ki/k الناتج: ثم بوضع فيما بعد $k=K/L , ki=Ki/Li , yi=Yi/Li$

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، .الأردن،2007 ص 78.

$$y/k = f(L) = A \,.\, L1- \alpha$$

يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالاشتقاق بالنسبة ل k i و بتثبيت Kو L وبتعويض ki = k نتحصل على:

ومنه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع L وهو غير مرتبط ب k وعليه فإن:

$$\Omega y/\ \Omega k=a.\ \alpha\ .\ L1- \alpha\ .$$

التعلم عن طريق التمرن وانتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية ، وهو أقل من الناتج المتوسط وهذا لكون $0< \alpha < 1$:

وبأخذ قيد الميزانية للعائلة التالي:

$$da/dt = w + ra - c - na$$

حيث: w تمثل الأجر و a تمثل الأصول للفرد, r تمثل مردودية الأصل.

وعليه فإن مشكل تعظيم دالة المنفعة U تحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي الناتج عن الحساب الهاميلتوني ، يعطى بالعلاقة التالية:

$$R=p-u''(c)\ .\ c/u'\ .\ (c)$$

باستخدام دالة المنفعة المسماة بمرونة الإحلال غير زمنية:

$$U\ (c) = c\ .\ (1/\ \theta\ )/\ (1/\ \theta\ )$$

حيث عندما ترتفع θ فإن العائلات تنحرف عن الاستهلاك النظامي في الزمن ، ومرونة الإحلال لدالة المنفعة معطاة ب ، وبالاستعانة بما سبق فإن دالة المنفعة تكتب كمايلي:

$$(\dot{c}/c) = (1/\ \theta\ )(r -\ \rho\ )$$

وبتعويض قيمة r المتمثلة في Ω - $A\ \alpha\ L1- \alpha$ تتحصل على معدل النمو للاقتصاد غيرالممركز:

$$gc = (1/\ \theta\ )(\ A\ \alpha\ L1- \alpha\ - \Omega - \ \rho\ )$$

وبالأخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط نتحصل على معدل النمو المحدد من طرف المخطط (التعظيم الاجتماعي):

$$gcp = (1/\theta)(AL1-\alpha-\Omega-\rho)$$

ومع العلم أن $\alpha < 1$ فهذا يعني أن $\alpha <$:ومع العلم أن $gc < gcp$

يمكن الحصول على الأعظمية الاجتماعية إذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدل α -1عن طريق ضريبة جزافية إذ دفع الحاصلين على رأس المال جزء قيمته α من تكلفته, المردودية الخاصة لرأس المال تساوي المردودية الاجتماعية.

الفرع الثاني: نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد:[1]

أولا:نمـوذج AK : من خصائص هذا النموذج هو عدم تناقص مردودية رأس المال **(K)** ويعطي النموذج العام لنموذج AK كما يلي: $AK\ Y$

بحيث: A: تمثل ثابت موجب لمستوى التكنولوجية

و الإنتاج الفردي يمثل عن طريق راس المال الفردي بـ: AKY والإنتاجية المتوسطة و الحديثة لرأس المال ثابتة ومساوية لـ: A و بتعويض $\frac{f(k)}{k} = A$

في المعادلة لنموذج سولو نتحصل على:$g_k = SA - (n + \lambda)$

ومادام $y = AK$ و $c = (1 - s)y$ فإن معدل نمو الإنتاج والاستهلاك الفردي هي مساوية لـ g_k.

و عليه فإن الاقتصاد ذو نموذج ذو تكنولوجية AK يمكن أن يكون لها معدل نمو فردي موجب مستقل عن التقدم التقني بالإضافة إلى أن معدل النمو مرتبط بمعدل الادخار ومعدل نمو السكان.

ثانيا: نموذج ذو أثر الخبرة وانتشار المعرفة:

[1] زحاف يويف – تريفي نوال- حسين يوسف ،مرجع سبق ذكره ص75.

تمكن رومر من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية، وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال التعلم عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية وهذا الأثر الايجابي للخبرة على الإنتاجية وعليه إذ اعتبرنا انه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة $\boldsymbol{i}$ بالمؤشر $\boldsymbol{Ai}$ وهذا يعني أن التغير $\frac{\boldsymbol{DAi}}{\boldsymbol{D_t}}$ يمثل التعلم الكلي للاقتصاد والذي بدوره يتناسب مع التغير في $\boldsymbol{Ki}$ المخزون رأس المال.

ومنه دالة الانتقال هي $\boldsymbol{Y_i = f(K_i, KL_i)}$ إذا كانت كل من K و Li ثابتة فإن كل مؤسسة معرضة إلى تناقص مردودية Ki وهو ما لوحظ في نموذج سولو وبتحديد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دوقلاص:

$$\boldsymbol{(KL_i)^{1-k} y_i = A.(K_i)^k}$$

حيث : $0 < \alpha < 1$

و بوضع i i $y =$ ثم يوضع بعدها $K = \frac{\hbar}{L}$ و $K_i = K$ و $y_i = y$

الناتج المتوسط هو: $\frac{Y}{\hbar} = \bar{f}(L) = A.L^{1-\alpha}$

ومنه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع L وهو غير مرتبط بـ $\hbar$ ، وعليه فإن التعلم عن طريق التمرن وانتشار المعرفة يغلب الميول نحو تناقص المردودية وهو اقل من الناتج المتوسط وهذا لكون $0 < \alpha < 1$

ومن هنا يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالاشتقاق بالنسبة لـ :$\hbar i$

بتثبيت k و L وبتعويض $\hbar \mathrm{i} = \hbar i$ نتحصل على i :

$$\boldsymbol{\frac{\varphi y}{\varphi y_i} = A.\alpha.L^{1-\alpha}}$$

الفرع الثالث: نموذج Pradeep Agrawal[1]:

لغرض دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي قامPradeep Agrawal

[1] رفيق نزاري-الاستثمار الاجنبي المباشر مرجع سبق ذكره.ص87.

عام 2000 باستعمال دالة الإنتاج، بإضافة المتغير الخاص بالاستثمار الأجنبي إلى العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي، وإضافة عامل الصادرات التي تتأثر بالتكنولوجيا التي تأتي من الخارج عن طريق الاستثمارات الأجنبية وقد انطلق من الشكل:

$$y = (L, Kd, Kf, X, T)$$

حيث ان:

y:الناتج المحلي الإجمالي .

L:عنصر العمل .

Kd : رأس المال المحلي .

K f : رأس المال الأجنبي .

X : الصادرات .

T :تحسين الإنتاجية عن طريق العامل التكنولوجي

وبإدخال اللوغاريتم على معادلة الإنتاج ثم اشتقاقها تصبح من الشكل(1)

$$G = a + bk\hat{}d + ck\hat{} f + dx\hat{} + eL\hat{} + u \ldots\ldots\ldots(1)$$

يشير الرمز ^ إلى معدل نمو كل عنصر.

u :يمثل المتغير العشوائي .

G : تمثل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي .

وقد تم حذف متغير العمل كعامل مفسر للنمو الاقتصادي بسبب أن الدراسة تمت على الدول التي لا تستعمل اليد العاملة بكثرة كدول جنوب شرق آسيا والذي أثبت الدراسات التطبيقية أن عامل العمل غير معنوي بالنسبة للنمو الاقتصادي، واعتبر أن معدل نمو كل من:

نسبة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر يقدر ب:(fdi/y)

نسبة الاستثمارات المحلية تحدد ب:(invnf/y)

وتصبح معادلة النمو الأساسية من الشكل:

$$G = a + b(invnf/y) + c\,(fdi/y) + dx\hat{} + u \ldots\ldots\ldots (2)$$

من خلال المعادلة رقم(2) ، نلاحظ أن المعامل c للمتغير **(fdi/y)** يجب أن يكون مساويا للمعاملb الخاص بالمتغير **(invnf/y)** إذا كانت الاستثمارات الأجنبية لها تأثير متكامل مع الاستثمارات الوطنية لزيادة معدل النمو الاقتصادي، وإذا كانت مساهمة التكنولوجيا ورأس المال البشري في القدرات التصديرية للاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تؤدي إلى زيادة ورفع معدلات النمو الاقتصادي فإن المعاملc يكون أكبر من المعاملb. ومن جهة أخرى c أقل من b فإن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر يكون إذا كانت سالبا على النمو الاقتصادي وبالتالي يؤدي إلى تثبيط معدله.

المبحث الثاني:الإطار النظري للعمالة "البطالة":

لقد أصبحت مشكلة البطالة هاجس العديد من الدول و التي تتزايد مع تزايد الكثافة السكانية، مما يؤدي حتما إلى زيادة في الطلب على الشغل، و لهذا تلجأ الدول إلى وضع سياسات فعالة لتجنب ارتفاع و تضاعف معدلات البطالة ,و بالتالي فقد خصصنا هذا المبحث الثاني للتطرق لأهم المفاهيم المتعلقة بالبطالة و التي تساعدنا في دراستنا .

المطلب الأول : ماهية البطالة:

الفرع الأول:مفهوم البطالة و قياسها:

هناك العديد من التعاريف للبطالة نوجزها فيما يلي :

أولا:"وفق تعريف منظمة العمل الدولية فإن العاطل عن العمل هو كل إنسان قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند الأجر السائد ولكن دون جدوى"، وتعتبر البطالة أخطر مرض اجتماعي يواجهه المجتمع لما يترتب عليه من آثار اجتماعية سيئة تتمثل في أمراض وشرور اجتماعية ومشاكل عائلية قد تؤدي إلى تفكك المجتمع الذي تنشر فيه وتستفحل ويؤدي إلى انقسام هذا المجتمع وتشوه القيم الأخلاقية والاجتماعية"[1]

ثانيا:"البطالة أو معدل البطالة هي نسبة عدد العمال العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة المدنية الكلية ,و التي تتضمن كلا من العاطلين و العاملين "كل أولئك الراغبين و القادرين على العمل المدفع الأجر".يعتبر الشخص القادر و الراغب بالعمل بمعدل الأجر السائد إلا أنه غير قادر على الحصول على العمل عاطلا عن العمل . و عمليا , قياس عدد العمال العاطلين عن العمل , و الذين يرغبون بعمل صعب جدا "[2].

ثالثا:[3]"لكن وبصفة عامة يمكن القول أن الاقتصاديين والخبراء يجمعون حسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية (**OIT**) على أن البطالين هم اللذين تتراوح أعمالرهم بين 16 و 59 سنة و الذين تتوفر فيهم معايير معينة تحتسب بموجبها معدلات البطالة إحصائيا، وهي المعايير التالية:

---

[1] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد226، الكويت،أكتوبر1997، ص 39.

[2] صلاح محمد عبد الحميد,أزمة البطالة دراسة مقارنة "مصر. السعودية.الكويت"هبة النيل العربية للنشر و التوزيع , الطبعة الأولى 2011.ص07.

[3] Bureau international du travail, la normalisation international du travail, (nouvelle série 53, ENEVE, 1953), pp48-49.

1– أن يكون الفرد بدون عمل.

2– أن يكون الفرد متاحا للقيام بالعمل.

3– كما ولابد أن يكون الفرد باحثا عن عمل من خلال اتخاذ خطوات محددة خلال الفترة المرجعية."

رابعا:"و تعرف البطالة أيضا على أنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة على العمل برغم رغبة و قدرة هذه القوة العاملة في العمل و الإنتاج ."[1]

الفرع الثاني قياس البطالة:

يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقيم فعالياتها ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها.

تقوم الدول خاصة المتقدمة بحساب معدلات البطالة بصفة دورية ومنتظمة كأن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وذلك بإتباع أسلوب العينات وليس الإحصاء العام، نظرًا لما يتطلبه ذلك من وقت طويل وتكاليف باهظة .يتم أخذ عينة ممثلة من الفئة النشطة من السكان ويقدر من خلالها عدد العاطلين عن العمل ثم يحدد معدل البطالة.

عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالية :

معدل البطالة= (عدد العاطلين عن العمل /الفئة النشطة) *100

تتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون، إذاً:

الفئة النشطة = العاملون +العاطلون.

يقصد بالعاملين كل من يشتغل عملاً -بدوام كامل أو جزئي وحتى إن كان يعمل ساعة أو ساعتين باليوم -مقابل أجر عند الغير أو في مؤسسة.

أما العاطلون فهم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم.

أما بالنسبة للأفراد الذين يستبعدون من الفئة النشطة هم:

[1] شعيب بونوة و زهرة بن يخلف.مدخل إلى التحليل الإقتصادي الكلي.ديوان المطبوعات الجامعية.2010.ص.128.

1-الأفراد دون سن معينة :وهم الأفراد الذين دون السن العمل القانوني وهو15-16 سنة فما دون ذلك , وهو الأمر الذي يختلف من دولة إلى أخرى.

2-الأفراد فوق سن معينة :هي سن التقاعد أو المعاش، وهو 65 سنة فما فوق.

3-الأفراد من فئات معينة:

-هي الفئات غير القادرة على العمل لأسباب مختلفة مثل المرضى والعجزة وطلبة المدارس؛

-الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل مثل ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه وذلك باختيارهم في ظل الأجورالسائدة.

-الأفراد الذين يتوقفون عن البحث عن العمل بسب حالة اليأس التي تصيبهم نتيجة عدم توفر فرص العمل المناسبة لهم.

الفرع الثاني :الآثار المترتبة عن ظاهرة البطالة:

إن البطالة شأنها شأن مختلف الظواهر الإقتصادية الأخرى التي تحاول مختلف الدول القضاء عليها بمختلف السياسات الإقتصادية , و هذا كله لما ينتج عنها من أثار و مخلفات عديدة ندكر منها الإجتماعية و الاقتصادية:

أولا:الآثار الاقتصادية[1]

يمكن حصر هذه الآثار الاقتصادية على العموم في النقاط التالية:

1-إن البطالة يتحقق معها ارتفاع عبء الإعالة بسب انخفاض المنتجين وارتفاع المستهلكين، من ضمنهم العاطلين عن العمل، وهو الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة ويؤدي إلى انخفاض الادخار والقدرة على الاستثمار وبالتالي، انخفاض القدرة الإنتاجية ومن ثم انخفاض الإنتاج والدخل القومي وانخفاض الاستخدام .يمتد أثر البطالة بامتداد فترتها والتي تكون، في الغالب، بطالة هيكلية، خاصة في الدول النامية؛

2-ان البطالة تثير العديد من المشكلات التي ترتبط بها وتنجم عنها، ومنها التأثير على الأجور ما يؤدي إلى انخفاضها، لأن البطالة تمثل عرض للعمل يفوق الطلب عليه، وبالتالي تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور

[1] فليح حسن خلف،مرجع سبق ذكره، ص .353.

3-هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهرة حينما تطول فترة بطالتهم فهذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم أو خبرتهم، فمن المعروف أن المهارةوالخبرة تحفظ بالاستخدام وتنمو مع الزمن بعد ذلك خصوصاً، كما يتعرض العامل لمواجهة وسائل تكنولوجية متاحة أحدث خلال عمله

4-تخلف البطالة أيضاً التراجع أو التآكل في قيمة رأس المال البشري، فمن المعروف أن الخبرات والمهارات العلمية المتراكمة التي يكتسبها الإنسان خلال العمل تعتبر في حد ذاتها أص ً لا قيمًا وذات قيمة إنتاجية عالية، إ ّ لا أن تعطل الإنسان وتوقفه عن العمل ولفترات طويلة، لا يؤدي إلى وقف عملية اكتساب هذه الخبرات وتراكمها فحسب، بل وإلى تآكلها وإصابتها بالاضمحلال وحتى لو عاد إلى العمل لاحقًا فإنه يصبح أقل إنتاجية وعطاء؛

5-الهدر في الموارد الإنتاجية :ويقصد بذلك أن البطالة تمثل موارد إنتاجية غير مستغلة استغلا ً لا كام ً لا وهذه الحالة متى ما حصلت لا يمكن تعويضها بإرجاع عجلة الزمن إلى الوراء ولذلك فهي تمثل خسارة مادية وهدر في الموارد الإنتاجية غير مستغلة؛

6-إن العمل يعتبر عنصرًا إنتاجيًا وبالتالي فإن تعطله يعني عدم إسهامه في العملية الإنتاجية ومن ثم تكون مقدرته على الإنفاق ضئيلة أو معدومة، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الوطني سينخفض مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي مما ينتج عنه انخفاض الإنتاج وزيادة تفاقم البطالة.

ثانيا:الآثار الاجتماعية والسياسية[1]

للبطالة أيضاً أثار اجتماعية وسياسية لا تقل سوءاً وخطورة عن الآثار الاقتصادية بل أن هذه الآثار، تنعكس بعد ذلك في شكل أثار اقتصادية خطيرة .من بين الآثار الاجتماعية والسياسية نذكر:

1-ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل، حيث أثبتت الدراسات الإحصائية أن للبطالة ارتباط وتأثير مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع، كما هو معروف أن الجرائم لها تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع إما بسبب معالجتها أو نتائجها، فعلاجها يتطلب رصد أو تخصيص موارد اقتصادية

[1] نزار سعد الدين عيسى وإبراهيم سليمان قطف مرجع سبق ذكره -ص249 .

أكبر للإنفاق على أجهزة الأمنية التي تقوم بمكافحة الجرائم ونتائجها تتضمن حدوث خسائر في الأرواح والأموال؛

2-لوحظ خاصة في فترات البطالة التي تستغرق مدة طويلة أن لها تأثير على ارتفاع تناول المخدرات والمسكرات والتدخين بين العاطلين عن العمل والتي تكون عبئاً على الموارد الاقتصادية من جهة وسببًا من أسباب ارتكاب الجرائم من قبل العاطلين لتمويل عاداتهم السيئة من جهة أخرى؛

3-ارتفاع في حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي وحالات الانتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية كتفكيك العائلي في المجتمع وتشرد الأطفال أو انحرافهم الأخلاقي؛

4-تأخير سن الزواج إلى ما بعد الثلاثين حيث لا يملك الشاب عوامل توفير السكن وغير ذلك وهو يترك أثار سيئة متنوعة ومتعددة على الإناث والذكور؛

5-اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها كذلك ،

6-ضعف درجة المشاركة السياسية؛

7-ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء واللامبالاة المدمرة اتجاه الوطن وأفراد المجتمع.

بما أن هذه التأثيرات في مجملها تمثل تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر وبما أن معدلات البطالة ترتفع عادة في فترات الركود أو الانكماش الاقتصادي، فيمكننا القول أن التكلفة الاجتماعية للانكماش الاقتصادي تتكون بشكل رئيسي من تكلفة التأثيرات السلبية الناجمة عن ارتفاع معدلات البطالة .ولهذا السبب تسعى الحكومات دائمًا لتقليص فترات الركود الاقتصادي لتخفيف من حدته أو السعي لتحقيق الاستخدام الكامل من خلال سياستها المالية والنقدية هذا بالإضافة إلى التأثيرات الإيجابية للاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية والمتمثلة بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق مستويات أعلى في مستوى معيشة المجتمعات.

لاشك أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى مناخ يتسم بالاستقرار الاجتماعي والسياسي ولذلك فإن الآثار الخطيرة للبطالة تؤدي أيضاً إلى عرقلة عملية نمو النشاط الإنتاجي في أي بلد من بلدان العالم.

الفرع الثالث:أنواع البطالة:

هناك العديد من أنواع البطالة نذكرها فيما يلي:

أولا:البطالة الاحتكاكية:

هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني. يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة. و هي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل و أصحاب الأعمال، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل. وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي آخر، أو عندما تقرر ربة البيت مثلا الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها و رعايتهم.[1]

و تعرف أيضا على أنها "البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة"[2]

يمكن أن نحدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة فيما يلي :[3]

1-الافتقار إلى المهارة و الخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح .

2-صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل و التخصص الدقيق[i].

3-التغير المستمر في بيئة الأعمال و المهن المختلفة، الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة و متجددة باستمرار.

ثانيا:البطالة الهيكلية:

يمكن تعريفها بحسب "صلاح محمد عبد الحميد" على أنها :[4]

"نوع من التعطل يصيب جانب من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تصيب الإقتصاد القومي .و تؤدي إلى حدوث نوع من عدم التوازن بين فرص العمل المتاحة و القدرات و المؤهلات البشرية الموجودة في سوق العمل ...و يعتبر هذا الوع من البطالة أخطر أنواعها حيث أن المتعطل يجد صعوبات في الحصول على فرص عمل جديدة".

و"تعرف أيضا على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف و التباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة و هيكل الطلب عليها"[1].

---

[1] بشير الدباغ و عبد الجبار الجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي،دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص 391 - 393..

[2] صلاح محمد عبد الحميد,أزمة البطالة دراسة مقارنة "مصر. السعودية.الكويت"مرجع سبق دكره ص 12.

[3] بشير الدباغ و عبد الجبار الجرمود-مرجع سبق ذكره393.

[4] صلاح محمد عبد الحميد,أزمة البطالة دراسة مقارنة "مصر. السعودية.الكويت"مرجع سبق دكره ص 12.

"و هناك عديد الاسباب لتفشيهاو ظهورها ومن اهمها إحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين و الشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة. قد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية بسبب إفرازات النظام العالمي الجديد و الذي تسارعت وترته عبر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي حولت صناعات كثيرة منها إلى الدول النامية بسبب ارتفاع معدل الربح في هذه الأخيرة . هذا الانتقال أفقد كثيرا من العمال الذين كانوا يشتغلون في هذه الدول مناصب عملهم وأحالهم إلى بطالة هيكلية طويلة المدى"[2].

و تعرف أيضا على أنها حالة تعطل في أجزاء من القوة العاملة بسبب تطورات تؤدي إلى إختلاف متطلبات هيكل الإقتصاد القومي عن طبيعة و نوع العمالة المتوفرة.[3]

ثالثا:البطالة الدورية أو الموسمية:

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال و عدم كفاية الطلب الكلي على العمل، كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية . يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة.

تعادل البطالة الموسمية الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين و عددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح و عليه فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل .

تعتبر البطالة الموسمية إجبارية على اعتبار أن العاطلون عن العمل في هذه الحالة هي على استعداد للعمل بالأجور السائدة إلا أنهم لم يجدوا عملا.

يتقلب مستوى التوظيف و الاستخدام مع تقلب الدورات التجارية أو الموسمية بين الانكماش و التوسع (يزيد التوظيف خلال فترة التوسع و ينخفض خلال فترة الكساد) و هذا هو المقصود بالبطالة الدورية.

رابعا:أنواع أخرى للبطالة:

هناك العديد من الأنواع الأخرى للبطالة تم تصنيفها من قبل الخبراء و الباحثن الإقتصاديين و أهمها:

1-البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية[1]

---

[1]-2 -بشير الدباغ و عبد الجبار الجرمود-مرجع سبق ذكره.ص.395.

[3] خالد واصف الوزاني.أحمد حسين الرغاعي"مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق"دار وائل للنشر.الأردن . الطبعة الثالثة.1999.ص268

[3] خالد واصف الوزاني,مرجعبق ذكره.ص267.

البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة ، أما البطالة الإجبارية فهي الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله أي دون إرادته مع أنه قادر وراغب في العمل عند مستوى أجر معين، و قد تكون البطالة الإجبارية هيكلية أو إحتكاكية.

2-البطالة المقنعة والبطالة السافرة[2]

تنشا البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني عمالة فائضة لا تنتج شيئا تقريبا حيث أنها إذا ما سحبت من أماكن عملها فان حجم الإنتاج لن ينخفض.

أما البطالة السافرة تعني وجود عدد من الأشخاص القادرين والراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكن دون أن يجدوه، فهم عاطلون تماما عن العمل وتكون البطالة السافرة إحتكاكية أو دورية .

3-البطالة الموسمية وبطالة الفقر[3]

تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعدادا كبيرة من العمال مثل الموسم السياحي وعند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي إحالة العاملين بهذه القطاعات ما يطلق عليه بالبطالة الموسمية، ويشبه هذا النوع البطالة الدورية والفرق الوحيد بينهما هو أن البطالة الموسمية تكون في فترة قصيرة المدى. أما بطالة الفقر هي تلك البطالة الناتجة عن خلل في التنمية وتسود هذه البطالة خاصة في الدول المنهكة اقتصاديا.

4-البطالة الطبيعية

تشتمل البطالة الطبيعية كلا من البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية وعند مستوى العمالة الكاملة، ويكون الطلب على العمل مساويا لعرضه، أي أن عدد الباحثين عن العمل مساو لعدد المهن الشاغرة أو

---

[1] نزار سعد الدين عيسى وإبراهيم سليمان قطف،مرجع سبق ذكره،ص249.

[2] حسام داود ومصطفى سلمان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص258 .

[3] خالد وصفي الوزني و أحمد حسين الرفاعي،(2002) ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة ص.270 .

المتوفرة، أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو إحتكاكية فيحتاجون لوقت حتى يتم إيجاد العمل المناسب.

وعليه فان مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون التشغيل الكامل، أما عندما يبتعد الاقتصاد الوطني عن التوظيف الكامل فان معدل البطالة السائد يكون أكبر أو أقل من معدل البطالة الطبيعي، أي أنه عندما تسود حالة الانتعاش الاقتصادي يكون معدل البطالة السائد أقل من معدل البطالة الطبيعي، أما في حالة الانكماش فان معدل البطالة السائد يكون أقل من معدل البطالة الطبيعي وبذلك تعم البطالة الدورية.

المطلب الثاني:التفسير الكلاسيكي و الكنزي للبطالة:[1]

الفرع الأول: التفسير الكلاسيكي:

لعل من أهم الأفكار التي سادت التاريخ الاقتصادي المعاصر تلك التي تقول بأن الاقتصاد إذا ترك حراً دون تدخل من الحكومة، من شأنه أن يسير بتلقائية ذاتية نحو التوازن عند مستوى الإنتاج الذي يحقق التشغيل الكامل، هذه الفكرة التي نادى بها وتبّناها الاقتصاديون الكلاسيك وكانت محور للنقد الذي جاء به " جون مينارد كينز" منذ النصف الثاني فيما بعد من القرن الماضي وصاغ منه نظرية مخالفة قوامها إمكانية التوازن عند مستويات مختلفة من البطالة الإجبارية.

من خلال الشكل السابق يمكن أن نبين كيف فسر الكلاسيك البطالة كما يلي:

إن المسافة تمثل عدد الأفراد القادرين عن العمل وغير راغبين فيه عند المستوى الأجر التوازني وهم بالتالي يمثلون بطالة اختيارية .وسببها يعود إلى طلب بعض العمال ، أجور أعلى بكثير من الإنتاجية الحدية.

في حالة حدوث اختلال في هذا التوازن فإن قوى الطلب وقوى العرض سوف تعيده إلى وضعه التوازني من جديدعند مستوى التشغيل الكامل، في ظل مرونة الأجور أين كل العمال الذين ، يرغبون في العمل يقبلون بالأجر الحقيقي التوازني.

فإذا ارتفع معدل الأجور بأعلى من مستوى الأجر التوازني يكون فائض في العرض بمقدار عندها سيلاحظ العمال بأنه من السهل على صاحب العمل أن يقوم بملء الوظائف الشاغرة ، لديه، كما أنهم

[1] سليم عقون-قياس أر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة –دراسة قياسية تحليلية-حالة الجزائر-مذكرة لنيل شهادة الماجستير-جامعة فرحات عباس سطيف 2009-2010.ص21و26.

سيجدون من جانبهم صعوبة الحصول على فرص العمل الأمر الذي يجعلهم يميلون إلى قبول أجور أدنى وهكذا تميل الأجور إلى الانخفاض.

بالمقابل إذا انخفض الأجر الحقيقي عن مستوى الأجر الحقيقي التوازني، سيكون فائض في الطلب الأمر الذي يدفع أصحاب العمل إلى التنافس فيما بينهم للحصول على العمال وبذلك يتجه . مستوى الأجر إلى الارتفاع ليصل في النهاية إلى مستوى الأجر التوازني $W/P*$.

إذًا كما نلاحظ -وفقاً للفكر الكلاسيكي -فإن مرونة الأجور تضمن دائما القضاء على البطالة .لهذا يرفض الكلاسيك والنيوكلاسيك فكرة وجود بطالة إجبارية في الاقتصاد لأنهم يفترضون سيادة حالة المنافسة الكاملة ومرونة الأجور التي تتحرك إلى الأعلى وللأسفل لضمان حالة التوازن عند مستوى التشغيل الكامل في سوق العمل واختفاء البطالة حالما تظهر، وإن وجدت بطالة فإنها إما أن تكون بطالة اختيارية أو بطالة احتكاكية تلك التي تتواجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى.

الفرع الثاني:التفسير الكينزى للبطالة:

لقد استطاع كينز وضع نظرية بديلة معارضة تمامًا للنظرية الكلاسيكية أوضح فيها كيف يتحدد مستوى التشغيل الكامل، كما شرح بوضوح لماذا قوى السوق لا تستطيع أن تؤكد لنا أن الطلب الفعال يتحدد تلقائيًا عند مستوى التشغيل الكامل.

أشار كينز أن مستوى التشغيل الكامل ما هو إلا أحد المستويات الممكنة، وأن هناك من المستويات ما يكون عند أقل من مستوى التشغيل الكامل، وكان مقتنعًا أنه من الضروري أن تأخذ الحكومة المسؤولية من خلال سياستها الاقتصادية للوصول بالاقتصاد إلى التشغيل الكامل، وذلك من خلال تغيير مستوى إنفاقها أو من خلال إحداث تغيرات في التشريعات الضريبية.

إذا كان الجمع بين البطالة، والتوازن، من منظور الكينزي، قد لاقى ويلاقي رواجاً كبيراً لدى جمع غفير من الاقتصاديين، فإن أفكار المدرسة الكلاسيكية، التي تنفي إمكانية التوازن مع وجود بطالة، قد حضيت هي الأخرى بشبه لإجماع لدى أجيال متعددة من الاقتصاديين إلى حين برز من الظروف الاقتصادية، وتغير من علاقات الإنتاج، ما اقتضى التحول عن هذه النظرية وانحسارها إلى عالم النسيان لفترة غير قليلة من الزمن.

المطلب الثالث:النظريات الحديثة المفسرة للبطالة:

إن قصور النظريتين الكلاسيكية أو الكينزية في تفسير معدلات البطالة المرتفعة التي انتشرت منذ بداية السبعينيات وظهرت بذلك نظريات حديثة تقوم بتفسير هذه الظاهرة، إذ تم إدخال فروض أكثر واقعية حتى تصير أكثر قدرة على تفسيرها .ولعل أهم هذه النظريات نذكر:

الفرع الاول:نظرية البحث عن العمل:

ترجع صياغتها إلى مجموعة من الاقتصاديين من أمثال:*Pevry, Hall, Gordon, Phelps*

استطاعت هذه النظرية في السبعينيات أن توفر إضاءة مهمة لمختلف مظاهر سوق العمل حيث تسعى إلى إدخال بعض الحقائق في النموذج النظري لسوق العمل كإسقاط فرضية أساسية من فرضيات النموذج الكلاسيكي لسوق العمل وهي المعرفة التامة بأحوال السوق وتوفر المعلومات الكافية المتعلقة بمناصب العمل والأجور، فهي تبين صعوبة توفير المعلومات، مما يدفع بالأفراد للسعي من أجل الحصول عليها ولو نسبياً، كذلك محاولة اكتشافهم للمؤسسات التي تعرض مناصب عمل مع تحديد مستوى الأجر الملائم لنوعية العمل المقترح وعليه يمكن حصر فرضيات هذه النظرية في النقاط التالية[1]:

-أن الباحث عن العمل على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة؛

-كلما كانت مدة البحث عن العمل طويلة، كلما كان الأجر المتوقع للحصول عليه عالياً؛

-الأفراد العاطلين هم أوفر حظاً في الحصول على المعلومات من خلال حركيتهم المستمرة.

واتصالاتهم الدائمة بأرباب العمل مقارنة بالأفراد العاملين، لتصبح البطالة من هذه النظرة استثماراً

-أن هناك حداً أدنى للأجور، لن يقبل الباحث عن العمل الحصول على أدنى منه، يسمى" بالأجر الاحتياطي "أو" أجر القبول"، بمعنى أن الفرد يقرر قبول منصب العمل والتخلي عن البحث عندما يكون الأجر أكبر أو يساوي الأجر الاحتياطي، لأنه كلما توفرت لديه معلومات إضافية حول سوق العمل ارتفعت حظوظه في انتزاع العمل الأفضل والفوز بالأجر المرتفع.

بالتالي، تخلص نظرية البحث عن العمل إلى أن البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة إرادية احتكاكية- أو مرغوبة تنتج عن سعي العمال للحصول على أجر أفضل وفرص عمل أكثر موائمة، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل بين الاستخدامات المختلفة،

طالما أنها تؤدي في النهاية إلى حصول كل فرد على أفضل فرصة عمل متاحة.

[1] مليكة يحيات،(2006) ، إشكالية البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005- أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائرص37.

لقد ساعدت نماذج البحث عن العمل في تفسير المشكل المتعلق بمدة البطالة، وينطبق هذا بصفة خاصة على الشباب الداخلين الجدد في سوق العمل، فنظراً لانعدام خبرتهم بأحوال السوق تزداد حركيتهم ودرجة دورانهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على المعلومات المطلوبة .وهكذا يتسم هؤلاء بقدر أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، مما يزيد من حده البطالة في أوساطهم أثناء تنقلاتهم.

على الرغم من العناصر الجديدة التي أدخلتها نظرية البحث عن العمل عند تحليلها للبطالة، إلاّ أنها محل انتقادات، نذكر أهمها:

*عدم تطابق هذه النظرية في تفسيرها للبطالة مع الواقع الاقتصادي لأنها تعزو سبب البطالة إلى رغبة الأفراد في البحث عن عمل أفضل كما ادعت؛

*أثبتت غالبية الدراسات التطبيقية التي أجريت في العديد من الدول المتقدمة أن فرصة حصول الأفراد عن عمل جديد ترتفع في حالة عملهم بالفعل وتنخفضبدرجة ملحوظة في حالة بقاءهم عاطلين؛

*من منطق البحث عن العمل، احتمال الخروج من البطالة يرتفع بارتفاع فترة البطالة، ولكن الواقع والدراسات التجريبية أثبتت العكس، فكلما ارتفعت مدة البطالة، قلت الحظوظ في الفوز بمنصب جديد؛

*عجزت هذه النظرية عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة واستمرارها على المدى الطويل.

الفرع الثاني:نظرية تجزئة سوق العمل:

أول من تناول فكرة ازدواجية سوق العمل هما الاقتصاديان *Doeringer*و*Piore* من خلال أعمالهما

لصادرة سنة 1971 والمرتبطة بأسواق العمل العالمية وتحليل القوى العاملة حيث أوضحت دراستهما الميدانية أن قوة العمل تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق، النوع، السن والمستوى التعليمي.

تهدف النظرية إلى البحث عن أسباب ارتفاع معدلات البطالة في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات ومن ثم تقديم العلل حول تزامن وجود معدلات بطالة مرتفعة في قطاعات معينة مع حدوث ندرة في

القوى العاملة في قطاعات أخرى .وتفترض النظرية وجود نوعين من الأسواق، يختلفان من حيث الخصائص والوظائف المرتبطة بكل منهما على النحو التالي:[1]

أولا: سوق أولي:

يتميز هذا السوق بالاستقرار الوظيفي، إذ يشمل مناصب عمل ذات أجور مرتفعة في ظل ظروف جيدة وآفاق مستقبلية مهيأة لامعة، وتستخدم في هذه السوق الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال وفئة عمالية ماهرة التي تحرص المؤسسة الاحتفاظ بها، كما تتمتع مثل هذه الأسواق بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها، ومن الطبيعي أن ينعكس هذا الاستقرار على اليد العاملة المشغلة فيها.

ثانيا:سوق ثانوي:

يمتلك الخصائص العكسية للسوق الأولى :أجور منخفضة، حركية عالية لليد العاملة، علاقات العمل فيه فردية تسودها أحكام تعسفية، مناصب عمل محدودة الآفاق مع تعرض أغلب العمال إلى البطالة، إذ تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل، والتي تتأثر بسهولة بالتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي، ونتيجة لذلك تحتاج هذه السوق فئات من العمل لا تتمتع بنفس الحقوق والضمانات السائدة في السوق الأولي.

إن الفئة الأكثر عرضة للبطالة هي تلك التي تنتمي إلى السوق الثانوي أين تخضع تقلبات العمل فيه للظروف الاقتصادية حيث يسهل تشغيل العمال في أوقات الرواج، كما يسهل التخلص منهم في أوقات الكساد، وهو ما يعني أن المشتغلين يكونون أكثر عرضة للبطالة .هذا لا يعني أن البطالة لا تمس القطاع الأولي، بل يمكن أن يحدث ذلك في فترة الركود الاقتصادي المستمر وبنسب ضعيفة، فإذا مست البطالة عامل ينتمي إلى السوق الأولي ويرفض البحث عن العمل في السوق الثانوي، فإن مثل هذه البطالة تكون" إرادية "ولا تشكل خطراً عليه لأن احتمال بقاءه فيها ضعيف خصوصاً إذا دخل المنافسة عمالاً لديهم خصائص فردية غير مفضلة للإدماج السهل في سوق الشغل كتلك المتواجدة في السوق الثانوية.

بشكل عام، فإن المرور من السوق الثانوي إلى الأولي عملية صعبة، لأن العامل المنتمي إلى السوق الثانوي يتطلب منه قضاء فترة البطالة ليست بالقصيرة حتى يتم إدماجه في سوق العمل الأولي وهنا تكمن الخطورة.

الفرع الثالث:نظرية الأجر الكفأة:

1 .مليكة يحيات، مرجع سبق ذكره.ص42.

تعتمد على العلاقة التي يمكن أن تربط بين استقرار الأجور النقدية وإنتاجية العمال .فأصحاب العمل يعتقدون أنه من المفيد رفع الأجور عن مستواها التوازني في سوق العمل وذلك لتشجيع العمال وزيادة إنتاجيتهم، مع الإشارة أن هذه المبادرة يترتب عنها حدوث فائض في عرض العمل، أي ظهور بطالة.

حسب النظرية، يكون سلوك أرباب العمل والعمال في تناسق تام مع أهداف تعظيم المردودية بالنسبة لأصحاب الأعمال، وتعظيم المنفعة والإشباع بالنسبة للعمال حتى لو كانت الأجور مرتفعة وظهور بطالة[1]

يمكن حصر دوافع رفع الأجور من طرف أصحاب العمل في النقاط التالية :[2]

1-الرغبة في اجتذاب اليد العاملة ذات المهارات والكفاءات العالية لأنها أكثر إنتاجية، وهذا ما نلمسه في البلدان النامية.

2 -تحفيز العمال على التمسك بمناصب عملهم وبالتالي التقليل من سرعة دوران قوة عملهم، من خلال رفع تكلفة ترك العمل، لأنه كلما زاد الأجر كلما شجع العامل على التمسك بمنصبه ضف إلى ذلك أن المؤسسة التي تدفع أجوراً أعلى تسعى من وراء ذلك التقليص من وتيرة الانصراف الإرادي للعمال، كذلك الاقتصاد في المال والوقت حتى لا تزيد من تكلفة تكوين وتوظيف عمال جدد خلفاً للفئة العمالية الأولى.

3 -زيادة إنتاجية عنصر العمل، إذ يعتقد أرباب العمل أن العمال سيبذلون جهوداً كبيرة في حالة حصولهم على أجور أعلى، فيحدث تقليل لضياع الوقت وترك العمل مع تحسين مستويات العمال وإخلاصهم.

لقد استطاعت نظرية الأجور الكفأة تفسير بعض جوانب سلوكات أسواق العمل في الاقتصاد الجزئي خصوصاً تلك المتعلقة بحركية العمال وسعيهم إلى الوظائف التي تدفع أجوراً مرتفعة وهذه الظاهرة منتشرة كثيراً، لكن المؤسسات الاقتصادية لا توظف سوى العدد القليل منهم مع الاحتفاظ بالأجر المرتفع وذلك حتى تتمكن من اختيار العناصر الكفأة منهم بدلا من تخفيض الأجر في حالة وجود عرض زائد

[1] Tremblay. R, (1992), " Macroéconomique modernes: théories et réalité", Edition Etudes vivantes, Québec, p 286.

[2] سليم عقون-قياس أر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة –دراسة قياسية تحليلية-حالة الجزائر-مذكرة لنيل شهادة الماجستير-جامعة فرحات عباس سطيف 2009-2010.ص30.

من العمال .كما تتنبأ النظرية أن العمال الأقل إنتاجية والأقل مهارة- هؤلاء تكون تكلفة أجرهم لكل وحدة من الإنتاج عالية -معرضون لبطالة حادة إذا ما قورنوا بالعمال ذوي المؤهلات العالية.

لقد استطاع نموذج الكينزيين الجدد إعطاء التفسيرات المتعلقة بجمود الأجور والأسعار باستخدام نظرية الأجور الكفأة التي توضح لماذا تقاوم المؤسسات تخفيض معدلات الأجور التي تدفعها للعمال في أوقات انخفاض الطلب، ولماذا لا تقدم على توظيف العمال العاطلين الذين قد يقبلوا العمل عند أجور أقل.

الفرع الرابع:نظرية اختلال سوق العمل:[1]

ظهرت هذه النظرية على اليد الاقتصادي الفرنسي،*E. Malinvand* كمحاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينيات، ويرتكز تحليله للبطالة على سوقين اثنين هما: سوق السلع وسوق العمل.

تقوم هذه النظرية على فرض جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، ويرجع ذلك إلى عجزهما عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق توازن سوق العمل، ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة الاختلال تتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب، مما يقود إلى البطالة الإجبارية ويمكن أن ينطبق نفس التحليل على سوق السلع والخدمات، لا يكون عن طريق الأسعار والأجور بل عن طريق الكميات.

لا تقتصر النظرية على البحث عن أسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل فحسب، وإنما تسعى أيضا لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع .وبتفاعل هذين السوقين ينتج عنه نوعين من البطالة هما:

أولا:النوع الأول :ويتميز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه، ويترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل أو رجال الأعمال بتشغيل عمالة إضافية لوجود فائض في الإنتاج لا يمكن تصريفه وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي.

ثانيا:النوع الثاني :في هذه الحالة تقترن البطالة في سوق العمل بوجود نقص في العرض من السلع عن الطلب عليها، وتكون أسباب البطالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال، مما يدفع المستخدمين إلى عدم زيادة كل من عرض السلع ومستوى التشغيل بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات، وهو ما يتطابق مع التحليل الكلاسيكي.

[1] دانيال أرنولد ، "تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم"، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع والنشر، بيروت، - . الطبعة الأولى،1992، ص210 ص 207.

على الرغم من أهمية هذه النظرية في تحليل البطالة التي تتوقف على طبيعة الاختلال الذي تعاني منه الأسواق المختلفة، إلا أنها واجهت العديد من الانتقادات، أهمها:

1- أنها تفرض تجانس عنصر العمل؛

2-وجود سوق واحدة للسلع والذي يترتب عليه بطالة كينزية أو كلاسيكية؛

3-تهمل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وتغيرها عبر الفترات الزمنية، حيث تدرس هذه المتغيرات في الأسواق المختلفة داخل كل فترة زمنية؛

4-تعتبر أن هذه الإختلالات هي إختلالات وقتية.

نستخلص من كل ما سبق ذكره أن هناك تبيان وتعدد وجهات النظر المفسرة للبطالة، فهذه الظاهرة مازالت محل جدل بين النظريات المختلفة التي عجزت عن تفسير الواقع الذي تنتمي إليه والتي تشكلت في إطاره، ويرجع السبب ربما إلى الديناميكية المتسارعة في سوق العمل والتغيرات التي تحدث فيه باستمرار، هذا في الدول الرأسمالية المتقدمة، وبالتالي فإنها بالأحرى أن تعجز كذلك عن تحليل وتفسير البطالة في المجتمعات النامية.

المبحث الثالث:لمحة نظرية عن الأثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة و النمو الإقتصادي:

لقد خصصنا هذا المبحث من دراستنا لتبيان الاثار بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر على كل من العمالة و النمو الإقتصادي .حيث أننا سوف نتناول فيه مختلف ما تطرقت إليه الدراسات و الابحاث و الكتابات فيما بخص الأثار التي تنجم عن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول:الآثار المحتملة لتدفقات الإستثمار الاجنبي المباشر على العمالة:

الفرع الأول:أثرالاستثمار الاجنبي المباشر على مرونة سوق العمل :

يتعاظم احتمال نشوء أثار معتبرة ناجمة عن استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة إلى الاقتصاديات المضيفة على العديد من الأصعدة والجوانب، وواحد من أهم هذه الجوانب يتمثل في سوق العمل ،فمع مرور الوقت تتأثر في الغالب مرونة سوق العمل بالاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الاقتصاد المحلي نظرا لكونها محدد رئيسي في التأثير على توجيه القرار الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات وازدياد الطلب على العمالة ، وتؤدي التكنولوجيات الحديثة المستعملة والمزايا التنافسية التي تمتلكها هذه الشركات إلى رفع إنتاجية العمال في الاقتصاد المحلي، نتيجة لزيادة الطلب على العمالة الماهرة وتحسن مستويات الأجور مقارنة بالعمالة العادية و . على سبيل المثال ترتفع الأجور التي تمنحها الشركات البريطانية بنسبة تتراوح بين 4.3 %و 7 %مقارنة بما تمنحه الشركات المحلية في الاقتصاديات المضيفة بينما تزيد الإنتاجية بنسبة 20 %عن المستوى السائد في الشركات المحلية . ومن النقاط السلبية التي تسجل في خانة الشركات متعددة الجنسيات أنها تميل إلى توظيف العمال المحليين وتفضل الابتعاد عن تدريب وتكوين عمال جدد، بوذلك يصبح من غير المحتمل أن يخلق الاستثمار الأ جنبي المباشر حلولا طويلة المدى لبطالة العمالة غير المؤهلة [1].

إضافة إلى ما سبق يمكن أن تؤثر الشركات متعددة الجنسيات مباشرة على السياسات الحكومية من خلال إستعمال موقعها التفاوضي بصفتها شريك اجتماعي (أرباب العمل) للضغط من اجل تكييف السياسات حسب أولوياتها وأهدافها ، حيث تسعى الشركات متعددة الجنسيات بفعل نزعتها الربحية إلى تخفيض الضرائب أو حل القيود التشريعية البيئية المتشددة أو توفير مناخ توظيفي أكثر مرونة من جانب

[1] Mark Baimbridge, P. Whyman, **Labour Market Flexibility and Foreign Direct Investment**, employment relations, Department of Trade and Industry, United Kingdom, August 2006, pp: 15-16.

ظروف العمل الخاصة بالعمالة ا ،لمحلية ومن الأمثلة على ذلك فقد حاولت شركة تويوتا مساندة فكرة انضمام المملكة المتحدة إلى منطقة الأورو، بينما هددت في السويد مجموعة من الشركات الأجنبية الكبرى بالانسحاب من الاقتصاد السويدي في حالة رفضت الحكومة السويدية الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوربي وأبقت على نفس الأنظمة الضريبية . علاوة على ذلك يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تستعمل ورقة التهديد بالانسحاب خصوصا في حالة الاستثمارات ذات الملكية الكلية للطرف الأ جنبي كوسيلة ضغط خلال التفاوض مع الاتحادات العمالية أو النقابات وحتى الحكومة من اجل الحصول على المزيد من التسهيلات والتنازلات.[1]

الفرع الثاني: أثر الإستثمار الاجنبي المباشر على الموارد البشرية:

يتجلى الأ ثر الذي يفرزه الاستثمار الأ جنبي المباشر على رأس المال البشري بطريقة غير مباشرة حيث انه ينشأ إما نتيجة للتعلم والخبرة المكتسبة بفعل احتكاك العمالة المحلية بالشركات متعددة الجنسيات أو ، نتيجة للتشريعات التي تسنها حكومات الدول المضيفة كقيود على هذه الشركات حتى تضمن أقصى استفادة منها في مجال تأهيل رأس المال البشري المحلي ؛ وتتجاوز هذه الأثار مستوى العمال المتواجدين على مستوى الشركات متعددة الجنسيات لتشمل كذلك رأس المال البشري الذي تتوفر عليه الشركات المحلية من خلال انتقال العمالة المؤهلة إلى الشركات المحلية أو عن طريق الموردين المحليين الذين يتم تحسين مهاراتهم لزيادة جودة السلع الموردة إلى الشركات متعددة الجنسيات عن طريق المعايير التي تفرضها عليهم هذه الشركات.[2]

وبالنظر إلى جملة الإجراءات، التدابير، البرامج والسياسات التي تسهر حكومات الدول النامية على توفيرها من اجل خلق مناخ استثماري مستقطب للاستثمار الأ جنبي المباشر نجد أن من أهمها الاستثمار في التعليم، وذلك بهدف خلق مجتمع مثقف مستوعب للمستجدا ت في كل الميادين ومؤهل لعالم الشغل بكل مستوياته وهو ما من شانه تعظيم الحافز الجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا في حد ذاته تأثير ايجابي للاستثمار الأ جنبي المباشر.[3]

---

[1] -[2]. بيوض محمد أمين-**تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة :تونس، الجزائر، المغرب.مذكرة ماجستير–جامعةفرحات عباس–2011/06/22.–ص135–136.**

[3] OECD, **L'investissement direct étranger au service du développement,** Op. Cit, pp: 16-17.

وأشارت نظرية النمو الحديثة بأن الإنتاج لا يعتمد فقط على رأس المال المادي. إذ أصبح رأس المال البشري، أي زيادة المهارات الأساسية من خلال التعليم والتدريب يعتبر مساويا له بالأهمية، وكان الاقتصادي Lucas Robert قد طور نموذجا جديدا للنمو والذي يؤكد على زيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائد حديثة ثابتة عوضا عن تناقصها مما يسمح باستمرار النمو الاقتصاد .ي كما أشارت النظرية الحديثة على أن قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية يمكن أن يتحقق من خلال الاستثمار في الموارد البشرية، وذلك بإكسابهم المزيد من التكوين والخبرات والمهارات من خلال عملية التعليم بصفة أساسية أو خارج النظام التعليمي أيضا، وترى أنه يمكن التغلب على قانون تناقص الغلة الذي أوضحته النظرية الكلاسيكية الحديثة من خلال الاستثمار في كل من القوى العاملة ورأس المال بشكل متوازي، وتوفير عمالة ماهرة يكون لديها حد أدنى من التعليم بحيث تتوافق مع التغيرات التكنولوجية السريعة، وحسب Blomstromو Kokko فإن انتقال التكنولوجيا من الشركات متعددة الجنسيات إلى فروعها المتواجدة في الدول المضيفة لا تتمثل فقط في الآلات والمعدات الحديثة والمسيرين والتقنيين، لكن أيضا عن طريق التكوين الذي توفره لليد العاملة المحلية التي تعمل في تلك الفروع والتي تشمل كل المستويات من العامل البسيط إلى التقنيين والمسيرين .

ويؤكد الاقتصاديان أن الطلب على العمال المؤهلين من قبل الشركات متعددة الجنسيات يؤدي بالحكومات إلى الاستثمار في التعليم العالي، وهذا ما قامت به الحكومة الماليزية بالتعاون مع الشركات متعددة الجنسيات وذلك بإنشاء مراكز للتكوين :مثل Center Development Skills Penangوالذي عرف نجاحا كبيرا، ولبيان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تراكم رأس المال البشري قام Ramos بدراسة شملت 138 بلدا خلال الفترة) 1995-1965)حيث كان العامل التابع هو رأس المال البشري، أما المتغيرات المفسرة فكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الا ستثمار المحلي ونفقات التعليم، وكانت نتائج تلك الدراسة وجود علاقة إيجابية بين معدل النمو فليد العاملة والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن زيادة نسبة 1 %من الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة بنسبة 12.0 %من نمو رأس المال البشري، وهذا ما يدل على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية تراكم رأس المال البشري [1].

[1] Marouane Alaya, **Investissement Direct Étranger et Croissance Economique, une Estimation à partir d'un Modèle Structurel pour les Pays de Rive Sud de la Méditerrané**, LES Cahiers de L'IRD**,** Paris, AUF, Septembre 2006, P 6.

وفي دراسة أخرى على سوق العمل في كل من المكسيك وايرلندا أثبت أن التمركز الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المكسيك رافقه تمركز في رأس المال البشري في نفس الموقع أما في ايرلندا فإن تدفقات الا ستثمار الأجنبي المباشر كان في أماكن محدودة تبعه زيادة تسلسلية في معدلات نمو التعليم الثانوي.

الفرع الثالث:مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في التخفيض من البطالة:

من الدوافع المهمة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر التقليل من حدة البطالة، و هذا من خلال خلق فرص عمل إضافية في البلد المضيف للاستثمار. و هنا ينبغي طرح الأسئلة التالية:[1]

هل الاستثمار الأجنبي المباشر يخلق فرص عمل جديدة أم لا ؟

و إذا كانت الإجابة بنعم، هل هذه الفرص تشغل من طرف اليد العاملة المحلية ؟

ثم ما أهمية عدد الفرص التي يخلقها في تخفيض معدل البطالة ؟

للإجابة على السؤال الأول يجب معرفة طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث إقامته لمشاريع جديدة أم يقوم بشراء مشاريع و مؤسسات قائمة .

ففي الحالة الأولى ينبغي الانتباه إلى مجال نشاط هذا النوع من الاستثمار من جانب الاستخدام المكثف لليد العاملة أم الاستخدام المكثف للآلات التكنولوجية المتقدمة؛ لأن استخدام هذه الأخيرة كبديل عن اليد العاملة أو نظرا لكون طبيعة الاستثمار تستدعي ذلك لن يؤذي إلى خلق فرص عمل جديدة إلا في حدود ضيقة و بنوعية تكوين عال قد لا تتوفر في بعض الدول النامية و المتخلفة. أما إذا كان مجال نشاطه يستدعي الاستخدام المكثف لليد العاملة فننتقل إلى الإجابة عن السؤال الثاني من حيث تشغيل اليد العاملة المحلية أم جلب عمال أجانب بسبب عدم وفرتها محليا أو لأسباب أخرى قد تكون مستوى التأهيل و المردودية و الأجور...الخ.

و في الحالة الثانية – شراء مشاريع و مؤسسات قائمة – و التي تتم في إطار خوصصة المؤسسات العمومية المحلية التي تتميز عادة بوجود فائض في عدد عمالها. فلن يؤذي إلى توفير فرص عمل جديدة بل عادة ما يقلصها و يساهم في زيادة عدد البطالين و ليس تخفيض عددهم. لأن

[1] د.عبد الكريم بعداش-الإستثمار الأجنبي المباشر و أثاره على الإقتصاد الجزائري خلال 1996-2005-رسالة دكتوراة-جامعة الجزائر-سنة 2008.ص121.

المستثمر الأجنبي يحاول التخفيض من تكاليف الإنتاج باستبدال اليد العاملة بالآلات المتطورة الأمر الذي يؤدي إلى تسريح العمالة الفائضة أولا ثم المعوضة بالآلات لاحقا.

مما سبق نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تخفيض البطالة إذا دخل مقيما لمشاريع جديدة معتمدا على اليد العاملة و ليس على التكنولوجيا المتطورة و يستخدم عمال محليين و ليس غيرهم.

و عادة ما يقدم المستثمر الأجنبي لمستخدميه أجورا مرتفعة عن أجور مستخدمي المؤسسات المحلية، الشيء الذي يساهم في تحول العمال المهرة من هذه الأخيرة إلى المؤسسات الأجنبية. و بديهي أن هذا الأمر يؤثر سلبا على المستثمرين المحليين و يساهم في سوء توزيع الدخل. غير أن له أثر ايجابي على اليد العاملة ذات تكوين عال و التي تضطر في أغلب الحالات إلى الهجرة بحثا عن شروط وظروف عمل أحسن في الخارج أي ما يعرف بهجرة الأدمغة. فالاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في الحد من هذه الظاهرة من خلال توفيره لشروط و ظروف ملائمة لهذا النوع من العمالة –كالأجور المرتفعة و علاقات العمل المناسبة و توفير ظروف إثبات الذات و حوافز الابتكار...الخ-. لكن يعاب على بعض المستثمرين الأجانب الذين يميزون في أجور عمالهم لصالح الأجانب إذ "أشارت إحدى الدراسات التي أجريت في هذا الإطار على بنوك الاستثمار و الأعمال في مصر عام 1994، إلى أن أجر الموظف الأجنبي وصل إلى أكثر من ضعف أجر الموظف المصري في تلك البنوك، و حوالي ثلاثة أمثاله في البنوك المشتركة .

"أما بخصوص السؤال الثالث المتعلق بأهمية عدد الفرص التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدل البطالة، يمكن الإجابة عليه من خلال فرص العمل الجديدة الموفرة من قبل الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة له. غير أنه لم نتمكن من الحصول على الإحصائيات ذات الصلة بهذا الموضوع، و لذلك لا يمكننا الإجابة عن هذا السؤال. و مع ذلك نشير إلى "تضاعف مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ما بين 1992-1985 ثلاث مرات، إلا أن مناصب العمل التي وفرتها الشركات متعددة الجنسيات لم ترتفع في نفس الفترة إلا بـ 12%".[1]

[1] .قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 252-253.

المطلب الثاني:الاثار المحتملة للإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي:

الفرع الأول:طبيعة العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي:

وتناقش العديد من الدراسات كيفية تسخير تدفقات الاستثمار الأ جنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية ليساهم في نموها الاقتصادي. وعموما فان العلاقة بين الا ستثمار الأ جنبي المباشر والنمو الاقتصادي معقدة وذلك لعدة اعتبارات أهمها:

أولا :

من ناحية التراكم الرأسمالي في اقتصاد مضيف يتوقع تي أن عزز هذا التراكم بفضل الاستثمار الأ جنبي المباشر من خلال تشجيع اندماج المدخلات والتكنولوجيات في القطاع الإنتاجي للدولة المضيفة ،

ثانيا :

يحسن الا ستثمار الأ جنبي المباشر كفاءة الشركات المحلية للدولة المضيفة عن طريق الاتصال وآثار التقليد وتعرضهم لل منافسة الشديدة من قبل الشركات متعددة الجنسيات. وأخيرا يعتقد الا أن ستثمار الأ جنبي الم باشر وسيلة مضمونة للتغيير التكنولوجي وتنمية رأس المال البشري في الدول النامية. حيث يحدث التطور التكنولوجي من خلال عملية "التعميق الرأسمالي" على شكل مقدمة من التنويعات لتشكيلة جديدة من السلع الرأسمالية أساسها المعرفة ، كما يحدث أيضا عن طريق توجي ه العمل متزايد الإنتاجية وامتلاك المهارات المطورة من طرف الشركات متعددة الجنسيات .

ثالثا:

كما أشارت الدراسات والنظريات التي خاضت في الأسباب المؤدية إلى تحقيق النمو الاقتصادي، على الدور الرئيسي الذي تلعبه الاستثمارات الخاصة والحكومية بصفتها خالقة للدخل من خلال زيادة قيمة الإنتاج الكلي، في رفع معدلات النمو الاقتصادي على المديين القصير والطويل.

كما أن التدفق الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد يؤدي إلى إحداث نمو اقتصادي مرتفع و العكس صحيح، أي أن التدفق الضئيل لهذا الاستثمار يؤدي إلى نمو اقتصادي ضعيف .و قد تطرق الاقتصاديون قديما و حديثا إلى كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي للبلد المضيف له، لا يتسع المقام لعرض آرائهم هنا.

الفرع الثاني:الأدبيات الإقتصادية التي تناولت أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي:

و يضم الأدب الاقتصادي التجريبي العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الأ جنبي المباشر و النمو الاقتصادي . و يلاحظ أن هذه الدراسات توصلت إلى نتائج غير متماثلة, و سنكتفي هنا بالإشارة إلى نتائج البعض منها و التي تتناسب مع طبيعة البحث الحالي.[1]

أولا:

توصلت دراسة Firebaugh عام 1992، إلى أن كل زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1%ترتب عليها حدوث زيادة في النمو الاقتصادي بحوالي 0,08%، على حين آخر فإن زيادة الاستثمار المحلي بنسبة 1% ترتب عليها زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0,23.%.[2]

كذلك أوضحت دراسة Richardson عام 1997، أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له دور كبير في تحفيز النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا، من خلال دوره في زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له و دوره في زيادة صادرات تلك الدول.

كما توصل جمال محمود عطية عبيد في دراسته المشار إليها سابقا إلى وجود تأثير ايجابي لمعدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-1987، و بلغت مرونة الناتج المحلي بالنسبة لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 0,83.

ثانيا:

و ذات النتائج توصلت إليها دراسة منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية عام 1998، على مجموعة من الدول منها: الصين، و ماليزيا، و سنغافورة، و تايلاند، حيث أوضحت نتائج الدراسة أن للاستثمار

[1] مجدي الشوربجي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا، مجلة التسيير و المؤسسة، العدد 30. أفريل 2006 ، المعهد الوطني للانتاجية و التنمية الصناعية، بومرداس، الجزائر، ص136 .

[2] Firebaugh, G, Growth effect of foreign and domistic investment, American journal of sociology, Vol 98, N°1, The university of Chicago, (2) July. Pp 106-110.

الأجنبي المباشر أثر ايجابي على النمو الاقتصادي من خلال استقطاب رأس المال المادي و التكنولوجيا الحديثة المصاحبين له. إذ ترتب على التكنولوجيا زيادة تنافسية الشركات المحلية في الأسواق العالمية.[1]

و تشير دراسة أخرى إلى الدور المهم للاستثمارات الأجنبية المباشرة على نمو الاقتصاديات المضيفة ... و أن انفتاح هذه الاقتصاديات على الرأسمال الأجنبي في شكل استثمارات مباشرة يسمح للبلدان الفقيرة (ذات دخل حقيقي فردي ضعيف) باستدراك البلدان الغنية بسرعة.[2]

ثالثا:

أما بالنسبة لواكزيارك Wacziargفان نسبة الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الخام الفردي المقابلة لزيادة تقدر بـ 01 %في نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج الداخلي الخام تتراوح بين 3.0 %و 4.0. %.

[1]: OCDE, Recent Trends in foreign direct investment, Survey of OCDE work on international investment, 1998, Pp. 17-20 . نقلا عن قويدري محمد، مرجع سابق، ص 46.

[2] Hassane Rafik Bouklia et Najet Zatla, Investissements directs etrangers, croissance et convergence: une approche empirique, dans les cahiers du CREAD, N°46/47, 4Tri.1998 et 1Tri.1999, p 209.

خاتمة الفصل الثاني:

في هذا الفصل ركزنا على الآثار التي يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحدثها على اقتصاد البلد المضيف له و المخاطر التي قد يتعرض لها هذا الاستثمار سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو قانونية ...الخ ثم أهم السبل و الإجراءات المتاحة التي تمكن المستثمر الأجنبي من تجنب هذه المخاطر أو على الأقل التخفيف من آثارها السلبية.حيث اختلف الاقتصاديون في طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي و كذا طبيعة علاقته مع العمالة المحلية.

فهناك من يعتبر مستوى النمو الاقتصادي هو العنصر المحدد للاستثمار الأجنبي المباشر، بمعنى أن الاقتصاد الذي ينمو بنسب مرتفعة يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و الاقتصاد الذي ينمو بنسب منخفضة ينفر أو لا يجذب هذا النوع من الاستثمار.

أما بالنسبة لأثره على العمالة فهناك من يرى اثرا إيجابيا يتمثل في التكوين التي تتحصل عليه مختلف العمال عند احتكاكهم بالشركات الأجنبية , و هناك من يرى أنهم يتعلرضون في بعض الأيان للأستبعاد من طرف هذه الشركات.

الفصل الثالث

كما ذكرنا سابقا لقد تعددت الدراسات و اختلفت وجهات النظر الدارسة لأثر الاستثمار الاجنبي المباشر على مختلف المؤشرات الاقتصادية المختلفة و بالاخص على النمو الاقتصادي و العمالة اللذان يشكلان هاجس أغلبية الدول و بالأخص النامية منها ,لذلك ارتاينا أن نخصص هذا الفصل للدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من جهة و على العمالة من جهة أحرى و ذلك بتبني دراسة حالة الجزائر , حيث قسمنا هذا الفصل الثالث و الأخير إلى ثلاث مبحث الأول سوف نتطرق فيه للمحة عن واقع المتغيرات المدروسة في الجزائر و تبيان خصائص كل متغير عن جهة أما المبحث الثاني فارتأينا أن ندرس فيه الأدوات القياسية المتاحة و المستعملة في دراستنا دراسة نظرية للتعريف بها .أما المبحث الثالث و الاخير فسوف يكون مخصص للتطبيق العددي لحالة الجزائر مع استخلاص جميع النتائج المخرجة بعد تفسيرها اقتصاديا و استخلاص كذا مختلف التوصيات .

المبحث الأول:تحليل إحصائي لواقع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، النمو الإقتصادي و البطالة:

لقد إرتأينا أن نخصص هذا المبحث للتطرق لدراسة تحليلية لواقع مختلف المتغيرات المدروسة في الجزائر،حيث خصصنا المبحث الأول لتبيان واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،ثم تطرقنا في المطلب الثاني إلى واقع النمو الإقتصادي في الجزائر و ختمناه بمطلب شرحنا فيه أهم ما يتعلق بالتشغيل في الجزائر.

المطلب الأول:محددات و عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

الفرع الأول:محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

هناك العديد من العوامل التي تحدد انتقال رؤوس الأموال من بلد الى بلد معين حيث تتميز كل دولة بمزايا و محددات تجعلها هدف مختلف الشركات متعدد الجنسيات و فيما يلي سوف نتطرق لأهم هذه المحددات في الجزائر: [1]

أولا :المناخ الجغرافي و الطبيعي:

بحكم موقع الجزائر الاستراتيجي، فإنها تدخل ضمن قائمة الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر نظريا حيث أنها تتميز برقعة جغرافية ليست بالهينة، فهي تقع شمال المتوسط واو ر وبا وتتوسط بلدان المغرب العربي بالإضافة الى تنوع الأقاليم المناخية، القاري، الصحراوي، البحر المتوسط، ان التنوع الذي تزخر به الجزائر جغرافيا أثر ايجابا على توفير موارد طبيعية متعددة، ففي الصحراء، البترول و الغاز والفحم وفي الشمال، الحديد والنحاس تنوع المحاصيل الزراعية لذلك يجب على الدولة استقطاب استثمار الى أقصى الحدود للاستفادة من هذه المميزات.

ثانيا:المناخ الاقتصادي:

يمكن اجمال أهم العوامل المؤث رة في المناخ الاقتصادي ضمن الآتي :

-مقدار الم وارد الطبيعية المتاحة داخل البلد؛

-مقدار البنية التحتية و مدى صلاحيتها؛

-درجة المنافسة المتاحة داخل الدول و القدرة على مواجهة المنافسة الخارجية؛

1وصاف سعيدي، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز و العوائق ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 8 ، 2008 ص 14-15-16.

-مرونة السياسة المالية و النقدية، و ما تحتويه من تحفيزات؛

-درجة وضوح استقرار قوانين الاستثمار و مقدار القيود المفروضة على رأس المال المستثمر؛2

-مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر ومعدلات فائدة على التسهيلات الائتمانية و مدى كفاءة السوق المالي داخل الدولة؛

مدى استقرار السياسات السعرية ومعدلات التضخم؛

-درجة الحماية المتبعة داخل الدولة، من حيث ضمان حقوق المستثم رين في تحويل رأس المال و الأرباح؛

-دور الجمعيات والنقابات العمالية؛

-درجة الوعي الصحي ومقدار تأمينات الاجتماعية المتبعة؛

عرفت المؤشرات الاقتصادية تحسنا بعد فترة من التراجع حيث بدأت خدمة الدين الى الصادرات تنخفض منذ 1994 بحيث أصبحت 30% و عرف الدين العام تناقصا حيث وصل الى 5161 مليار دولار في 2006 فيما تحسن ميزان المدفوعات الخارجية بسبب ارتفاع أسعار البترول بما يقارب 20%و تباطأت واردات السلع اذ لم ترتفع الا بنسبة4.1%

ثالثا:المناخ السياسي و الأمني:

هناك مجموعة من العوامل تؤثر على ملائمة المناخ الاستثماري حيث عدم توافر الاستقرار السياسي والأمني يؤدي الى خفض معدلات الادخار وبالتالي خفض معدلات الاستثمار وبذلك يفقد المستثمر الثقة في استقرار الجهاز الحاكم، الأمر الذي يدفعه الى توطين أصوله الاستثمارية في المناطق الأكثر استقرارا و أمنا.

و يتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل نوجزها فيمايلي:

-النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطي أو دكتاتوري؛

-موقف الأحزاب السياسية اتجاه الاستثمار؛

-درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح بالاستثمار؛

-تمكنت الجزائر من ضبط الوضع الأمني بها بعد أن عرفت منزلق أمني خطير في التسعينات تميز هذا المنزلق بعدم

الاستقرار السياسي لكن عادة الأمور الى نصابها بفرض السيطرة على أمن الأشخاص و الممتلكات؛

الفرع الثاني: الصعوبات و العوائق التي يواجهها الاستثمار الاجنبي في الجزائر:

مثلها مثل سائر الدول تواجه الجزائر عدت عوائق و عراقيل , و تسعى للتخلص منها جاهدة بهدف استقطاب عدد كبير من المستثمرين الأجانب و لكن تبقى تلك العوائق تشكل هاجس العديد من الشركات متعددت الجنسيات . ومن أهم تلك العوائق ما يلي:

أولا :مشكلة التمويل:

تتمثل البنوك و المؤسسات المالية فيمايلي[1] :

-بنوك عمومية بما فيها الصندوق الوطني للادخار؛

-تعاضدية ماليةمعتمدة للقيام بالعمليات البنكية؛

-مؤسسات التأجير؛

-بنك التنمية في اطار اعادة الهيكلة؛

-شركة اعادة التمويل الرهني؛

-البنك الوطني الجزائري؛

و بالنظر الى حجم النشاط فإن البنوك العمومية لا تزال هي المهيمنة على السوق بالرغم من هذه التشكيلةفي المؤسسات المصرفية والمالية وما تقدمه من قروض لفائدة الاقتصاد الا أن صورة النظام البنكي لدى المستثمرين لازالت قائمة خاصة بعد تصفية بنكين خاصين في 2003 ثم ان امكانية الحصول على تمويل مصرفي سواء كان في صورة قروض استغلال او قروض استثمار، تعد مسألة غاية في الصعوبة والتعقيد هذا وتنصب أنشطة البنوك باتجاه مؤسسات كبرى حيث 29% من القروض تمنح للخاص و 71%تمنح للعام.

وفي مايلي يمكننا الاشا رة الى أهم القود التي تعيق تأهيل القطاع.

-غياب آليات بنكية لتغطية التذبذبات في معدلات الصرف ومعدلات الفائدة الأمر الذي من شأنه أن يزيد من مستوى أحجام المستثمرين على توطين مشاريعهم؛

-عدم فعالية ما هو متاح من صيغ تمويلية بديلة عن القروض البنكية؛

-رداءة السوق المالي بسبب ضعف أداء البورصة في الجزائر؛

[1] قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه دولة ، كلية العلوم الاقتصادية،تخصص تحليل اقتصادي جامعة الجزائر، 2005 - 2004 ، ص. 204 .

-بطئ اجراءات الأجور والأرباح في الخارج؛

ثانيا :مشكلة العقار الصناعي[1]:

يمثل العقار الصناعي هاجسا كبيرا أمام المستثمرين الوطنيين والأجانب ولطالما تعثرت مشروعات و فقر المستثمرين بهذا السبب ويتجلى العائق ضمن العناصر التالية :

-صعوبة الحصول على قطعة أرض مهيئة لمزاولة نشاط اقتصادي؛

-تعدد وتعقد الاجراءات الادارية والقضائية؛

-جمود سوق العقار؛

-الارتفاع الفاحش في أسعار الأراضي؛

-صعوبة شهادات الملكية والتي لم نجد لها أثر في قاموس الاستثمارات في بلادنا؛

ثالثا :تأرجح البيئة السياسية و الأمنية:

يلعب الإستقرار السياسي والأمني دور بالغ الأهمية للرفع من نسبة التدفقات الاستثمارية الأجنبية و كذا يشجع حتى المستثمر المحلي لإنشاء مشاريعه و بالتالي هو عنصر أساسي لإستقطاب الإستثمار ولقد عرفت الجزائر خلال السنوات الحرجة سياسيا و أمنيا،قلل من التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة مقارنة مع الدول الناميةأكثر استقرارا وأمنا ورغم انجلاء مرحلة التسعينات الا أن بعض المستثمرين الأجانب لا يزالوا متخوفين من البيئة السياسية والأمنية في الجزائر.

رابعا :مشكلات ذات طابع اداري و أمني و تنظيمي[2]:

و ينتج هذا الأمر اساسا من البيروقراطية والروتين الاداري وكذا انعدام أنظمة معلوماتية تلائم القيام بالعمل الاستثما ري مما يؤدي في النهاية الى انعدام وجود تنسيق بين الهيئات المشرفة على الاستثما ر ويمكن اجمال هذه العوائق فيمايلي:

-عدم وضوح بعض النصوص القانونية الأمر الذي يسمح للمعنيين بتطبيقها بطريقة انتقائية ومتباينةمن منطقة الى أخرى؛

-غياب هيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط؛

[1] زياد عربية علي، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للفساد في الدول النامية، مجلة الأمن و القانون، دبي، العدد الأول، 2002 ، ص4.

[2] خير قدور، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الاصلاح و الواقع ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم اقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر، 2002 ، ص.139 .

-تداخل صلاحيات بين الهيئات وعدم القدرة على تحديد المسؤوليات بدقة؛

-بطئ الإجراءات الإدارية .

خامسا :مشكلة الفساد و الاشكال الأخرى من السلوك النفسي[1]:

يعد الفساد ظاهرة عالمية و متداخلة الجوانب حيث غدت من أسباب انتشار الجريمة وتشويه سمعةأي بلد فضلا على كونها أداة لتقليص حجم وفعالية الاستثمار وبالتالي ابطال معدل التنمية وتتجلى ابرز مظاهر الفساد في:

-استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة بواسطة الاحتيال؛

-الاعتداء على المال العام، كسب قروض من البنوك العمومية؛

-الاستلاء على الممتلكات العامة عن طريق تزوير الأوراق الرسمية؛

-تسريب معلومات وبيانات رسمية لقاء الحصول على رشاوي

سادسا :مشكلة النظام القضائي[2]:

رغم المجهودات الكبيرة التي تبذل لترقية النظام القضائي وتأهيله الى متطلبات اقتصاد السوق الا أن هناك العديد من الثغرات التي تسيئ اليه:

-غياب المحاكم المتخصصة في القضايا ذات الطابع التجاري والاقتصادي؛

-عدم قدرة المحاكم على حماية حقوق الملكية الفكرية نظرا لقصور في التشريعات وندرة التخصص؛

المطلب الثاني:تطور قانون الاستثمار في الجزائر والتوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة:

الفرع الأول: تطور قانون الاستثمار في الجزائر:

عرفت الفترة السابقة لسنة 1990 صدور عديد قوانين أساسية مكرسة لتنظيم النشاط الاستثماري داخل الجزائر بشقيه الوطني و الأجنبي .و سنتناول نظرة المشرع الجزائري إلى الاستثمارات الأجنبية التي على أساسها نستنتج مدى رغبة السلطات العمومية الجزائرية في جلب هذه الاستثمارات و بالتالي العمل على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لها، أو عكس ذلك.

أولا :فترة الستينات:

عرفت هذه الفترة صدور قانونين والمتمثلين في القانون رقم 63-277 والقانون رقم 66-284:

[1] بلقاسمي هاجر-توهامي بايةأثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر 2000-2014-جامعة البويرة-مذكرة ماستر-دفعة 2015/2014-ص46.
[2] خير قدور ,مرجع سبق ذكره ص 140.

1-قانون الإستثمار رقم 63-277 الصادر بتاريخ 27 جويلية 1963:[1]

كان هذا القانون موجها إلى رؤوس الأموال الإنتاجية الأجنبية، حيث صرحت المادة 23 من هذا القانون بوضوح أن الاستثمار الأجنبي المعتمد يجب أن يدخل في إطار أهداف الدولة أي يجمع الشروط الضرورية لتحقيق اقتصاداشتراكي خاصة في قطاعات النشاطات التي تشكل أهمية رئيسية للاقتصاد الوطني.

كما منح هذا القانون بعض الضمانات للمستثمرين الأجانب تمثلت في:

-حرية الاستثمار للأشخاص المعنويين والطبيعيين الأجانب "المادة3"؛

-حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري المؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية؛

-المساواة أمام القانون، لاسيما المساواة الجبائية"المادة5"؛

رغم هذه الضمانات الممنوحة فقد قامت الجزائر في فترة 1964 - 1963 بعدة تأميمات كما بينت نيتها في عدم تطبيق قانون 1963 حيث لم تبادر بدراسة الملفات المودعة لديها.

2- قانون الاستثمارات رقم 66-284 الصادر في 15 سبتمبر 1966:

جاء هذا الامر للتغطية على فشل قانون رقم 63-277 لتجديد دور رؤوس الأموال في إطار التنمية الاقتصادية مكانة وأشكال والضمانات الخاصة به يختلف النص الثاني جذريا عن النص الأول، و تبنت الجزائر هذا القانون و الذي يختلف هذا القانون عن سابقه من حيث المبادئ التي جاء بها هذا الأخير والمتمثلةفي[2]:

– المبدأ الأول: إن الاستثمارات الخاصة لا تتجزأ بحرية في الجزائر ذلك بالتمييز بين القطاعات الحيوية الاقتصادية المقررة من طرف الدولة والقطاعات الأخرى، وتكون للدول الأولوية في الاستثمارات في القطاعات الحيوية(المادة2).

وبهذا أصبحت الدولة وهيئاتها تحتكر الاستثمار في هذه القطاعات، أما لرأس المال الوطني الأجنبي يمكن له أن يستثمر في قطاعات أخري وهذا بعد حصوله على اعتماد مسبق من قيل السلطات الإدارية.

---

[1] علیوش قریوع کمال،قانون الإستثمارات الخاص في الجزائر، ديوان المطبوعات، 1999 ،الجزائر،ص 11.

[2] بلعبيدي عايدة عبير- **بوخورس عبد الحميد * أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر* ملخص بحث مقترح للملتقى الدولي حول إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة المحور الثاني: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة- أفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من البطالة-جامعة المسيلة-ص8.**

ويمكن للدولة أن تكون لها مبادرة الاستثمار إما عن طريق الشركات المختلطة وإما عن طريق إجراء مناقصات لإحداث مؤسسات معينة (المادة5).

– المبدأ الثاني: يتعلق بمنح الضمانات والإمتيازات، تخص إمتيازات الإستثمار الأجنبي ويكون النظام الجاري للإمتيازات والضمانات نتيجة الاعتماد أو الترخيص.

أما في الميدان فقد تم تطبيقه على الإستثمارات الأجنبية والمتعلقة خاصة بالشركات المختلطة وذلك من سنة 1966 إلى 1982 حين قنن المشرع الجزائري الذي سارت عليه الشركات الجزائرية .

ثانيا :فترة الثمانيات:[1]

نظرا لفشل قانوني 1963 و 1966 جاء القانون رقم 11 - 82 المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالاستثماراتالاقتصادية الخاصة والذي يسمح للشريك الأجنبي بامتلاك 49% ، هذا القانون لم يكن ساري المفعول ذلك لأن الجزائر تبنت في تلك السنة قانونا يتعلق بتأسيس الشركات ذات الاقتصاد المختلط، وهي بهذا ترفض الاستثمار المباشر وتفضل الاستثمار عن طريق الشركات المختلطة.في 12 جويلية 1988 تم إصدار القانون رقم 25 - 88 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية والذي أدى إلى ظهور المؤسسات العمومية الاقتصادية، جاء هذا القانون في ظل اضطرابات سياسية عرقلت تنشيط الاستثمار.

ثالثا :الفترة التي امتدت من التسعينات إلى اليوم:

نظرا للظروف التي مرت بها الجزائر والتي أدت إلى تدني عائدات البترول وانخفاض الأسعار، وارتفاع خدمة الدين الخارجي والعجز الداخلي قامت الجزائر منذ 1990 بتعديلات مكثفة من أجل النهوض باقتصادها، هذه التعديلات شملت إصدار قوانين جديدة للاستثمار من بينها:

1–قانون النقد و القرض لسنة 1990:[2]

كان قانون النقد والقرض رقم 10 - 90 في مادته 183 والمؤرخ في 14 أفريل 1990 ينص على إمكانية غير المقيمين بالاستثمار في الجزائر في مختلف الفروع غير المخصصة للدولة، وهذه الاستثمارات تخضع للقوانين التي صادق عليها المجلس أخذا بعين الاعتبارما يلي:

[1] عليوش قريوع كمال، مرجع سبق ذكره، ص7.

[2] بلعوج بولعيد، المنظمة العالمية للتجارة و الاستثمارات، ملتقى ورقلة الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22-23 ،أفريل، جامعة ورقلة، 2003.ص75.

-توازن سوق الصرف؛

-تطوير الشغل؛

-تطوير القوة العاملة المحلية؛

-جلب التكنولوجيا؛

كما يحدد المرسوم التشريعي النظام الذي يطلق على الاستثمارات الوطنية الخاصة وعلى الاستثمارات الأجنبيةوالتي تنجز ضمن الأنشطة الخاصة بإنشاء السلع والخدمات إلى غير المخصصة صراحة بموجب نص تشريعي كما يجب أن تكون هذه الاستثمارات وقبل إنجازها مشروع تصريح لدى وكالة الترقية وتدعيم الاستثمارات؛1

2-قانون الاستثمار لسنة 1993:

يتمثل هذا القانون في المرسوم التشريعي رقم 12 - 93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر، والذي أصبح بموجبه مجال الاستثمار والامتيازات التي وفرها المشرع الجزائري في هذا الميدان أكثر وضوحا.

نص هذا القانون على مجموعة من المبادئ أهمها:

-لا يوجد أي تمييز بين الاستثمار العام والخاص، ولا بين المستثمر المقيم والمستثمر غير المقيم؛

-حرية إنجاز الاستثمارات إلى المستثمر الذي يتولى التصريح بها؛

-ضمان ثبات النظام الجبائي الذي يحمي المستثمر من كل التعديلات التي تؤدي إلى المساس بالامتيازات التي تم الحصول عليها في إطار هذا القانون، بالإضافة إلى هذه الامتيازات والضمانات وبموجب المادة 7 من هذا القانون تم إنشاء وكالة دعم وترقية الاستثمارات، كما يجب أن تكون هذه الاستثمارات وقبل إنجازها مشروع تصريح لدى وكالة الترقية وتدعيم الاستثمارات والتشريع الجديد يسمح بإمكانية التنازل أو نقل الملكية للاستثمار؛

3-قانون الاستثمار الجديد لسنة 2001 :[1]

أدخلت بعض التعديلات على قانون الاستثمار، وصدر أمر رقم 03 - 01 في 20 أوت 2001 ، يتعلق بتطوير الاستثمار ومناخه وآلية عمله وهذا بغرض الوصول إلى استحداث مجالات نشاطات

[1] بلعوج بولعيد؛ معوقات الاستثمار في الجزائر؛ مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 44 ، ص76 .

جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية أو إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه، و الجديد في هذا التشريع ما يلي:

-المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب؛

-إلغاء التمييز بين الاستثمار العام والخاص؛

-إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار وإصدار تراخيص، وقد فتحت فروعا لها في الداخل، وهي شخصية معنوية لها استقلالها المالي وتقوم بما يلي:

-تقدم كل الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار سواء للمقيمين أو غير المقيمين، وتبلغهم بقرار القبول أو رفض منح المزايا أو الحوافز المطلوبة في مدة أقصاها 30 يوما اعتبارا من تاريخ إيداع الطلب؛

ولقد تم تعديل و اتمام هذا الأمر بالأمر 08 - 06 المؤرخ في 2006 - 07 - 15 ، حيث نص هذا الأخير على ديمومة الضمانات التالية:

عدم المساس بالامتيازات المتحصل عليها؛

- تحويل رؤوس الأموال و المداخيل؛
- المساواة في التعامل مع كل المستثمرين؛
- امكانية الطعن الاداري؛
- امكانية اللجوء الدولي في حالة قيام نزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمرين غير المقيمين؛

و هكذا مع توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق أصبح الباب مفتوحا أمام المستثمرين الأجانب لتنفيذ مشاريعهم.

المرسوم التنفيذي رقم 02 - 285 بتاريخ 15 سبتمبر 2002 المحدد لطرق تنظيم وتسيير حساب المخصصات الخاصة رقم 302 - 107 والمسمى صندوق دعم الاستثمار؛

4-قانون النقد والقرض الجديد لسنة 2003:[1]

[1] حورية حمني،آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها -حالة الجزائر-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية-جامعة منتوري – قسنطينة-السنة الجامعية: 2005 – 2006.ص18.

لقد تمت مراجعة قانون النقد والقرض نظرا للأوضاع الاقتصادية والمالية الجديدة التي عرفتها الجزائر، والتي تميزت بما يلي :

-النمو السريع لعدد المتعاملين الاقتصاديين المحليين والأجانب؛

-تنوع المجال البنكي والمالي، وذلك من خلال ظهور عدة بنوك ومؤسسات مالية؛

-الارتفاع السريع للمديونية الخارجية، وضرورة تسييرها.

وتجدر الإشارة إلى أن أحكام الأمر(03-11 (الصادر في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، قد أدخلت تغييرات والتي تهدف إلى مايلي :

-توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض؛

-تعزيز دور اللجنة المصرفية، ودعم استقلاليتها؛

-إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية؛

-ضمان الأمن والاستقرار المالي؛ -التشديد في العقوبات المفروضة على المخالفين للقوانين والأنظمة التي تحكم النشاط المصرفي؛

-منع تمويل المؤسسات التي تعود ملكيتها لمالكي ومسيري البنوك؛

-إنشاء قواعد وميكانيزمات تسمح بالتسيير الفعال للمديونية العمومية لفائدة الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني:التوزيع القطاعي للإستثمارات الاجنبية و أهم الدول المستثمرة في الجزائر:

أولا:التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر:

تزخر الجزائر ببنية قاعدية هامة، و قدرات انتاجية كبيرة، هذا و قد عرف القطاع تطورات هامة منذ اعتماد القانون رقم 21 - 91الصادر في ديسمبر 1991 المتعلق بالمحروقات والذي يكرس انفتاح القطاع على الاستثمار الأجنبي هذه الخطوة الجديدة أعطت دفعة حقيقية للشراكة حيث تم التوقيع على ازيد من 60 عقد استكشاف منذ 1992 بين الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك وشركات أجنبية تعمل في نشاطات الاستكشاف والاستغلال على أساس تقاسم الانتاج حيث أن الشراكة لا تتوقف عند هذا الحد انما تمتد الى خلق شركات مختلطة في مجال الخدمات الصيانة، الهندسة كما تدعم هذا التحرير لقطاع المحروقات والذي تم توسيعه للأنشطة البترولية الأمامية منذ صدور القانون 07 - 05

حول المحروقات الصادر في 28 أفريل وهو القانون الذي انهى احتكار الدولة للقطاع وفي الجدول التالي سنحاول الاشارة الى أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر[1].

جدول رقم:01: التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر2002-2010.

النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة بالمليون دينار
الطاقة	23450	**57 بالمائة**	599.200
الخدمات	10363	**24 بالمائة**	167.118
البناء و الاشغال العمومية	6698	**14 بالمائة**	12.082
النقل	505	**1 بالمائة**	3.991
الصحة	737	**2 بالمائة**	6.192
السياحة	1124	**1 بالمائة**	13.587
----------	**--------**	**--------**	**--------**

المصدر :الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر

ثانيا: أهم الدول المستثمرة في الجزائر:

جدول رقم02: عدد المشاريع للمستثمرين الأجانب خلال الفترة2002-2010.

المنطقة	عدد المشاريع	المبالغ بالمليون دينار
أوروبا	**264**	**305.008**
منها الاتحاد الاوروبي	**220**	**264.602**
اسيا	**37**	**513.233**
الولايات المتحدة الامريكية	**12**	**59.559**
الدول العربية	**208**	**802.097**
افريقيا	**1**	**4.510**
استراليا	**1**	**2.510**
مشاريع متعددة الجنسيات	**1**	**2.974**

[1] كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، م ذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية، تلمسان، 2011 - 2010 ، ص74.

المصدر :الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

نلاحظ من خلال الجدول أن الد ول العربية تحتل المرتبة الأولى وذلك بمبلغ (802.097 مليون دج)اذ تعتبر مصر، المملكة العربية السعودية، الكويت، من أهم المستثمرين العرب في الجزائر .في حين تحتل الاستثمارات المتدفقة من آسيا المرتبة الثانية وذلك بمبلغ يقدر ب (513.233 مليون دج)ومن أهم المستثمرين الصين واليابان .تليها الاستثمارات المتدفقة من اوروبا ب 264 مشروع بما يعادل (305.008مليون دج)و هذا يعود الى اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي الذي ادى الى زيادة الاستثمارات الأوربية و من أهمها فرنسا، ايطاليا واسبانيا .تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبةالرابعة بمبلغ يقدر(59.559 مليون دج)، أما الاستثمارات المتدفقة من افريقيا استراليا وكذا مشاريع متعددة الجنسيات تحتل المرتبة الأخيرة بمشروع واحد لكل منهم[1].

المطلب الثالث:واقع النمو الإقتصادي في الجزائر:

يستعمل الناتج المحلي الاجمالي لقياس الانتاج المحلي في دولة معينة خلال مدة معينة، ومن خلال دراسة تطور الناتج المحلي الاجمالي يمكن اخذ صورة عن القوة الاقتصادية والنمو الاقتصادي المحقق، و الجدول الموالي سيعرض تطور الناتج الناتج المحلي للجزائرخلال الفترة " 2011 - 1990 "، والقيم بالدولار االامريكي الجاري.

الجدول رقم:03: تطور الناتج المحلي الاجمالي GDP في الجزائر خلال الفترة1990 – 2011:الوحدة:مليون دولار أمريكي.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
gdp	62045.1	45715.37	48003.3	49946.46	42542.57	41764.05	46941.5
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
gdp	48177.86	48187.78	48640.61	54790.05	55180.99	57053.03	68018.6
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
gdp	85013.94	102339.1	117169.3	135803.6	170989.3	138119.9	161979.4

[1] كريمة قويدري ، مرجع سبق ذكره ، ص75.

السنوات	2011						
gdp	188681						

المصدر:.www.finance.algéria.org .

يتبين من خلال الجدول أن قيم الناتج المحلي الخام عرف تذبذب في الفترة1990 -1996 حيث بلغ الناتج الإجمالي لسنة 1990 مقدار 62,045 مليون دولار أمريكي ثم انخفضت سنة 1991 إلى 45,715مليون دولار،) 1996، وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية السيئة التي كانت تسود الجزائر في - قبل الدخول في مرحلة تذبذب 1992-1996 و هذا راجع إلى الظروف الاقتصادية لتلك الفترة مع تراكم المديونية وانخفاض أسعار البترول، حيث باشرت الجزائر في التحول نحو اقتصاد السوق، حيث باشرت .مرحلة التصحيح الهيكلي 1995-1998.

شهدت السنوات 1997-1998-1999شبه استقرار في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 48 مليون دولار أمريكي، ونستطيع القول انه بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني بدرجة كبيرة بعد سنة 1997شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من البرامج التنموية الهامة، أهمها برنامج الإنعاش الاقتصادي.

كما عرفت السنوات اللاحقة نمطا تصاعديا في قيم الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات من2000 الى 2003 حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي سنة 2003 حوالي 6,9 في المائة ، ومن جهة أخرى فإن نسبة النمو الأعلى خلال نفس الفترة والمسجلة في سنة 2003 تفسر أيضا بالارتفاع الملحوظ لمعدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات (أعلى نسبة نمو له أثناء الفترة2001 - 2009، وهي 8,8 في المائة)، إضافة لقطاع الفلاحة(الذي سجل هو الأخر أعلى نسبة نمو له خلال - نفس الفترة .والمقدرة ب 19,5 في المائة.[1]

"زيادة على ذلك وضع الاقتصاد العالمي الذي كان جد إيجابي للجزائر من خلال أسعار البترول المرتفعة حيث بلغ 28.89دولار للبرميل سنة 2003 ، و 38.63 مليار سنة 2004 ، و 54.54 دولار سنة 2005 ، وقد عرفت الجزائر فائضا ماليا لا سابق له في هذه السنوات، وهذا ما سمح ببعث مخططين للإنعاش الاقتصادي الأول عام 2001 بمبلغ 7 مليار دولار، والثاني عام 2005 بمبلغ 55 مليار دولار، غير أن تسريع النمو الاقتصادي الذي تعرفه الجزائر حاليا لا يستطيع أن .يكون نمو دائم لأنه لا يركز على الشركات المحلية.

[1] لوعيل بلال، مرجع سابق، ص142.

هذا التأثير الشديد نسبيا لمعدل نمو قطاع المحروقات في الاتجاهين على معدل النمو الإجمالي يعد أمرا منطقيا، حيث أن قطاع المحروقات لا يزال يعتبر أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام في الجزائر (بنسبة تفوق 40 في المائة) .

. -كما نلاحظ من خلال الجدول أن الفترة 2005-2011 نمو تصاعدي في الناتج المحلي الخام ,حيث شرعت الجزائر بتطبيق برنامج دعم النمو 2005-2009 حيث بلغ حجم الاستثمار 9000 مليار دينار جزائري منها 1908.5 للبرمجة المحلية."[1]

المطلب الرابع:لمحة عن واقع التشغيل في الجزائر:

الفرع الأول :العوامل المؤثرة في التشغيل في الجزائر:

أولا :العوامل الاجتماعية المؤثرة في حجم التشغيل[2]:

من بين العوامل المؤثرة على مستوى التشغيل الكلي تلك التي لها علاقة بالسكان أو مقدار ما توفره مختلف القطاعات الاقتصادية من مناصب عمل عن طريق عامل الاستثمار وما يرتبط به من متغيرات اضافية الى سياسة التشغيل و سيتم انجاز كل ذلك من خلال:

1- تطور النمو الديمغرافي في الجزائر:

يتأثر سوق العمل بشكل كبير بدرجات النمو الديمغرافي، فاعتباره المحدد لحجم و كمية اليد العاملة التي تعرض قوة عملها في السوق ويتعلق الأمر بالفئة النشيطة للإشارة فان حجم السكان النشطين يتأثر أيضا بعاملي الهجرة الداخلية و الخارجية و لقد عرف النمو الديمغرافي للجزائر معدلات مرتفعة قبل بداية برنامج التعديل الهيكلي .[3]

2-طور الفئة النشطة :

ان أي تحليل للفئة النشيطة يرتكز اساسا على ثلاثة عناصر تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من حيث تحديد حجمها و هيكلها و يتعلق الأمر بمدى تطور السكان و مدى فعالية النظام التعليمي والتكويني، الذي من شأنه التخفيف من التسرب المد رسي قصد تخفيف الضغط الذي قد يحدث على سوق العمل.

2غربي احمد، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، العدد 04 ، ص:15.

[2] عرابي فتحي، مرجع سبق ذكره؛ص222.

[3] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص157.

نستنتج من الجدول السابق أن تزايد الفئة النشيطة مرده الى النمو الديمغرافي المتزايد بالرغم من انخفاضه في السنوات الأخيرة، ولا شك أن هذه الزيادة الكبيرة في حجم الفئة النشطة و في الطلب ستعقد مشكلة البطالة أكثر فاكثر.

ثانيا :العوامل الاقتصادية المؤثرة في حجم التشغيل:

ترتبط هذه العوامل أساسا بعنصري الاستثمار و الانتاجية، بالإضافة الى فعالية سياسة التشغيل، فمن بين أهم هذه العوامل مايلي:

1-قرارات الاستثمار:

ان هدف أي وحدة انتاجية اقتصادية هو انتاج السلع و الخدمات قصد بيعها و ضمان مكانتها في السوق، لعل أهم معايير تقييم المشاريع هو تكلفة القرض باعتبار أن انخفاضها يشجع على الاستثمار أما قرارات الاستثمار فتكون من خلال مزج عوامل الانتاج(آلات، مواد أولية، يد عاملة)مع مراعاة جانب التكاليف.

2-مستويات الانتاج و الانتاجية:

يعتبر الانتاج بمثابة عملية الانتاجية المختلفة، يقوم المنظم من خلالها بإيجاد التوليفة المناسبة للوصول الى أفضل أداء اقتصادي، و بالتالي فانه يحدد ما اذا كان الاستعمال الأكثر لراس المال أو اليد العاملة لتحقيق أفضل النتائج و العوائد الممكنة، على اعتبار أن الانتاج سيصل الى أعلى مستوياته عندما يتحقق التشغيل الكامل للطاقات المتاحة بما في ذلك عنصر العمل، و الذي يمكن رفعه بسرعة عند الض رورة من طريق توظيف عمال جدد أو عند تقرير ساعات اضافية للعمال الموجودين.

في حين أن الانتاجية تعبر عن حجم الانتاج مقارنة بعوامله مع التمييز بين انتاجية كل عنصر انتاجي على حدة لتحديد مدى فعاليته، فإنتاجية العمل تعبر عن حجم الانتاج مقارنة بالتكلفة الناتجة عنه من الناحية العينية، أما من الناحية النقدية فإنها تقاس برقم أعمال المؤسسة أو القيمة المضافة مقارنة بكتلة الأجور أو بعدد العمال.

3- الأجور و التضخم[1]:

م A.philips سنة 1958 بإيجاد علاقة بين معدل البطالة والتغير في الأجور الاسمية حيث اعتبر العمل

[1] ناصر دادي عدون ، نفس المرجع السابق، ص163.

سلعة، بمعنى أنه اذا كان الطلب عليها ضعيفا فان البطالة تكون منخفضة ومن ثم يقوما المستثمرون برفع مستويات 1الأجور للحصول على اليد العاملة التي يحتاجونها، و العكس فاذا كان معدل البطالة مرتفعا يقوم العمال بعرض قوة عملهم بأجور منخفضة عن تلك السائدة في سوق العمل و بالتالي فان العلاقة بينهما ليست خطية، و تطورت هذه العلاقة لكي تشمل معدل البطالة ومعدل التضخم بافتراض أن الأسعار والأجور تتزايد بنفس الوتيرة، الا أنه يمكن ان تتزامن البطالة والتضخم في نفس الوقت.

أما بالنسبة للجزائر، ففي الوقت التي كانت فيه معدلات التضخم منخفضة سجل ارتفاعا في عدد الوظائف الجديدة بالنسبة للفترة التي امتدت الى غاية منتصف الثمانينات، الا أنه و مع بداية مرحلة التسعينات عرف معدل التضخم ارتفاعا كبيرا وصل ال 21% سنة 1993 و قد كان فيه معدل البطالة 27% نتيجة للإجراء الانكماشي الذي انعكس سلبا على حجم الاستثمارات بالقطاع العام، الذي أصبح يتنازل عن وحداته سنة بعد أخرى فاسحا المجال أمام القطاع الخاص وما يترتب على ذلك من تسريح لليد العاملة، أما من حيث الأجور فإنها تميل الى الارتفاع بسبب اجراءات تخفيض العملة وارتفاع مستويات الأسعار، وأصبحت فئة الشباب تقبل بمستويات أجور متدنية في ظل ندرة مناصب العمل.

4- سياسة التشغيل[1]:

تعمل كل دولة من خلال سياستها التنموية على رفع معدلات النمو الاقتصادي لضمان مستوى تشغيل ملائم لاستيعاب مخزون اليد العاملة و تندرج سياسة التشغيل بدورها ضمن عدة محددات نذكرها كمايلي:

-مستوى التنمية لكل بلد :ويشمل كل من المجال الاقتصادي الاجتماعي ويركز على طبيعة الأنشطة لاقتصادية؛

-قدرة الدولة على تنمية الموارد البشرية :من حيث الحجم، النمو، مستوى التأهيل؛

-توفير نظام دقيق و متكامل للمعلومات :المعلومات المرتبطة بالتشغيل وحجم القوة العاملة؛

ثالثا :الخلفية التاريخية للاقتصاد الجزائري[2]

[1] -[2]ناصر دادي عدون ، نفس المرجع السابق، ص164.

رتبط موضوع الشغل ارتباطا وثيقا بتحسن المؤشرات الاقتصادية لا سيما معدل نمو الانتاج مقارنة بحجم الاستثمارات، و قد ركزت بلادنا كثيرا على هذين الجانبين، بحيث أعطت الأولوية لقطاع الصناعة واحتلت المحروقات النصيب الأكبر.

واذا كانت بلادنا قد استطاعت أن تحسن وتنمي عالم الشغل وتخرجه من حالة التردي والضعف خلال فترات المخططات التنموية، فانه سرعان ما تلاشت هذه الجهود مع سنوات التسعينات، فاذا كانت زيادة حجم الاستثمارات خلال فترة الرخاء سمحت برفع معدلات النمو في مستويات الانتاج، فان ذلك قد ساعد على خلق طاقات استيعاب اضافية للأيدي الباحثة عن العمل، وعليه فان الاستثمار والانتاج متغيران مرتبطان يؤثر كل واحد منهما على الآخر1 .

و اذا كانت أي سياسة تنموية يمكن أن تستند الى الاستدانة فان المغالاة فيها وعدم توجيهها سيشكل خطر في المستقبل كما حدث في الجزائر، اذ بدأت المديونية تظهر خلال هذه الفترة مما يعني أن زيادة السيولة في الاقتصاد الوطني أسرع من الزيادة في الدخل، الشيء الذي يفسر الادخار السلبي (الاكتناز) وكذلك بسبب انخفاض سرعة تداول النقود.

الفرع الثاني :مميزات التشغيل في الجزائر

يتميز التشغيل في الجزائر بعدة مميزات نذكر منها مايلي:

أولا :هيمنة القطاع العام[1]:

أخذت الدولة على عاتقها بعد الاستقلال توفير مناصب العمل وتقليل معدل البطالة قدر الامكان، بغية الوصول الى التشغيل الكامل فانتهجت سياسة التصنيع، وذلك على اساس الاستثمار العمومي المكثف وكان التوظيف لا يرتبط بالحاجات الحقيقية لجهاز الدولة أو مؤسساتها الانتاجية والخدمية، فأدى ذلك الى تقليل الفعالية في استخدام الموارد البشرية، و عدم ارتباط الأجور بقدرات الشخص و انتاجيته، كما أدى ذلك الى عدم تنمية ثقافة المبادرة الفردية، و عدم تشجيع الشباب على الاستثمار في مجال الأعمال .

ثانيا :أولوية التشغيل[2]:

اعتمدت الجزائر في سياستها للتشغيل على أولوية الطلب الاجتماعي على حساب الطلب الاقتصادي، و كان ذلك من أجل ضمان دخل لأكبر عدد من السكان، و هذا النوع من التشغيل يتميز بأنه عمل

[1] محمد عدنان، التعليم و سوق العمل في الأقطار العربية، ط2 ، المعهد العربي للتخطيط و الاحصاء، الكويت، 2004 ، ص122.

[2] بلقاسمي هاجر-توهامي باية أ-مرجع سبق ذكره ص67.

غير منتج ويترتب عليه أثر سلبي على التشغيل على المدى الطويل، حيث ان هاذا النوع يؤدي الى استنزاف الثروة ولا يعيد انتاجه، فهو لا يهتم بالربح وبالتالي لا يمكن اعادة استثمار الارباح مما يتسبب في المدى الطويل الى ازمة تشغيل.

ثالثا :تنقل اليد العاملة[1]:

تتميز اليد العاملة في الجزائر انتقالها ضمن القطر الواحد وذلك من خلال الهجرة في الارياف الى المدن، بسبب التوطين الصناعي في المراكز الحضرية الكبرى، مما ادى الى ظاهرة الفصل بين الوطن الصناعي والمناطق الاصلية للعمال التي هي المناطق الريفية، وهذا ما ادى الى الهجرة الى المدن، اضافة الى الهجرة الى الخارج باتجاه اوربا بشكل خاص التي استقطبت اليد العاملة الماهرة ونصف الماهرة.

رابعا :تدهور الانتاجية[2]:

يعود تدهور الانتاجية الى ضعف الصلة بين التعليم وسوق العمل بالكم والكيف والمحتوى، كذلك الى الخلل في ظروف التشغيل والحوافز وتنظيم العمل، فتطور مؤشر الانتاجية في قطاع الصناعات التحويلية مثلا،انتقل من 0.25% سنة 1995الى0.17% سنة 1997 ثم الى 0.25% سنة 2006.

خامسا :بطالة المتعلمين[3]:

رغم ان الجزائر تتميز بوجود عدد كبير من خريجي الجامعات وصل الى 120000 طالب سنة 2008 وحوالي18% من مجموع السكان حاصلين على تكوين في نظام التعليم الا ان تكوينهم لم يساهم في حصولهم على وظيفة اذا ان الجزائر تعرف تفاقم في بطالة المتعلمين الشيء الذي يمثل هدرا للرأسمال البشري، حيث يلاحظ افتقار نظام التعليم لطابعه التكويني والمهني.

[1] بلقاسمي هاجر-توهامي باية أ-مرجع سبق ذكرهص68.

[2] محمد بوخلوف، التوطين الصناعي و قضايا التنمية في الجزائر، ط 2 ، دار الأمة، ص109.

[3] محمد بوخلوف-مرجع سبق ذكره.ص110.

المبحث الثاني:دراسة نظرية للطرق القياسية المستعملة:

لقد جاء هذا المبحث الثاني للتعريف بمختلف الطرق و الوسائل و النماذج المستعملة المستعملة في الدراسة القياسية التي سوف نتطرق إليها في المبحث الذي يليه .

المطلب الأول:دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية:

الفرع الأول: مفهوم مشكلة الاستقرارية :

الحديث عن الاستقرارية يعني الحديث عن المسارات العشوائية، هذه الأخيرة يمكن أن تكون مستقرة إذا كان كل من متوسطها وتباينها ثابتين عبر الزمن، كذلك قيمة التباين المشترك بين الفترتين تعتمد على مدى التأخير بين الفترتين الزمنيتين، وليس فقط في الفترة التي يحسب فيها التباين المشترك. إذن السلسلة الزمنية تكون مستقرة إذا كانت لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام ولا الفصلية،أو بصفة عامة عدم وجود أي عامل يتطور مع الزمن.[1]

السلسلة الزمنية المستقرة هي السلسلة التي يكون وسطها الحسابي وتباينها ثابتان عبر الزمن، وتعتبر الاستقرارية أحد الشروط الأساسية لتفادي مشكلة الانحدار الزائف ، لهذا يجب تحويل السلاسل الزمنية الغير مستقرة إلى سلاسل مستقرة.

الفرع الثاني: أنواع السلاسل الزمنية غير المستقرة

[1] Bourbonnais.R, **économétrie**, 3ième ed, paris : DUNOUD , 2000, p 222.

لقد ميزّ " نيلسون " و " بلوسر " سنة 1982 بين نوعين من السلاسل غير المستقرة هما:

أولا: السلسلة الزمنية من النوع TS (Trend Stationary):

ويتم تحويلها إلى سلسلة زمنية مستقرة عن طريق تقدير معادلة الإتجاه العام ، ثم حساب البواقي لتتم في الأخير الدراسة عليها.

ثانيا: السلسلة الزمنية من النوع DS (Differency Stationory):

إذ يتم استخدام طريقة الفروق بين مستوى معين والذي يلبيه لإرجاع الاستقرارية لها.

الفرع الثالث: اختبار الاستقرارية لـ: Dickey-Fuller الموسع (ADF)

إذا كانت متغيرات النموذج عبارة عن سلاسل زمنية، وحيث أنه في الغالب إدخال السلاسل الزمنية في نموذج الانحدار يفضي إلى نتائج مضللة مثل ارتفاع قيمة معامل التحديد حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، وهذا ما يوصف بالانحدار الزائف spurious regression،لذلك لابد من التأكد من سكون هذه السلاسل الزمنية لكل متغير على حده،ولاختبار سكون"stationarity" السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة فان ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة "unit root test". وبالرغم من تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا أن أهمها وأكثرها شيوعا في الدراسات المعاصرة هو اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)[1] و الذي يعتبر أحد الاختبارات الإحصائية القوية للكشف عن إستقرار السلاسل الزمنية ، والذي يبين فيما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة . ومن هنا ماهي أفضل طريقة لجعلها مستقرة ومن أجل ذلك يتم التقدير بواسطة المربعات الصغرى العادية بثلاث نماذج الآتية:[2]

النموذج (1):

$$\Delta y_t = p y_{t-1} - \sum_{t-2}^{p} \emptyset_j \,.\, \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

النموذج (2) :

$$\Delta y_t = p y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_{\Delta_{t-1+1}} + C + \varepsilon_t$$

النموذج (3):

[1] د/عابد بن عابد العبدلي، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية :دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر– 05– 2008 العدد 27–2005 ص. 18.

[2] أ. مكيديش محمد ، أ. ساهد عبد القادر ,مجلة علمية سداسية محكمة تصدر عن المركز الجامعي خميس مليانة الجزائر، العدد2006/04، ص175.

$$\Delta y_t = Py_{t-1} + \sum_{d=2}^{p} \emptyset j \Delta_{yt-j+1} + C + b_t + \varepsilon_t$$

ويسمى p بمعامل التأخير ، وعليه تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كان معامل p يختلف جوهريا عن الصفر ويتم ذلك بإختبار الفرضيتين الآتيتين:

$$H_0 : \emptyset_1 - 1 = 0$$
$$H_1 : \emptyset_1 - 1 < 0$$

وقد درس ديكي– فولر التوزيع الإحصائي المقدر وذلك باستخدام طريقة المحاكات لـ Monté carlo، وقاموا بإعداد جدولا للقيم الحرجة لـ $(\widehat{\emptyset} - 1)$ أي t_{tab} ليتم مقارنتها مع t_{cal} المحاسبية حيث:

$$\mathrm{t_{cal}} = \frac{\widehat{\emptyset}_1 - 1}{\mathrm{J}\widehat{\emptyset}_1}$$

فإذا كان $t_{cal} \geq t_{tab}$ فهذا يعني وجود جدر الوحدة وبالتالي قبول الفرضية H_0 وبالتالي السلسلة الزمنية غير مستقرة، أما إذا كان $t_{cal} < t_{tab}$ فهذا يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة ويمكن تحديد قيمة P عن طريق اختبار القيمة التي تقوم بتدنية معيار أكابيك ومعيار تشوراتز (Showadz 1978) حيث:

$$AIC(P) = nlog(\delta_{\varepsilon_t}^2) + 2(3 + p)$$
$$(\delta_{\varepsilon_t}^2) + (3 + P)\log nSC(P) = nlog$$

حيث $\delta_{\varepsilon_t}^2$: تباين العشوائية بعد عملية التقدير:

n: المشاهدات الفعلية .

المطلب الثاني:نموذج شعاع الإنحدار الذاتي "var":

الفرع الأول:تقديم نموذج شعاع الإنحدار الذاتي "var":

"قام باقتراح هذا النموذجSims في عام 19811 ، كان Sims يرى أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية الآنية تعتمد وجهة النظر التفسيرية،إذ تتضمن كثيراً من الفرضيات غير المختبرة مثل:

-استبعاد بعض المتغيرات من بعض المعادلات من أجل الوصول إلى تشخيص مقبول (Identification) للنموذج.

- وكذلك الأمر فيما يتعلق باختيار المتغيرات الخارجية(Exogenes) .

-وشكل توزيع فترات الإبطاء الزمني."[1]

يعد نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) (Vector AutoRegression) من أكثر النماذج مرونة في تحليل السلاسل الزمنية متعددة المتغيرات، كما أنه يعد امتدادًا طبيعيًا من نموذج الانحدار الذاتي أحادي المتغير إلى السلاسل الزمنية الحركية متعددة المتغيرات. يستفاد من نموذج (VAR)في وصف السلوك الحركي للسلاسل الزمنية الاقتصادية والمالية وكذلك في التنبوء، إذ يتفوق التنبؤ باستخدام نموذج (VAR) على ما في السلاسل الزمنية أحادية المتغير ، ذلك لان نماذج تتكون من منظومة من المعادلات، وان كل معادلة هي عبارة عن متغير داخلي وعلاقته مع الارتدادات الزمنية للمتغير الداخلي فضلا عن بقية المتغيرات الخارجية ،(الارتدادات الزمنية للمتغيرات الداخلية)الأخرى في المنظومة، وتتم معالجة منظومة المعادلات هذه بشكل متماثل.عليه يمكن القول إن المنظومة هي صيغة مختزلة للشكل الهيكلي . توضح العلاقات والتفاعلات بين المتغيرات عبر الزمن[2].

يقترح Sims في نموذجه معاملة المتغيرات جميعها بالطريقة نفسها دون أية شروط مسبقة (استبعادها أو عدها خارجية)، وإدخالها جميعاً في المعادلات بعدد مدد الإبطاء الزمني نفسها.

الفرع الثاني: شرح وبناء نموذج شعاع الإنحدار الذاتي حسب sims:

النموذج العام الذي اقترحه هو نموذج Vectorial AutoRegressive (VAR)الذي يمكن كتابته بالشكل الآتي:

$$\Phi\,(B)\,Yt = \varepsilon\, t$$

إذ:

Yt: سياق عشوائي ذو بعدn ، مستقر من المرتبة الثانية.

$\Phi(B)$: كثير حدود مصفوفي من الدرجةp بمعامل الإبطاء الزمنيB يكتب كما يأتي:

$$\emptyset(B) = \emptyset 0 - B\emptyset 1 - B^2\emptyset 2 - \cdots - B^{P}\emptyset P$$

$\emptyset 0$: مصفوفة أحادية من المرتبة

[1] SIMS C. A. (1981) "Macroeconomics and Reality". Econometrica, n48: pp 148.

[2] Jacob, Jan; van der Horst, Albert (1996), "Var-ing the Economy of the Netherlands," ***CCSO Series***, No. 24,http://www.eco.rug.nl/ccso/zip-file/ccso24.zip.p56.

εt : سياق الضجة البيضاء ذو n بعد ، مصفوفة تغايرا ته هي: Ω. و يفسر هذا السياق بأنَّه تجديد (innovation) للسياق العشوائي Yt.

يمكن أيضاً كتابة النموذج VAR على شكل مجموعة من المعادلات كما يأتي:[1]

$$Y1t = \emptyset 11^{(1)}\, y1, t-1 + \cdots + \emptyset 11^{(p)}\, y1, t-p + \cdots + \emptyset 1n^{(1)}\, yn, t-1 + \cdots + \emptyset 1n^{(p)}\ \ yn, t-p + \cdots + \varepsilon 1, t$$

$$Ynt = \emptyset n1^{(1)}\, y1, t-1 + \cdots + \emptyset n1^{(p)}\, y1, t-p + \cdots + \emptyset nn^{(1)}\, yn, t-1 + \cdots + \emptyset nn^{(p)}\ \ yn, t-p + \varepsilon n, t.$$

يظهر لنا جلياً في الكتابة الأخيرة أن كل معادلة هي عبارة عن معادلة انحدار لعنصر من الشعاع Yt على ماضيه وماضي العناصر الأخرى من الشعاع .نرى في هذه المعادلات نوعاً من الانتظام الإحصائي في إدخال المتغيرات، وبشكل خاص أخذ التأثيرات الديناميكية المتبادلة بين هذه المتغيرات بالحسبان.

إن تقدير النموذج السابق يمكن أن يتم باستخدام طريقة المربعات الصغرى مطبقة على كل معادلة حدة الخصائص التقاربية للمقدرات التي يمكن أن نحصل عليها هي الخصائص المعتادة، إذا كان السياق العشوائيYt مستقراً من المرتبة الثانية.

الفرع الثالث: تعريف Granger للسببية:[2]

نعتمد في بحثنا هذا، على طريقة Granger **1969** لدراسة العلاقة السببية بين المتغيرات، وطبقا لهذه الطريقة، يقال أن متغير ما وليكن X يسبب متغيرا آخر وليكن Y فيما يتعلق ببيانات خاصة لكل من (X , Y) إذا كانت قيم Y الحالية يمكن التنبؤ بها بطريقة أفضل باستخدام القيم السابقة للمتغير X .

لدينا هنا مسلمتان هما:

1-السببية لا تطبق إلا على متغيرات عشوائية.

2-الماضي والحاضر يمكن أن يسبب المستقبل والعكس غير ممكن.

فإذا رمزنا للمعلومات المحتواة في ماضي السياق العشوائي xوy على التوالي كما يأتي:

$X_t=(x_t, x_{t-1}, \ldots..)$.

[1] SHUMWAY R.H. and STOFFER D.S. (2006) "Time Series Analysis and Its Applications". SPRINGER, New York. pp. 303-304.

[2] **GOURIEROUX C. et MONFORT A., (1990) "Séries Temporelles et Modèles Dynamiques " Ed.Economica-Paris. pp. 442-446.**

$Yt=(y_t,y_{t-1},.....)$.

و رمزنا لخطأ التنبؤ بالاعتماد على المعلومات المتوفرة كما يأتي:

$E(x/inf)=x-e(x/inf)$.

$E(y/inf)=y-e(y/inf)$.

يعتمد Granger على تباين خطأ التنبؤ $v(E)$ لدراسة السببية، فهو يرى أنه كلما كان هذا التباين ضعيفاً كان المتغير مفسراً تفسيراً جيداً، وبناءا على ذلك فهو يميز بين أربعة أنواع من السببية:

1-السببية وحيدة الإتجاه:نقول أن x تسبب y إذا تحققت المتراجحة التالية:

$$v[E(Y_T/Y_{T-1}\ ;\ X_{T-1})]<V[E(Y_T/Y_{T-1})\ ]$$

وهذا يعني أن ماضي x يحسن من تنبؤ y في اللحظة t و هو افضل من الإعتماد فقط على ماضي y.

2- السببية بالاتجاهين :وهي تعني أن x تسبب y و y تسبب x ، إذا تحققت المتراجحة التالية:

$$v[E(Y_T/Y_{T-1}\ ;X_{T-1})]<V[E(Y_T/Y_{T-1})\ ]$$

$$v[E(Y_T/\ XT-1\ ;\ Y_{T-1})]<V[E(X_T/X_{T-1})\ ]$$

وهذا يعني أن ماضي x يحسن من تنبؤ y،و ان ماضي y يحسن من تنبؤ x.

3-السببية الآنية: وهي تعني أن القيمة الحالية لx تسبب القيمة الحالية ل y ، و تكون المتراجحة الآنية محققة:

$$v[E(Y_T/Y_{T-1}\ ;X_T)]< v[E(Y_T/Y_{T-1}\ ;X_{T-1})]$$

4- السببية المتباطئة "الآجلة" : القيم الماضية x تسبب القيمة الحاضرة ل y، ومن ثم تكون المتراجحة الآنية محققة:

$$v[E(Y_T/Y_{T-1}\ ;\ X_{T-M})]<V[E(Y_T/Y_{T-1})\ ]$$

المبحث الثالث : الدراسة القياسية لأثر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي و البطالة في الجزائر(1990–2014) بإستعمال نموذج var:

يعتبر هذا المبحث الثالث من الفصل الأخير لبحثنا من أهم مراحل الدراسة حيث فيه سوف نقوم بالإجابة على مختلف الفرضيات ، و ستكون إجابتنا بعد الإعتماد على مخرجات الأساليب القياسية لنموذج الإقتصاد القياسي و التي إستعنا بها في هذا المبحث و المتمثلة في نموذج شعاع الإنحدار الذاتي var.

المطلب الأول: دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة:

الفرع الأول:عرض السلاسل الزمنية و التعريف بالمتغيرات المدروسة:

الجدول رقم04:تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ،التج المحلي الإجمالي ،معدلات البطالة."1990-2014"

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
ide	0.35	11.638	30	13	15	5	270	260	606.6
pib	554.388	862.132	1074.695	1189.724	1487.403	2004.994	2570.028	2780.168	2830.49
T c	19.76	20.7	23.8	23.15	24.8	28.1	27.99	27.97	28.02
السنوات	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
ide	291.6	280.1	1107.9	1065	633.7	881.9	1081.1	1795.4	16618
pib	3238.197	4123.513	4227.13	4522.773	5252.321	6149.116	7651.984	8514.843	9366.565
T c	29.29	29.77	27.3	25.9	23.71	17.7	15.3	12.3	13.8
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**		
ide	2593	2795.4	2264	2571	1500.4	1691. 9	1504.7		
pib	11077.139	10006.399	12034.99	14481.007	15843	17521	16885.582		
T c	11.3	10.2	10	10	11	9.8	9.5		

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات .االبنك العالمي وصندوق النقد الدولي

www.worldbank.org, www.imf.org

حيث ان:

IDE:الإستثمار الأجنبي المباشر.

PIB:الناتجالمحلي الإجمالي.

TC:معدل البطالة.

الفرع الثاني: دراسة الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

شكل رقم01:الخصائص الإحصائية لسلسلة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر

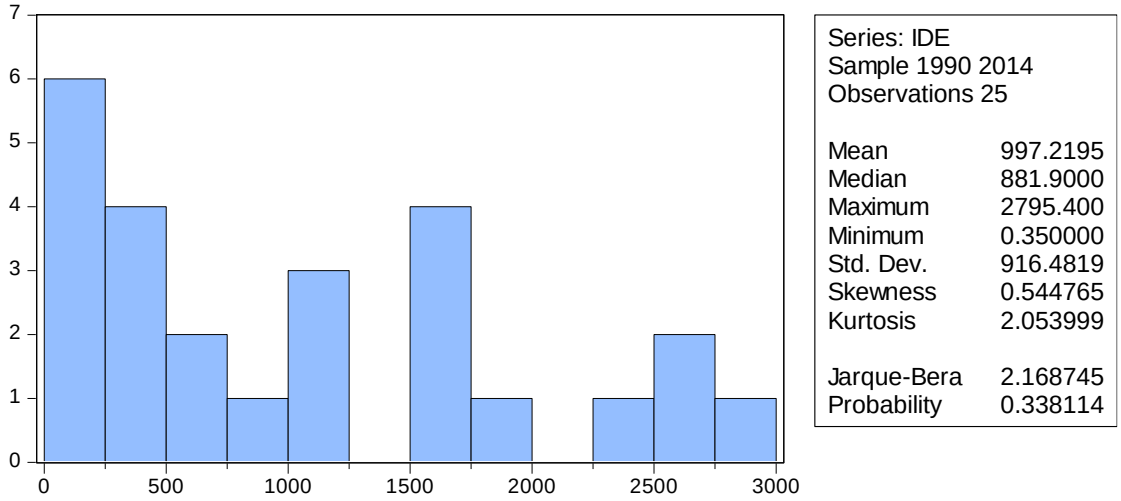

من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج eviews7.

شكل رقم02:منحنى تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر1990-2014.

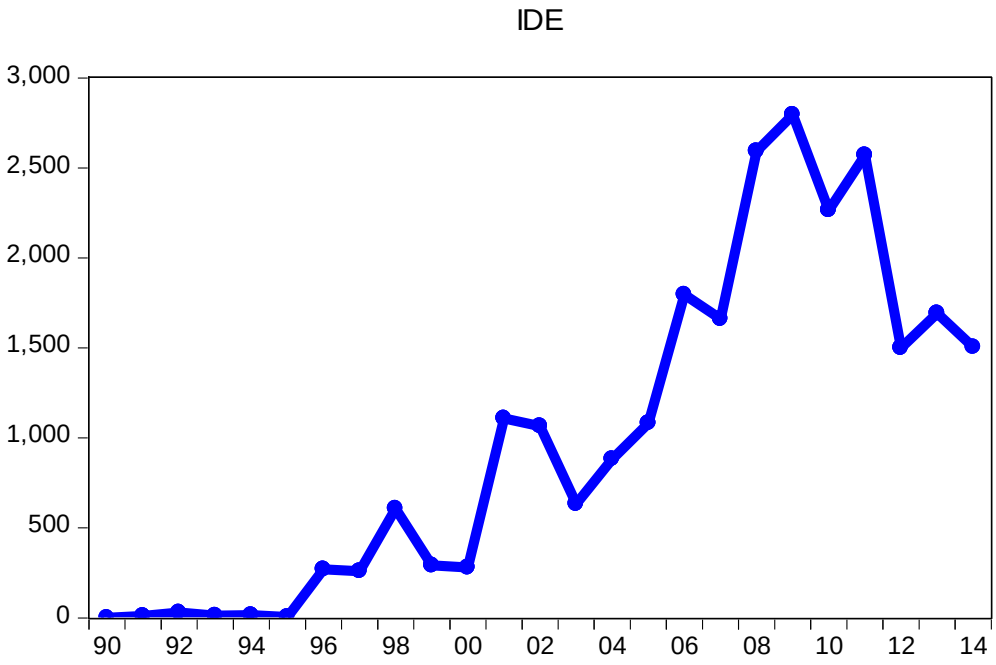

من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج eviews7.

ما نلاحظه من خلال المنحنى أعلاه أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عرف عدت وضعيات مختلفة الانخفاض تارة و الارتفاع تارة أخرى في مجال محدد.و يمكننا تقسيم المنحنى البياني الى أربعة مراحل أساسية :

الأولى تنحصر بين 1990 و 1995 حيث عرفت هذه المرحلة مستويات جد متدنية من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ، و يمكن إرجاع ذلك لعدت أسباب من أهمها التدهولا الأمني الذي عرفته الجزائر أنذاك ، و كذا أن الجزائر كانت لا تزال في بدايات دخولها لإقتصاد السوق المفتوحة.

اما الثانية تبدأ من 1996 حتى سنة 2000: حيث عرفت الجزائر ارتفاع في تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة نحو الاقتصاد المحلي حيث انتقلت من 270 مليون دولار امريكي الى اعلى قيمة لها سنة 1998 بلغت 606.6 مليون دولار امريكي ثم انخفضت سنة 2000 280.1 مليون.و يمكن تفسير هذه النتائج بأن الجزائر كانت تتميز في تلك المرحلة بانها كانت تصارع للخروج من الأزمة الأمنية التي عصفت بها و جعلتها في شبه معزل عن الإقتصاد العالمي حيث كان هناك تذبذب في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحوها تارة ترتفع و تارة تنخفض لكن بسنب ظلت منخفضة نسبيا .

أما المرحلة الثالثة فتبدأ من 2001 حتى 2014 حيث فقد عرفت زيادة ملحوظة في قيمة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر حيث عرفت قيم لم تعرفها من قبل و ما يلاحظ كذلك أنه كانت هناك قفزة نوعية سنة 2001 ، وهذا راجع إلى صدور قانون الاستثمار الجديد و المتمثل في الأمر رقم 03 - 01 في 20 أوت 2001 . والذي هدف الى تطوير الاستثمار ومناخه وآلية عمله وهذا بغرض الوصول إلى استحداث مجالات نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية أو إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه.اما في السنوات اللاحقة فلقد عرفت تدفقات الإستثمار انخفاضا طفيفا بالمقارنة مع سنة 2001 و هذا راجع لإرتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول عامة .

اما إبتداءا من سنة 2005 كانت جل القيم للتدفقات كبيرة نسبيا مع السنوات السابقة و تميزت بتذبذب لكن في مجال صغير و عرفت سنة 2009 أكبر قيمة لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر و هي 2795.4 مليون دولار أمريكي . ويمكن تفسير هذه القيم بإنفتاح الجزائر على العديد من الشراكات مثل مجال الإتصال و الإعلام مثل شركة أوراسكوم تيليكوم المصرية للهاتف النقال و كذلك بيع رخصة أخرى للشركة الوطنية للإتصالات الكويتية . و ما يلاحظ أن الجزائر بقيت في نفس وتيرة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر رغم الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 و ما عرف بالربيع العربي سنة 2011 لكنها عرفت تراجعا طفيفا في السنوات اللحقة 2012-2013-2014 و هذا يمكن تفسيره بتأخر أثار الأزمة المالية على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر أما بالنسبة للربيع العربي فهي لم تتأثر به.

الفرع الثالث:دراسة النمو الإقتصادي في الجزائر:

شكل رقم03:الخصائص الإحصائية لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي.

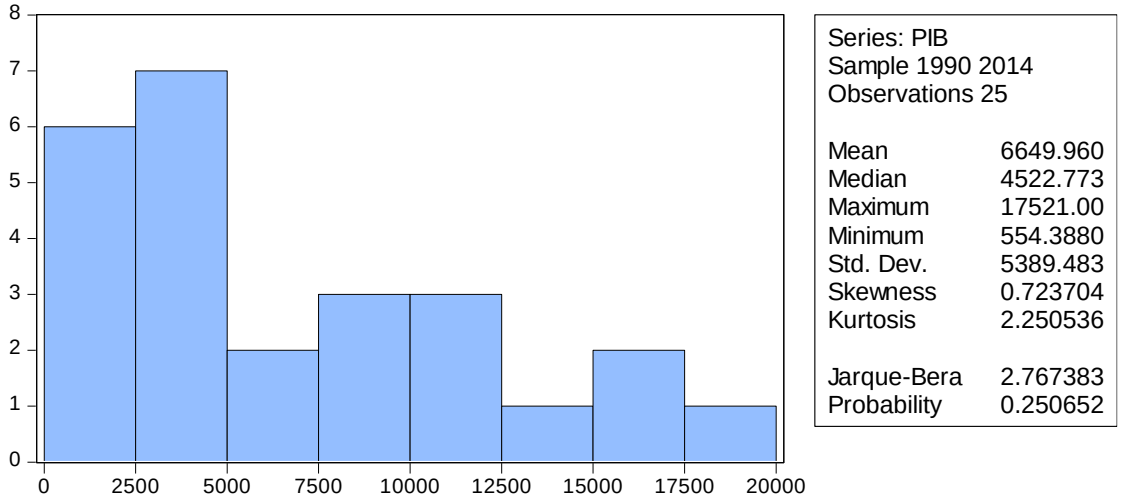

من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج eviews7.

شكل رقم04:منحنى تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر1990-2014

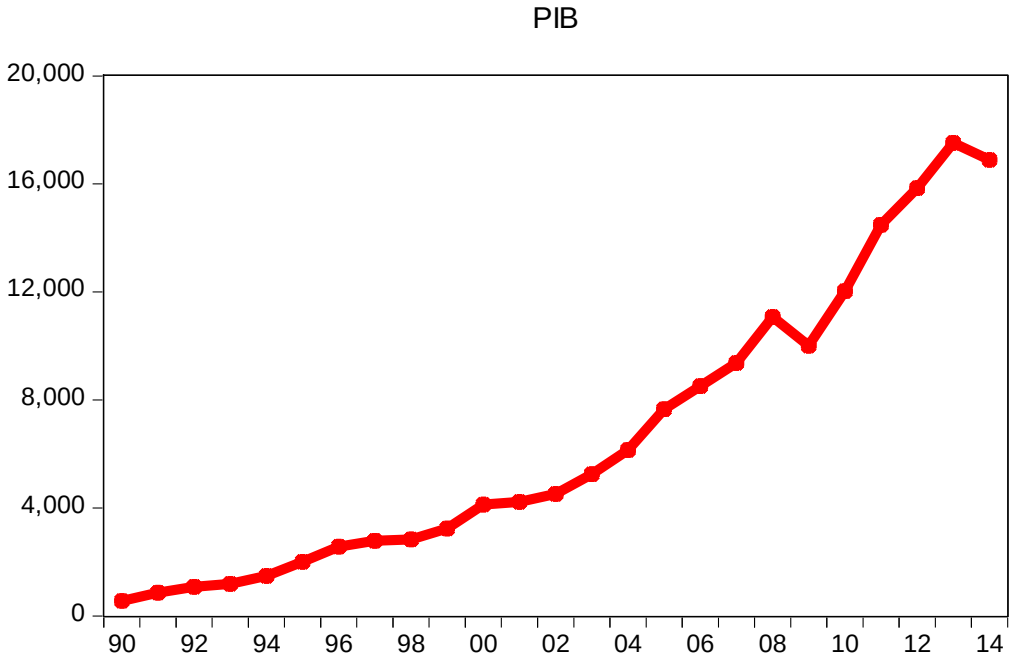

من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج eviews7.

ما يلاحظ من خلال المنحنى أن قيم الناتج المحلي الإجمالي عرف إرتفاع بمستوى منخفض في الفترة 1990-1995 حيث بلغ سنة 1990: 554.388 مليار دينار جزائري ، وبدأ في الإرتفاع بنسب طفيفة حتى بلغ سنة 1995: 2004.994 مليار دينار جزائري ، وهذا راجع إلى

الظروف الاقتصادية السيئة التي كانت تسود الجزائر في تلك الفترة مع تراكم المديونية وانخفاض أسعار البترول، حيث باشرت الجزائر في التحول نحو اقتصاد السوق.

أما المرحلة التي تليها و التي تخص السنوات 1996 حتى سنة 1999 فقد شهدت مباشرت مرحلة التصحيح الهيكلي ، و الذي إنعكست أثاره في شبه استقرار قيم الناتج المحلي الإجمالي و التي وصلت في سنة 1999 إلى 3238.197 مليار دينار جزائري.

و فيما يخص فترة ما بعد سنة 1999 فقد عرفت إتجاه متصاعد لنمو الناتج المحلي الإجمالي حيث بدأ ب4123.513 مليار دينار جزائري سنة 2000 حتى و صل إلى 17521 مليار دينار جزائري سنة 2013 وهي أعلى قيمة بلغها ثم عرف إنخفاض طفيف سنة 2014 و وصلت قيمته ل16885.582 مليار دينار جزائري.

ويمكن إرجاع ذلك للوضع الذي ساد أنذاك فيما يخص إرتفاع أسعار المحروقات ،و التي تعد القطاع الأكبر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تفوق 40 بالمائة،و كذلك تطبيق برنامج النمو "2005-2009" حيث يبلغ حجم الاستثمار 9000 مليار دج منها 1908,5 للبرامج المحلية .[1]

الفرع الرابع:دراسة البطالة في الجزائر:

شكل رقم05:الخصائص الإحصائية لسلسلة البطالة.

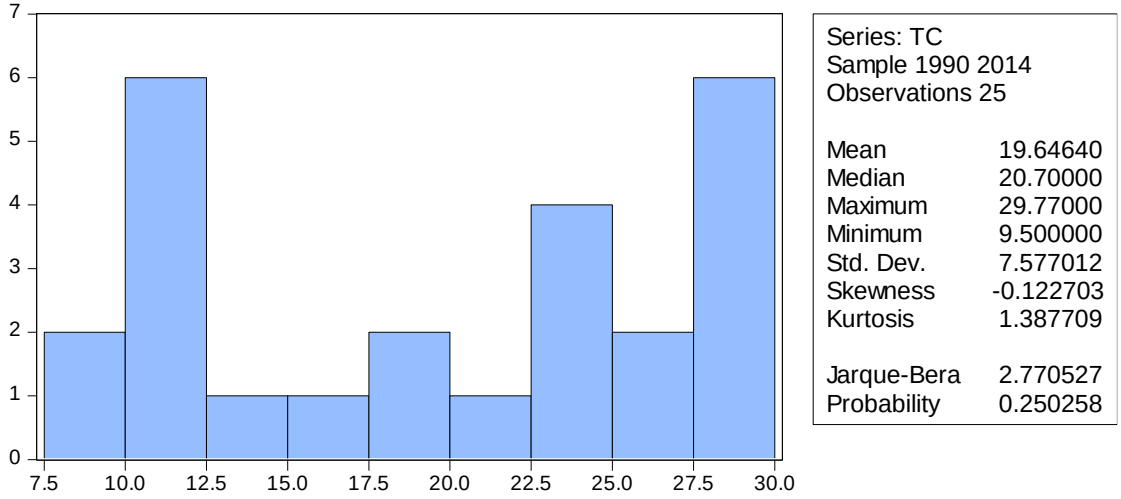

من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج eviews7.

شكل رقم06:منحنى تطور معدلات البطالة في الجزائر1990-2014

[1] غربي احمد، **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، العدد 04 ، ص:15.

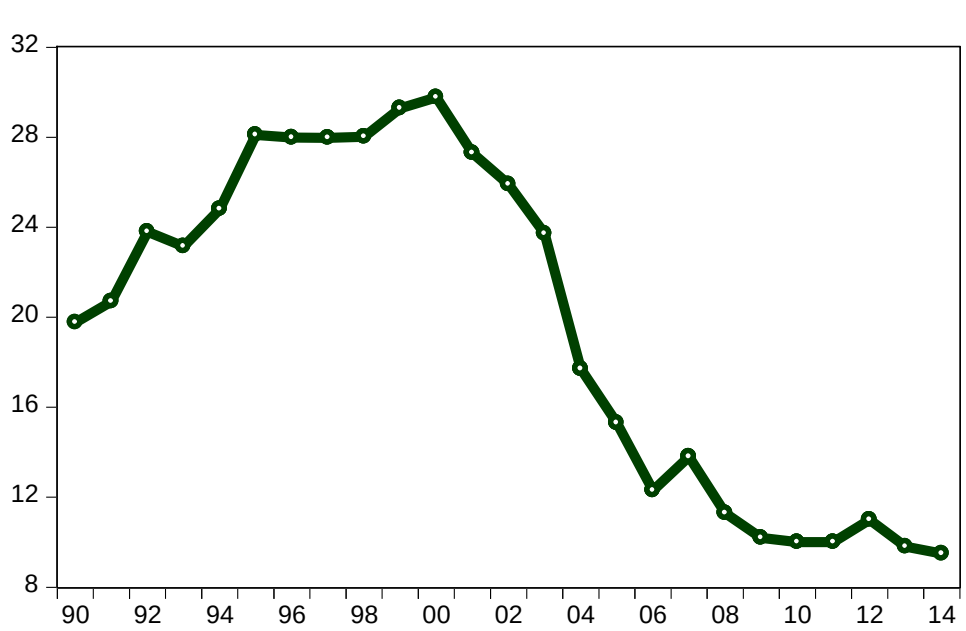

من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج eviews7.

من خلال ما يلاحظ من المنحنى يمكننا التريق بين مرحلتين أساسيتين، الأولى تبدأ من سنة 1990 إلى غاية سنة 2000 أما بالنسبة للمرحلة الثانية فتنطلق من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014.

بالنسبة للمرحلة الأولى فتميزت بإرتفاع معدلات البطالة و بنمط متزايد حيث كانت سنة 1990 19.76% و وواصلت الإرتفاع حتى سنة 1995 حيث بلغت 28.1% ، ثم إنخفضت في السنتين المواليتين ، وعادت في الأخير إلى مواصلت النمط المتزايد حيث بلغت سنة 2000 أعلى نسبة لها و هي 29.77 % .

و يمكن تفسير معدلات البطالة المرتفعة والمتزايدة بعدت أسباب:

– أهمها غياب المشاريع التنموية التي توفر مناصب الشغل الدائمة و ذلك راجع في الأساس للأزمة الأمنية السائدة أنذاك.

–الجزائر أنذاك كانت في المرحلة الإنتقالية نحو إقتصاد السوق مما فرض عليها رفع الدعم عن العديد من المؤسسات العمومية، و بالتالي هناك من كان مصيرها الحل النهائي و هذا ما ينتج عنه تسريح العمال.

أما بالنسبة للمرحلة الثانية فقد كانت و تيرة معدلات البطالة عكس المرحلة الأولى ، حيث كانت 27.3% سنة 2001 و إستمرت في الإنخفاض حتى سنة 2006 حيث عرفت إرتفاع طفيف

و بلغت 13.8% ثم عادت إلى نمطها المتناقص بعدها حتى وصلت ادنى مستوياتها في 2013-2014 على التوالي و انت 9.8% و 9.5% .و يمكن إرجاع الوتيرة المتناقصة لمعدلات البطالة إلى :

-تحسن الوضعية الأمنية للجز ائر و تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الإقتصاد 2001-2004الذي سمح باستكمال العديد من المشاريع العالقة و إنطلاق عدة ورشات، و التي ترجمت بخلق العديد من مناصب العمل؛

-صدور القانون رقم 04-90 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004،المتعلق بتنصيب العمال و مراقبة التشغيل ليعزز مكانة و دور الوكالة الوطنية للتشغيل .

-تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو "2005-2009" مما نتج عنه إستحداث العديد من ماصب الشغل .

-بداية تجسد نتائج أجهزة التشغيل المؤقتة و أجهزة ترقية تشغيل الشباب .مثل ensej " الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب " و anem" الوكالة الوطنية للإدماج المهني".

المطلب الثاني:منهجية الدراسة القياسية:

الفرع الأول:دراسة إستقرارية السلاسل المدروسة:

أولا: اختبار إستقرارية سلسلة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر:" ide ":

1-إختبار ADF:

جدول رقم05:اختبا ديكي و فولر الموسع على سلسلة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر

Null Hypothesis: IDE has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.133229	0.5027
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

من إعداد الطالب من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج eviews7.

باستعمال البرنامج الاحصائي eviews لتطبيق ADF لاختبار استقرارية السلاسل، نلاحظ من خلال الجدول المحصل عليه t_{cal} (-2.133229)أن الإحصائية اكبر من t_{tab} عند مختلف مستويات المعنوية:1% بقيمة (-4.394309) و5 % بقيمة (-3.612199) و 10% بقيمة (-3.243079) فهذا يعني وجود جذر الوحدة وبالتالي قبول الفرضية Ho وبالتالي فان سلسلة تدفقات الإستثمار الأجنبي البماشر غير مستقرة من النوع DS وهذا ما تبينه احتمالات المعالم الاتجاه العام والتي هي أصغر 5% وهذا يعني أن المعالم تختلف جوهريات عن الصفر وكذلك معلمة الثابت ، ومن هنا نستعمل طريقة الفروق بين مستوى معين والذي يليه لإرجاع الاستقرارية لها، لذلك سوف نستعمل طريقة الفروق لتعديلها.

2– تعديل السلسلة باستعمال الفرق الأول:

جدول رقم 06: نعديل سلسلة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بالفرق الأول

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.793326	0.0005
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج eviews7.

من خلال الجدول نلاحظ أن السلسلة استقرت عند الفرق الأول وذلك ما تؤكدهt_{cal} (-5.793326)وهي اصغر من t_{tab} عند مختلف مستويات المعنوية 1 % (-4.416345)و 5%

(-3.622033)و10% (-3.248592).

ثانيا: اختبار إستقرارية سلسلة الناتج المحلي الإجمالي:

1-إختبار ADF:

جدول رقم07:اختبا ديكي و فولر الموسع على سلسلة الناتج المحلي الإجمالي

Null Hypothesis: PIB has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.876271	0.9995
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج eviews7.

باستعمال البرنامج الاحصائي eviews لتطبيق ADF لاختبار استقرارية السلاسل، نلاحظ من خلال الجدول المحصل عليه t_{cal} (0.876271)أن الإحصائية اكبر من t_{tab} عند مختلف مستويات المعنوية:1% بقيمة (4.498307-) و5 % بقيمة (3.658446-) و 10% بقيمة (3.268973-) فهذا يعني وجود جذر الوحدة وبالتالي قبول الفرضية Ho وبالتالي فان سلسلة الناتج المحلي الإجمالي غير مستقرة من النوع DS وهذا ما تبينه احتمالات المعالم الاتجاه العام والتي هي أصغر 5% وهذا يعني أن المعالم تختلف جوهريات عن الصفر وكذلك معلمة الثابت ، ومن هنا نستعمل طريقة الفروق بين مستوى معين والذي يليه لإرجاع الاستقرارية لها، لذلك سوف نستعمل طريقة الفروق لتعديلها.

2- تعديل السلسلة باستعمال الفرق الأول:

جدول رقم08 : نعديل سلسلة الناتج المحلي الإجمالي بالفرق الأول

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.242539	0.0023
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج eviews7.

من خلال الجدول نلاحظ أن السلسلة استقرت عند الفرق الأول وذلك ما تؤكدهt_{cal} (5.242539-)وهي اصغر من t_{tab} عند مختلف مستويات المعنوية 1 % (4.498307-)و 5% (3.658446-)و10% (3.268973-).

ثالثا:اختبار استقرارية سلسلة معدل البطالة:

1-إختبار ADF:

جدول رقم09:اختبا ديكي و فولر الموسع على سلسلة معدلات البطالة

Null Hypothesis: TC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.238733	0.4487
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج eviews7.

باستعمال البرنامج الاحصائي eviews لتطبيق ADF لاختبار استقرارية السلاسل، نلاحظ من خلال الجدول المحصل عليه t_{cal} (2.238733-)أن الإحصائية اكبر من t_{tab} عند مختلف مستويات المعنوية:1% بقيمة (4.394309-) و5 % بقيمة(3.612199-) و 10% بقيمة (3.243079-) فهذا يعني وجود جذر الوحدة وبالتالي قبول الفرضية Ho وبالتالي فان سلسلة معدلات البطالة غير مستقرة من

النوع DS وهذا ما تبينه احتمالات المعالم الاتجاه العام والتي هي أصغر 5% وهذا يعني أن المعالم تختلف جوهريات عن الصفر وكذلك معلمة الثابت ، ومن هنا نستعمل طريقة الفروق بين مستوى معين والذي يليه لإرجاع الاستقرارية لها، لذلك سوف نستعمل طريقة الفروق لتعديلها.

2- تعديل السلسلة باستعمال الفرق الأول:

جدول رقم 10: نعديل سلسلة معدلات البطالة بالفرق الأول

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.390261	0.0774
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

.eviews7من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج

نلاحظ و بعد استعمال طريقة الفرق الأول في تعديل السلسلة أنها لازالت غير مستقرة و هذا ما تبينه النتائج المتحصل عليها . حيث أن $\mathbf{t_{cal}}$ (-3.390261)أن الإحصائية اكبر من $\mathbf{t_{tab}}$ عند مختلف مستويات المعنوية: **1%** بقيمة (-4.416345) و5 **%** بقيمة(-3.622033) و 10**%** بقيمة (-3.248592) فهذا يعني وجود جذر الوحدة وبالتالي قبول الفرضية $\mathbf{H_O}$ وبالتالي فان سلسلة معدلات البطالة غير مستقرة من النوع **DS** وهذا ما تبينه احتمالات المعالم الاتجاه العام والتي هي أصغر 5**%** وهذا يعني أن المعالم تختلف جوهريات عن الصفر وكذلك معلمة الثابت ، ومن هنا سوف ننتقل لتعديل السلسلة عن طريق الفرق الثاني .

3-تعديل السلسلة باسعمال الفرق الثاني:

جدول رقم11:تعديل سلسلة معدلات البطالة بالفرق الثاني

Null Hypothesis: D(TC,2) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.002560	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج eviews7.

من خلال الجدول نلاحظ أن السلسلة استقرت عند الفرق الثاني وذلك ما تؤكده t_{cal} (8.002560-)وهي اصغر من t_{tab} عند مختلف مستويات المعنوية 1 % (4.440739-)و 5% (3.632896-)و10% (3.254671-).

الفرع الثاني:إختبار شعاع الإنحدار الذاتي "VAR":

بعد قيامنا باختبار المتغيرات ودرسنا خصا صها، وجدناها ليست متكاملة من نفس الدرجة، وبالتالي فهي ليست علاقة تكام متزامنو بالتالي سوف نقوم في هذه المر لة بتطبيق تقنية شعاع الانحدار الذاتي Var لتبيان أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي و العمالة.

أولا:إستخراج السلاسل المستقرة بإستخدام برنامج eviews 7:

جدول رقم 12:السلاسل الزمنية المستقرة المستخرجة بالإعتماد على برنامج eviews7:

anne	dide	dpib	ddtc
1990	NA	NA	NA
1991	11.288	307.744	NA
1992	18.362	212.563	2.16
1993	-17	115.029	-3.75
1994	2	297.679	2.3
1995	-10	517.591	1.65
1996	265	565.034	-3.41
1997	-10	210.14	0.09
1998	346.6	50.322	0.07
1999	-315	407.707	1.22
2000	-11.5	885.316	-0.79

2001	827.8	103.617	-2.95
2002	-42.9	295.643	1.07
2003	-431.3	729.548	-0.79
2004	248.2	896.795	-3.82
2005	199.2	1502.868	3.61
2006	714.3	862.859	-0.6
2007	-133.6	851.722	4.5
2008	931.2	1710.574	-4
2009	202.4	-1070.74	1.4
2010	-531.4	2028	0.9
2011	307	2446.608	0.2
2012	-1070.6	1361.993	1
2013	191.5	1678	-2.2
2014	-187.2	-635.418	0.9

من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج eviews7.

حيث أن:

Dide:هي السلسلة المستقرة للإستثمار الأجنبي المباشر،و هي مستقرة من الدرجة الأولى.

Dpib:هي السلسلة المستقرة للناتج المحلي الإجمالي، و هي مستقرة من الدرجة الأولى.

Ddtc:هي السلسلة المستقرة لمعدلات البطالة،و هي سلسلة مستقرة من الدرجة الثانية.

ثانيا:دراسة السببية بين المتغيرات:

جدول رقم13: جدول السببية لغراغنر :

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/03/16 Time: 18:48
Sample: 1990 2014
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DIDE does not Granger Cause DDTC	21	2.15599	0.1482
DDTC does not Granger Cause DIDE		0.27650	0.7620
DPIB does not Granger Cause DDTC	21	0.14337	0.8675
DDTC does not Granger Cause DPIB		2.84236	0.0878
DPIB does not Granger Cause DIDE	22	0.94896	0.4067
DIDE does not Granger Cause DPIB		6.93854	0.0063

من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج eviews7.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إحتمالات المقابلة لإحصائية فيشر f-statistic هي 14.82% و 76.20% على التوالي و هي كبيرة نوعا ما عن مستويات المعنوية المتعارف عليها 1%،5%،10%.و بالتالي يمكننا القول أنه لا توجد سببية متبادلة بين قيم ddtc و dide أي انه لا يمكن إستخدام قيم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للتنبؤ بقيم البطالة المستقبلية، و العكس كذلك بالنسبة لقيم البطالة لا يمكن إستخدامها للتنبؤ بقيم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل.

أما بالنسبة لأثر النمو على البطالة فهو يتميز بوجود أثر من إتجاه واحد و يتجلى في قيمة الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر f-statistic و هو :8.78% و هي أصغر من مستويات المعنوية المتعارف عليها 1%،5%،10% ، و بالتالي يمكن القول بأن قيم معدلات البطالة تسبب قيم الناتج المحلي الإجمالي ، أي يمكن إستعمالها للتنبؤ بقيم الناتج المحلي المستقبلية .

و في الأخير نلاحظ كدلك علاقة سببية في إتجاه واحد بين الناتج المحلي الإجمالي و تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ، و هي مبينة من خلال قيمة الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر f-statistic و هي: 0.63% و هي أصغر من مستويات المعنوية المتعارف عليها 1%،5%،10% ، و بالتالي يمكن القول بانه يمكن الإستعانة بقيم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للتنبؤ بقيم الناتج المحلي الإجمالي و العكس غير صحيح.

ثالثا:تقدير نموذج شعاع الإنحدار الذاتي var بإستخدام برنامج eviews 7 :

1-تقدير معادلات النموذج:

جدول رقم14:جدول نموذج شعاع الإنحدار الذاتي

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 05/03/16 Time: 18:20
Sample: 1994 2014
Included observations: 21
Total system (balanced) observations 42

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(8)	-0.655667	0.413770	-1.584615	0.1243
C(9)	0.829510	0.551902	1.503003	0.1440
C(10)	0.252043	0.295515	0.852896	0.4010
C(11)	0.103525	0.217411	0.476173	0.6376
C(12)	23.53627	105.4218	0.223258	0.8250
C(13)	-35.79939	91.22500	-0.392430	0.6977
C(14)	474.1832	336.3676	1.409717	0.1696
C(15)	0.002236	0.001133	1.974499	0.0583
C(16)	0.000507	0.001511	0.335494	0.7398
C(17)	0.000445	0.000809	0.550162	0.5866
C(18)	0.000110	0.000595	0.185035	0.8545
C(19)	-0.475133	0.288544	-1.646661	0.1108
C(20)	-0.280539	0.249686	-1.123564	0.2707
C(21)	-0.719757	0.920651	-0.781792	0.4409

Determinant residual covariance 842273.5

Equation: DPIB = C(8)*DIDE(-1) + C(9)*DIDE(-2) + C(10)*DPIB(-1) + C(11) *DPIB(-2) + C(12)*DDTC(-1) + C(13)*DDTC(-2) + C(14)
Observations: 21

R-squared	0.463735	Mean dependent var	747.4218
Adjusted R-squared	0.233908	S.D. dependent var	847.0516
S.E. of regression	741.3963	Sum squared resid	7695359.
Durbin-Watson stat	2.015344		

Equation: DDTC = C(15)*DIDE(-1) + C(16)*DIDE(-2) + C(17)*DPIB(-1) + C(18)*DPIB(-2) + C(19)*DDTC(-1) + C(20)*DDTC(-2) + C(21)
Observations: 21

R-squared	0.455765	Mean dependent var	0.016667
Adjusted R-squared	0.222521	S.D. dependent var	2.301372
S.E. of regression	2.029230	Sum squared resid	57.64882
Durbin-Watson stat	1.946642		

من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج eviews7

نموذج شعاع الانحدار الذاتي المقدر باستخدام برنامج eviews 7:

DPIB = C(8)*DIDE(-1) + C(9)*DIDE(-2) + C(10)*DPIB(-1) + C(11)*DPIB(-2) +

C(12)*DDTC(-1) + C(13)*DDTC(-2) + C(14).

DDTC = C(15)*DIDE(-1) + C(16)*DIDE(-2) + C(17)*DPIB(-1) + C(18)*DPIB(-2) + C(19)*DDTC(-1) + C(20)*DDTC(-2) + C(21)

تقدير معاملات المعادلات باستخدام برنامج eviews 7:

DPIB = -0.655667*DIDE(-1) + 0.829510*DIDE(-2) + 0.252043*DPIB(-1) + 0.103525*DPIB(-2) + 23.53627*DDTC(-1) + -35.79939*DDTC(-2) + 474.1832.

DDTC = 0.002236*DIDE(-1) +0.000507*DIDE(-2) +0.000445*DPIB(-1) + 0.000110*DPIB(-2) + -0.475133*DDTC(-1) +-0.280539*DDTC(-2) + -0.719757.

حيث أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو المتغير المستقل ، اما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي و معدلات البطالة فهي متغيرات تابعة.

إن النموذج أعلاه يمكن استخدامه في التنبؤ بقيم الناتج المحلي الإجمالي المستقبلية عند إحداث أي تغير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بعد دراسة السببية واستنتاج أن تغير تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر هو الذي يسبب الناتج المحلي الإجمالي ، نلاحظ من خلال المعادلة الأولى أن تغير تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر له تأثير متذبذب تارة سلبي و تارة موجب على الناتج المحلي الإجمالي وكل تغير بنقطة واحدة في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشرهذا العام يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ب 0.655667-نقطة في العام القادم و إرتفاع ب 0.829510 نقطة في العام الموالي .

أما بالنسبة للمعادلة الثانية لا يمكن إستخدامها في التنبؤ بقيم معدلات البطالة المستقبلية عند إحداث أي تغير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بعد دراسة السببية واستنتاج أن تغير تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر هو لا يسبب معدلا ت البطالة ، و الملاحظ من خلال المعادالة أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر له أثر موجب و ضعيف جدا على معدلا البطالة يكاد يكون معدوم في السنة الثانية ، أي أن التغير في السنة الأولى بنقطة واحدة سوف يحدث تغير في معدلات البطالة ب : 0.002236 ، أما في السنة الثانية فيكون الأثر ب:0.000507 نقطة.وهذا ما يفسر نتيجة سببية غراغنر و التي جاءت بعدم وجود أثر متبادل بين تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر و معدلات البطالة في الجزائر.

كما نلاحظ أن قيم R-squared على التوالي بالنسبة للناتج المحلي و معدلات البطالة هي : 0.463735و0.455765 ، معناه أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تفسر ما قيمته 45 %و 46% من الناتج المحي الإجمالي و معدلات البطالة و هي نسبة لاباس بها .

رابعا:تحليل الصدمات:

و يمكن أن نلاحظ هذا الأثر بصفة أوضح من خلال منحنيات دوال الإستجابة للصدمات.

الشكل رقم07: منحنيات دوال الإستجابة للصدمات.

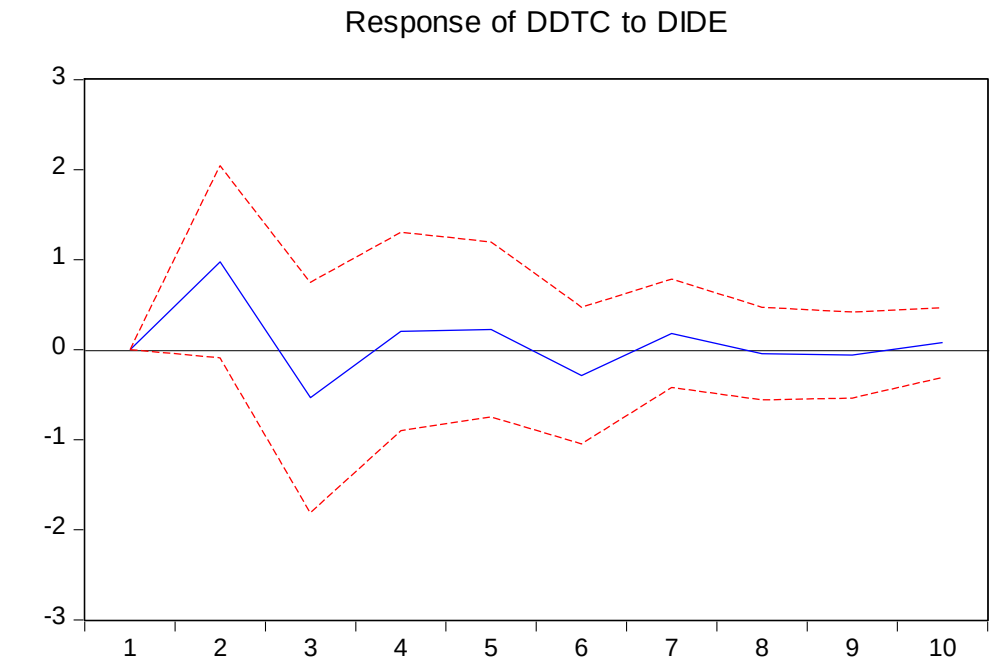

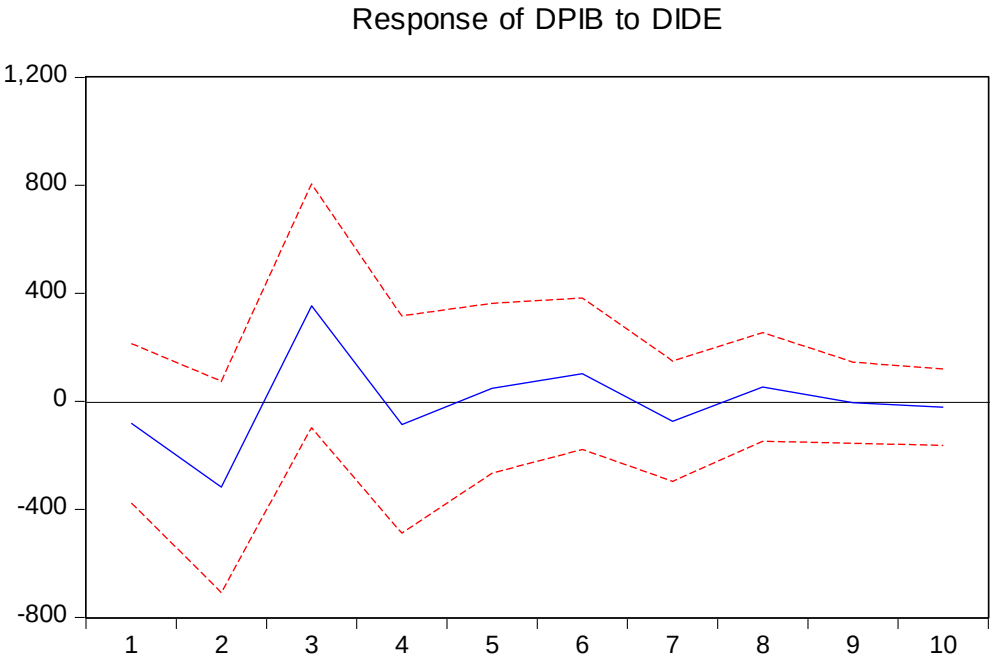

من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج eviews7

جدول رقم15:جدول الإستجابة للصدمات.

Response of DDTC: Period	DDTC	DIDE	DPIB
1	2.029230	0.000000	0.000000

	(0.31312)	(0.00000)	(0.00000)
2	-1.283919	0.976666	0.299705
	(0.57458)	(0.53371)	(0.54672)
3	0.347198	-0.531991	0.077623
	(0.61380)	(0.63940)	(0.56735)
4	0.028987	0.203831	-0.264969
	(0.55775)	(0.55086)	(0.32891)
5	-0.233509	0.223448	0.121024
	(0.45538)	(0.48580)	(0.20540)
6	0.229832	-0.287405	-0.042320
	(0.35613)	(0.37930)	(0.19300)
7	-0.153106	0.181465	-0.067755
	(0.26777)	(0.30058)	(0.20065)
8	0.031361	-0.045011	0.062004
	(0.23142)	(0.25751)	(0.15264)
9	0.053116	-0.060317	-0.041318
	(0.21803)	(0.23917)	(0.09702)
10	-0.073634	0.079211	0.006714
	(0.17694)	(0.19315)	(0.07147)

Response of DPIB:

Period	DDTC	DIDE	DPIB
1	299.0656	-81.32492	673.5091
	(155.065)	(147.506)	(103.925)
2	255.9189	-317.4814	169.7534
	(199.820)	(195.431)	(200.748)
3	-252.2864	353.4552	98.94356
	(203.113)	(225.806)	(196.126)
4	155.8467	-85.80333	124.9868
	(173.117)	(200.917)	(169.956)
5	-12.45778	48.40283	-50.12159
	(149.662)	(157.313)	(112.340)
6	-85.03455	102.2038	27.85511
	(124.110)	(140.222)	(86.3197)
7	75.17570	-74.02113	-7.895430
	(106.648)	(111.484)	(60.3998)
8	-46.50327	53.15271	-26.12942
	(86.5008)	(100.591)	(63.0176)
9	1.077771	-5.402336	14.79454
	(68.3775)	(74.9876)	(45.9796)
10	20.01151	-22.13933	-13.35857
	(63.4042)	(70.8416)	(32.4012)

من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج eviews7

كما هو ملاحظ من خلال الجدول أعلاه ،فإن إستجابة معدلات البطالة للتغير أو الصدمات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة جدا، على كل المستويات القصير و المتوسط و الطويل الأجل حيث هذا لا يتعارض مع النتائج السابقة المتوصل إليها.

اما بالنسبة لإستجابة النمو الإقتصادي للتغيرات أو الصدمات في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر،فإنها بصفة متذبذبة على طول 10 سنوات الأولى حيث أن أكبر إستجابة كانت في السنتين الثانية و الثالثة أي على المدى القصير فكانت الاولى موجبة و الثانية سالبة .ثم باشرت الإستجابة للصدمات بالإنخفاض على المستوى المتوسط حى و صلت إلى أدنى قيمة إستجابة في السنةالتاسعة و بلغت 5.40.

الفرع الثالث :تجزئة و تحليل تباين الخطأ:

جدول رقم16: دراسة التغاير:"variance decomposition"

Variance Decomposition of DPIB: Period	S.E.	DIDE	DPIB	DDTC
1	741.3963	7.010997	92.98900	0.000000
2	863.0027	26.04822	73.72525	0.226529
3	971.1552	39.77924	58.65779	1.562964
4	995.1957	39.91482	58.24402	1.841156
5	997.7098	39.95781	58.14896	1.893233
6	1006.915	40.84683	57.11052	2.042646
7	1012.457	41.34268	56.48983	2.167498
8	1015.254	41.55733	56.27580	2.166870
9	1015.377	41.55008	56.27995	2.169971
10	1015.903	41.58508	56.23037	2.184551
Variance Decomposition of DDTC:				

Period	S.E.	DIDE	DPIB	DDTC
1	2.029230	16.65948	9.378170	73.96235
2	2.609582	39.50226	5.678411	54.81933
3	2.686914	42.71301	5.513689	51.77330
4	2.707785	42.47119	6.046807	51.48200
5	2.729689	42.99452	6.021861	50.98362
6	2.754708	43.88893	5.914002	50.19707
7	2.765751	44.21965	5.963265	49.81709
8	2.766990	44.21800	6.007896	49.77411
9	2.768465	44.24772	6.013965	49.73831
10	2.770585	44.31656	6.005143	49.67830

Cholesky Ordering: DIDE DPIB DDTC

من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج eviews7.

إن تجزئة التباين تشير إلى أن تباين خطأ التنبؤ للناتج المحلي الإجمالي يرجع بنسبة 41.58% لذبذبات تغير تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ، و بنسبة 56.23% لذبذباته الخاصة . أما بالنسبة لتباين خطأ التنبؤ لمعدل البطالة فيرجع بنسبة 44.31% لذبذبات تغير تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ، و بنسبة 49.67 % لذبذباته الخاصة.

إن ما نلاحظه من خلال نتائج تحليل تباين الخطأ هو توافقها مع نتائج var في جانبها المتعلق بالناتج المحلي الإجمالي، و ظهور نتائج جديدة بالنسبة لأثر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة.

حيث أنه هناك اثر لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصاد و هذا لا يتعارض مع النظرية الإقتصادية لكن ما يجب التطرق إليه هنا هو ان هذا الأثر محدود بمحدودية قيمة الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي أي أن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر أكثر بمتغيرات أخرى ، أهمها مداخيل قطاع المحروقات و يتجلى هذا في نسبة 56.23% و التي تعكس تباين الخطأ للتنبؤ به الخاصة بذبذباته.

أما بالنسبة لمعدلات البطالة فقد أظهرت دراسة سببية غراغنر عدم وجود علاقة بينها و بين تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر .لكن بعد دراستنا للتباين وجدنا ما نسبته 44.31% راجعة لذبذبات تغير تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، أي أنه هناك أثر لتلك التدفقات على التشغيل و قد تجلى ذلك في السنوات التي باشرت فيها شركات الإتصال الأجنبية عملها في الجزائر مثل الشكة الوطنية الكويتة

للإتصال، و شركة أوراسكوم تيليكوم المصرية و عديد المشاريع الأخرى التي لا يمكن أن ننكر انها أسهمت و لو بقيمة قليلة في تشغيل عديد الإطارات و العمال في مختلف فروعها و وكالاتها عبر الوطن.لكن تبقى مختلف المبادرات التي قامت بها الدولة لإستحداث مناصب الشغل و مختلف البرامج الإستثمارية المحلية هي صاحبة أكبر مساهمة في الحد من البطالة و تخفيض معدلاتها .

الخاتمة:

لقد حاولنا في هذا الفصل الإجابة على فرضية الدراسة من خلال محاولة قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و العمالة في الجزائر، حيث تم التطرق بصفة تحليلية إحصائية لواقع مختلف متغيرات الدراسة في الجزائر، و تم التعريف بالنموذج المستخدم و تحديده و هو نموذج شعاع الإنحدار الدتي var و قد توصلنا من خلاله للأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي، و ذ لك من خلال تأثيره على الناتج المحلي الإجمالي لكن يبقى دلك الأثر ضعيف بحسب قيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة ،و التي تعتبر ضعيفة بالنسبة لقيمة الناتج المحلي الذي تبقى و للأسف أهم مصادره مداخيل قطاع المحروقات أما بالنسبة لأثر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة و التي نرى عند تحليلنا لمنحنى البطالة أنها في إنخفاض ،إلا أن ذلك الإنخفاض لا علاقة له بالتدفقات الواردة من الخارج في شكل إستثمارات أجنبية ، بل كان نتاج مختلف البرامج التي أنجزت من طرف الدولة في ذلك السياق.

الخاتمة العامة

من خلال الدراسة يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من بين الأنشطة الاقتصادية التي شهدت قدرا ملحوظا من الآراء المتفاوتة للدور الذي يمكن أن يلعبه وبالنسبة لتأثيره على النمو الاقتصادي، خاصة بعد زيادة حركة رؤوس الأموال على المستوى العالمي في نهاية التسعينيات من القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة في ظل

النظام الرأسمالي، وتغيير الفكرة السائدة في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين والتي اعتبرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر عائقا للتنمية وامتدادا، وأمام المتاعب الاقتصادية والاجتماعية التي ميزت الدول النامية والتي أدت بها إلى تبني مجموعة من التدابير التحفيزية ترمي إلى دعم الاستثمار الأجنبي المباشر لماله من فوائد جانبية من

تكنولوجيا حديثة ومتطورة وقدرات إدارية عالية فضلا عن إسهامه في تراكم رأس المال، وهذا ما أدى بالكثير من الاقتصاديين إلى القيام بدراسات عديدة لحصر وتدقيق مزايا تلك الاستثمارات حيث تباينت تلك الدراسات من حيث طرق المعالجة والنتائج التي تم التوصل إليها.

ومن الطبيعي أن يتضمن ذلك منظومة قانونية محفزة لتك الاستثمارات، وهذا ما جعل الكثير من المستثمرين يظهرون نيتهم في الاستثمار فيها وفي ظل التطورات لم تظهر الدلائل المتعلقة بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والتدابير التحفيزية للرفع من معدل النمو الاقتصادي، رغم الدراسات التي حاولت تحديد نوع العلاقة بينهما.

كما يتجلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية و تخفيف أعبائها و مساهمته في توظيف العمالة الوطنية و التقليل من معدلات البطالة، علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة ، و هذا ما أدى بالكثير من الاقتصاديين إلى القيام بدراسات عديدة لحصر و تدقيق مزايا تلك الاستثمارات ، حيث تباينت تلك الدراسات من حيث طرق المعالجة و النتائج التي تم التوصل إليها .و نظرا لأهمية هذا النوع من الاستثمار فقد اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى فتح أبوابها أمامه، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مجالا للتنافس بين الدول و ساحة للتسابق المحموم نحو اجتذاب المزيد منها.

إن الجزائر بوصفها من دول العالم المنافسة للفوز بأكبر نسبة ممكنة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و لمواكبة ما هو سائد عالميا من استخدام واسع للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عملت على إصدار عدة تشريعات تتميز بحزمة هائلة من الحوافز الضريبية، و بالتالي هيئة الأرضية القانونية و التشريعية لتسهيل عملية الاستثمار و حماية المستثمرين، وبالتالي إعطاء دفعة جديدة للاقتصاد الوطني.

من خلال هذه المذكرة التي تم فيها محاولة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و العمالةفي الجزائر، اتضح لنا أن نتائج القياس كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، إذ أظهرت الدراسة النتائج التالية:

*النتيجة الأولى و المتعلقة بالإجابة على الفرضية الأول التي تبنيناها والقائلة بوجود أثر إيجابي لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي ،نعم يوجد أثر إيجابي لكن يبقى ذلك الأثر محدود لمساهمة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الرفع من معدلات النمو الإقتصادي حيث أنها تسهم بنسب قليلة و تبقى مساهمتها في حدود قيمها المنخفضة.

*أما بالنسبة للفرضية الثانية التي تعالج مسألة هل هناك أثر إيجابي لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في الجزائر و هل يمكن إنتقال التكنلوجيا نحو البلد المضيف.الإجابة هي في حالة الجزائر هناك أثر ضئيل بالنسبة للتشغيل من طرف الشركات الأجنبية لك لا يمكن نفيه نهائيا ، و هناك أثر سلبي أيضا ينتج من قبل بعض الشركات الأجنبية العاملة بالجزائر بصفة المستثمر الأجنبي المباشر التي تجلب معها عمالها و بالتالي هناك فرص عمل داخل الاقليم المحلي تذهب لهؤلاء العمال مما يرفع من معدلات البطالة .

*أما بالنسبة لإنتقال الخبرات و التكنلوجيا بحسب رأيي يمكن أن تنتقل عند إحتكاك القوى العاملة المحلية مع نظيرتها الأجنبية ،و التكنلوجيا تبقى رهينة بنود العقود الممضاة لإنشاء الإستثمار.

*و كنتيجة أخيرة بعد تحليلنا لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ،و مختلف التعديلات و التشريعات التي جاءت بهدف تسهيل و إستقطاب مختلف الشركات الأجنبية ، يمكننا القول بان الجزائر بلد يتميز بموقع إستراتيجي و إمكانيات يمكن أن تجعله قبلة لمختلف الشركات الأجنبية.

في الأخير سوف نطرح بعض التوصيات إستنادا لنتائجنا السابقة أهمها :

*وجوب الرفع من قيمة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات و ذلك بوضع أنظمة جديدة تسهل عمليات إنتقال تلك التدفقات و القضاء على مختلف المعوقات المذكورة سابقا بهدف الرفع من الأثار المترتبة عن تلك التدفقات لكي تحقق المستويات المطلوبة من النمو الإقتصادي ، و تسهم في تنمية مستدامة.

*يجب وضع قيود على مختلف الشركات الأجنبية دون المساس بحرياتها من إجل ان تأخذ في حسبانها القوى العاملة المحلية ، حتى تسهم في الخفض من معدلا البطالة أكثر و أكثر.

* الإهتمام أكثر بما يمكن تحقيقه من التنويع القطاعي للمجالات التي هي من إختصاص الشركات المتعددة الجنسيات ، و التي تسعى هذه الأخيرة للظفر بها بما يجعلها مهتمة بالإستثمار في الجزائر.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

1/ الدكتور "اشرف السيد حامد قبال" الاستثمار الاجنبي المباشر " دراسة تحليلية لاهم ملامحه و اتجاهاته في الاقتصاد العالمي" .دار الفكر الجامعي . الاسكندرية .مصر .طبعة 2013.

2/ الدكتور "منصوري الزين" "تشجيع الاستثمار و اثره على التنمية الاقتصادية ..دار الراية للنشر و التوزيع. الطبعة الاولى 2012.

3/ عصام عمر مندور –محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية –."دار التعليم الجامعي" للطباعة و النشر و التوزيع . الاسكندرية .مصر طبعة 2010.

4/ الدكتور حسن كريم حمزة –العولمة المالية و النموالاقتصادي–دار صفاء للنشر و التوزيع – عمان.الطبعة الاولى 2011.

5/ الدكتور نوزاد عبد الرحمن الهيتي و الدكتور منجد عبد اللطيف الخشالي– مقدمة في المالية الدولية–دار المناهج للنشر و التوزيع–عمان– الطبعة الاولى 2007.

6/"كنجو عبود كنجو" –اسس الاستثمار–الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات .طبعة 2008.

7/." علي عبد الوهاب علي "–مشكلة البطالة و أثر الاصلاح الاقتصادي عليها– الدار الجامعية .الاسكندرية .طبعة 2005.

8/مدني بن شهرة –الاصلاح السياسي و سياسة التشغيل – التجربة الجزائرية–دار الحامد.عمان. طبعة 2009.

9/ احمد رمضان نعمة الله، سيد عابد، إيمان عطية ناصف "النظرية الاقتصادية الكلية" الدار الجامعية للنشر ، طبعة 2001

10/ محمد عبد العزيز عجمية، ناصف إيمان عطية "التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، الإسكندرية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، طبعة 2000.

11/ حسن عمر "التطور الاقتصادي" دار الفكر العربي، طبعة 1988.

12/ فايز إبراهيم الحبيب نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، طبعة 1985 .

13/ حسين عمر الاستثمار والعولمة، القاهرة، دار الكتاب الحديث،طبعة 2000.

14/محمد عبد العزيز عبد الله عبد –الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي – دار النفائس للنشر و التوزيع " الاردن" الطبعة الاولى 2005.

15/صلاح محمد عبد الحميد –ازمة البطالة "دراسة مقارنة –مصر–السعودية–الكويت" هبة النيل العربية للنشر و التوزيع –الطبعة الاولى 2011

.16/ عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، طبعة الأولى، عمان- دار المجدلاوي للنشر–طبعة 1999.

17/مبارك سلوس ، التسيير المالي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2001 .

18/ أميرة حسب الله محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة (تركيا، كوريا .الجنوبية، مصر)–مصر :الدار الجامعية2005.

19/غريبي احمد، **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، العدد 04 ، ص:15.

20/د/عابد بن عابد العبدلي، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية :دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر– 05- 2008 العدد 27-2005 ص. 18.

21/محمد بوخلوف، التوطين الصناعي و قضايا التنمية في الجزائر، ط 2 ، دار الأمة، ص109.

22/محمد عدنان، التعليم و سوق العمل في الأقطار العربية، ط2 ، المعهد العربي للتخطيط و الاحصاء، الكويت، 2004 ، ص122.

23/غريبي احمد، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، العدد04

24/عليوش قريوع كمال،قانون الإستثمارات الخاص في الجزائر، ديوان المطبوعات، 1999 ،الجزائر.

/بلقاسمي هاجر-توهامي بايةأثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر 2000-2014-جامعة البويرة-مذكرة ماستر-دفعة 2015/2014.

25/زياد عربية علي، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للفساد في الدول النامية، مجلة الأمن و القانون، دبي، العدد الأول، 2002 ، ص4.

26/جهينة سلطان العيسي و آخرون "علم الاجتماع والتنمية" الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع- الطبعة1999

27/محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر احمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية .الاقتصادية** ،مصر، مكتبة الإشعاع الفنية ،1999

28/مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات،** الطبعة الأولى، .الأردن،2007

29/صلاح محمد عبد الحميد,أزمة البطالة دراسة مقارنة "مصر. السعودية.الكويت"هبة النيل العربية للنشر و التوزيع , الطبعة الأولى 2011

30/شعيب بونوة و زهرة بن يخلف.مدخل إلى التحليل الإقتصادي الكلي.ديوان المطبوعات الجامعية.2010

31/بشير الدباغ و عبد الجبار الجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي،دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص 391 - 393..

32/صلاح محمد عبد الحميد,أزمة البطالة دراسة مقارنة "مصر. السعودية.الكويت".

33/دانيال أرنولد،(1992) ، "تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم"، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع والنشر، بيروت، – . الطبعة الأولى1992.

34/عبد السلام أبو قحف ,اقتصاديات الاستثمار الدولي ,المكتب العربي الحديث , الإسكندرية ,الطبعة الثانية, 1992

35/سعيد النجار "نحو استراتيجية قومية للاصلاح الاقتصادي" دار الشرق,القاهرة,1991.

36/محمد عبد العزيز عبد الله عبد,الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي,دار النفائس للنشر و التوزيع ,الطبعة الأولى 2005,عمان,ص.

37/الدكتور منصوري الزين . تشجيع الاستثمار و اثره على التنمية الاقتصادية . دار الراية للنشر و التوزيع .الاردن عمان.الطبعة الاولى 2012.

38/مبارك سلوس ، التسيير المالي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ،2001

39/الدكتور أشرف سيد حامد قبال .الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة تحليلية لأهم ملامحه و 40/إتجاهاته في الإقتصاد العالمي—دار الفكر الجامعي .الاسكندرية .الطبعة الأولى 2013

41/أميرة حسب الله محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة (تركيا، كوريا .الجنوبية، مصر)** مصر :الدار الجامعية،2005

42/رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة القاهرة :دار الإسلام للطباعة والنشر،2000

43/سعيد محمد السيد، **الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية**،مصر :الهيئة المصرية للكتاب،1978

44/رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**.القاهرة :دار الإسلام للطباعة والنشر،2002

45/رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر ، .الطبعة الأولى ، مصر، المكتبة العصرية بالمنصورة،2007

اطروحات الدكتوراة و الماجستير و المجلات:

1/"بوبكر بعداش"تحت اشراف "أ.د .طواهر محمد التهامي" دفعة 2010/2009

مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول*أطروحة مقد مّة للحصول على درجة دكتور اه في العلوم الاقتصادية

جامعة "**جامعة الجزائر–3 كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير– قسم العلوم الاقتصادية– فرع التحليل الاقتصادي.**

2/ "سحنون فاروق " تحت اشراف"ا.د كمال بوعظم" :

***قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر-**

مذكرة **مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير**

تخصص :التقنيات الكمية المطبقة في التسيير

3/أ. مكيديش محمد ، أ. ساهد عبد القادر ,مجلة علمية سداسية محكمة تصدر عن المركز الجامعي خميس مليانة الجزائر، العدد2006/04، ص175.

4/كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، م ذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية، تلمسان، – 2010 2011

5/حورية حمني،آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها –حالة الجزائر– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية–جامعة منتوري – قسنطينة– السنة الجامعية: 2005 – 2006.

6/بلعوج بولعيد، المنظمة العالمية للتجارة و الاستثمارات، ملتقى ورقلة الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22-23 ،أفريل، جامعة ورقلة، 2003

خير قدور، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الاصلاح و الواقع ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم اقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر.

7/قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه دولة ، كلية العلوم الاقتصادية،تخصص تحليل اقتصادي جامعة الجزائر، 2004 – 2005

وصاف سعيدي، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز و العوائق ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 8 ،.2008

8/مذكرة تخرج زحاف يوسف– تريفي نوال–يوسف حسين.اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.

9/عقيلة عز الدين محمد طه، **أثر الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا على التنمية الاقتصادية في مصر**، رسالة دكتوراه جامعة .القاهرة :كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1990.

10/عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر، وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة .دكتوراه، فرع التخطيط جامعة الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004 .

11/صدر الدين صواليلي ، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة مقدمة . لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2006

12/رفيق نزاري–الاستثمار الاجنبي المباشر–دراسة حالة تونس الجزائر المغرب–. **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية – فرع : اقتصاد دولي.*جامعة الحاج لخضر باتنة***2008.

13/رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد226، الكويت،أكتوبر1997.

مليكة يحيات،(2006) ، إشكالية البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970–2005– أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر.

14/سليم عقون–قياس أر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة —دراسة قياسية تحليلية– حالة الجزائر–مذكرة لنيل شهادة الماجستير–جامعة فرحات عباس سطيف 2009–2010.

15/بيوض محمد أمين–**تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة :تونس، الجزائر، المغرب.مذكرة ماجستير–جامعةفرحات عباس–2011/06/22**.

16/غراييةهشام و نضال عزام,محددات الطلب على الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد الاردنيمجلة ابحاث اليرموك,سلسلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ,مجلد 13وعدد1, , 1997

عبد المجيد أونيس: الاستثمار الاجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتويطة–وافع و افاق–ملتقى دولي حول واقع وافاق تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية .إشراف مختبر

العولمة و اقتصادية شمال افريقيا-جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر-.يومي 17-18 أفريل 2006

د.عبد الكريم بعداش-الإستثمار الأجنبي المباشر و أثاره على الإقتصاد الجزائري خلال 1996-2005-رسالة دكتوراة-جامعة الجزائر-سنة 2008.

17/مجدي الشوربجي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا، مجلة التسيير و المؤسسة، العدد .30 أفريل 2006 ، المعهد الوطني للانتاجية و التنمية الصناعية، بومرداس، الجزائر.

باللغة الاجنبية :

1/ la mondialisation et l'emploi. « jean marie cardebat » paris.paris de la decouverte .edition 2002.

2/Jacques Braseul, introduction a l'économie du développement, paris Armand colion, edition1993.

3/Charles Albert Michalet, « l'Investissement Direct: Capitaux ou Activités », le Budget au Marché, Algérie: Minister des Finances, Alpha Editions, 2004.

4/ OECD ,third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment, Paris, 1999..

5/OURIEROUX C. et MONFORT A., (1990) "Séries Temporelles et Modèles Dynamiques " Ed.Economica-Paris. pp. 442-446.

6/Jacob, Jan; van der Horst, Albert (1996), "Var-ing the Economy of the Netherlands," *CCSO Series*, No. 24.

7/SHUMWAY R.H. and STOFFER D.S. (2006) "Time Series Analysis and Its Applications". SPRINGER, New York.

8/SIMS C. A. (1981) "Macroeconomics and Reality". Econometrica, n48.

9/Bourbonnais.R, économétrie, 3ième ed, paris : DUNOUD , 2000.

10/Jaques lecaillan :1972 « la croissance économique » édition cukaz paris .

11/Régis Bénichi, marc nouschi, la croissance aux sixième siècle, 2eme édition, paris édition marketing.1990.

12/Jacques Braseul, introduction a l'économie du éveloppement, paris Armand colion, edition1993.

13/Gilbert Abraham-frois dynamique ecomonique,7, edition paris, edition dalloz, 1991.

14/Tremblay. R, (1992), " Macroéconomique modernes: théories et réalité", Edition Etudes vivantes, Québec.

15/Mark Baimbridge, P. Whyman, Labour Market Flexibility and Foreign Direct Investment, employment relations, Department of Trade and Industry, United Kingdom, August 2006.

16/Marouane Alaya, Investissement Direct Étranger et Croissance Economique, une Estimation à partir d'un Modèle Structurel pour les Pays de Rive Sud de la Méditerrané, LES Cahiers de L'IRD, Paris, AUF, Septembre 2006.

17/Firebaugh, G, Growth effect of foreign and domistic investment, American journal of sociology, Vol 98, N°1, The university of Chicago, (2) July.

18/Michel Menry Bouhet , la globalisation , introduction à l'économie du nouveau monde , France , Pearson Educations , 2005.

مواقع الأنترنيت:

Bureau international du travail, la normalisation international du travail, (nouvelle série 53, ENEVE, 1953).

www.worldbank.org
www.imf.org

الملخص:

إن دراستنا تهدف إلى إظهار و تبيان أثر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي و العمالة،حيث و لتبيان ذلك الأثر إرتأينا أن نتطرق لمختلف الجوانب المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر ،من مفاهيم و تطور عبر المدارس الإقتصادية .كما أشرنا إلى أهم الزوايا المتعلقة بالنمو الإقتصادي و البطالة ،و إلى مختلف الدراسات و النظريات التي تطرقت للعلاقة بينهما و بين تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بهدف الإجابة عن الإشكاليات المطروحة.

و لقد إنتهجنا النهج القياسي لدراسة حالة الجزائر ،مستعينين بنماذج شعاع الإنحدار الذاتي var لدراسة أثر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو و العمالة ، بعد مرورنا على اهم ما يميز مختلف المتغيرات المدروسة في الجزائر ،و ذلك بتبيان واقعها و اهم ميزاتها عبر مختلف الاصلاحات التي بادرت بها الجزائر للوقوف بقطاع الإستثمار .لكن تبقى قيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة دون المستوى المطلوب لتحقيق القفزة النوعية على مستوى المؤشرات الإقتصادية العامة، و تحقيق نمو إقتصادي و توفير مناصب شغل تخفض من معدلات البطالة بشكل ملحوظ،و يجب الرفع من قيمتها المالية لتحقيق رفاهية إقتصادية خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية:

تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر– الناتج المحلي الإجمالي – البطالة – الجزائر - شعاع الإنحدار الذاتي" var"

résumé :

Notre étude vise à montrer et démontrer l'impact de l'Ide sur la croissance économique et sur le travail, et pour faire preuve d'un tel effet, nous avons décidé que nous abordons les différents aspects liés à l'investissement étranger direct, les concepts et le développement des écoles économiques. Comme nous l'avons souligné les coins les plus importants pour la croissance économique et le chômage, et à diverses études et les théories qui ont touché sur la relation entre eux et entre les investissements étrangers directs afin de répondre aux problèmes posés.

Et avons-nous utilisé l'approche standard pour l'étude du cas de l'Algérie, le var modèles vectorial auto-régression pour étudier l'impact de l'ide sur la croissance économique et le travail, après avoir traversé la caractéristique la plus importante des différentes variables étudiées en Algérie et en montrant la réalité et les avantages les plus importants sur les différentes réformes engagées par l'Algérie pour évaluer l'investissement. Mais la valeur des investissements directs étrangers sont en dessous du niveau requis pour atteindre un saut qualitatif au niveau des indicateurs économiques généraux, et de parvenir à la croissance économique et en créant des emplois de réduire considérablement le taux de chômage, et doit augmenter sa valeur financière pour atteindre bien-être économique en dehors de la bande de secteur des hydrocarbures.

Les mots clés :

Flux des investissements directs étrangers-Produit interieur brut- le chômage-l'algerie-auto regréssion vectorielle « var ».

Abstract :

Our study aims to show and demonstrate the impact of FDI on economic growth and labor, and to demonstrate such an effect, we decided that we address the various aspects related to foreign direct investment, the concepts and the development of cross-economic schools. As we pointed out the most important corners for economic growth and unemployment, and to various studies and theories that touched on the relationship between them and foreign direct investment flows in order to answer to the problems at hand.

and we use the standard approach to the study the case of Algeria, and var model to study the impact of FDI on growth and labor, after having gone through the most important characteristic of the different studied variables in Algeria, and by showing the reality and the most important advantages over the various reforms initiated by Algeria to assess the investment. But the value of foreign direct investments are below the level required to achieve a qualitative leap at the level of general economic indicators, and achieve economic growth and providing jobs reduce significantly the unemployment rate, and must increase the financial value to achieve economic well-being outside the hydrocarbons sector.

Key words :

foreign direct investment flows-gross domestic production-algeria- unemployment-vector autoregression « var »-